وزارة التعلـــــيم العــالي والبــحــث العلــمي
جــامعـــة محمـــد خيضــر- بـــسكرة-
كليـــة الحقــوق و العلـــــوم السياسيـــة
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا

مترقمابعد الحرب الباردة- قطاع النفط أنموذجا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص:

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور:**

قط سمير **فرحاتي عمر**

أعضاء لجنة المناقشة:

السنة الجامعية: 2006- 2007

في هذا الفصل التمهيدي، سيتم التطرق إلى الأطر المفاهيمية و النظرية و التاريخية للعلاقات الصينية–الأفريقية. على هذا الأساس فقد تناول ثلاث مباحث أساسية و هي: تحليل مفهوم الإستراتيجية الذي شهد توسعا في استخداماته فقد أصبح يعني أي نشاط إنساني يتعلق بوسائل و أهداف. وهذا سيفيدنا في فهم الإستراتيجية الصينية في أفريقيا. فهي لا تعنى بالبعد العسكري فقط بل هي إستراتيجية شاملة.

أما المبحث الثاني: فقد تناول المقاربات النظرية التي رأينا أنها قادرة على استيعاب و تفسير العلاقات الصينية–الأفريقية. لذلك فقد تناولت الدراسة مقاربة القوة الناعمة، فجل الدراسات الخاصة بالصعود الصيني تصفها بأنها تتبنى نظرية القوة الناعمة في سياستها الخارجية، و ذلك من خلال تجنب العامل العسكري و التركيز على التبادلات التجارية و الثقافية. و ينسحب هذا الرأي على إستراتيجيتها في أفريقيا. كما اعتمدنا على مقاربة الاعتماد المتبادل كإطار نظري يفسر العلاقات الصينية– الأفريقية كعلاقات اعتماد متبادل، فالصين تعتمد على أفريقيا دبلوماسيا و اقتصاديا خاصة في تامين مصادر التزود بالطاقة،في حين أن أفريقيا تعتمد على الصين في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة و منظمة التجارة العالمية بوصف الصين ناطقة باسم الدول النامية.

أما المبحث الثالث: فقد خصصناه إلى تاريخ العلاقات الصينية– الأفريقية. و تحدثنا فيه عن تحول منطق العلاقات بين الطرفين من علاقات التزام أيديولوجي في فترة الحرب الباردة، و دعم الصين لحركات التحرير الأفريقية إلى علاقات براغماتية قائمة على أساس المصالح الاقتصادية المتبادلة.

المبحث الأول: تحديد مفهوم الإستراتيجية

سنأتي على تحديد مفهوم الإستراتيجية ، والتطور الذي شهدته، من الناحية المفاهيمية ، والواقع العملي. حتى يمكننا فهم طبيعة الإستراتيجية الصينية في أفريقيا، ذات الأبعاد الشاملة، اقتصاديا سياسيا ودبلوماسيا، وعسكريا. فقد شهد مفهوم الإستراتيجية، تحولا شاملا وعميقا، بعد أن كان يعنى بالبعد العسكري في الحرب.إلا انه اخذ أبعادا اشمل.

تعددت وتنوعت التعريفات حول الإستراتيجية، بل وقد أصبح من المصطلحات الشديدة الغموض والتداخل، وتستخدم في مواضع عديدة. لكنها تختلف من مجال لأخر. وما يعنينا هنا، هو مفهوم الإستراتيجية في أدبيات العلاقات الدولية.

هناك من يرجع استخدام مفهوم الإستراتيجية إلى اليونانيين القدماء بحيث كانوا يختارون كل سنة عن طريق رفع اليد، مجلس يتكون من عشرة استراتيجيين "و هم الذين يقومون بإدارة الجيش". هؤلاء القادة الذين يتم اختيارهم يتولون مهمة حماية المدينة اليونانية، عن طريق الدبلوماسية أو بالشكل المناسب، حتى و أن تطلب الأمر الدفاع عن طريق الجيش. [1] و يقومون باختيار شخص بينهم يتولى القيادة. و تكون هذه الأخيرة بالتداول الواحد بعد الآخر. فهم إذن لهم مسؤولية مزدوجة في قيادة السياسة الخارجية للدولة من جهة و في إدارة ما يصاحبها من نشاطات عسكرية من جهة أخرى. فهذا المجلس كان يمارس تأثيرا دائما في عدة معالم من الحياة الاجتماعية اليونانية.[2]

[1] Jean-Marie, mathey**. Comprendre la stratégie**. Economica, paris, 1995. P 9.
[2] Ibidem.

***لمحة ايتيمولوجية للإستراتيجية:**

تعرفها معاجم اللغة العربية، بأنها:" خطة وسبيل للعمل."[1]

بينما يعرفها معجم اوكسفورد – oxford في اللغة الانجليزية، "تخطيط وإدارة شاملة، لعمليات الحرب. فهي تخطيط أو سياسة، وهما كلمتين مترادفتين يؤديان نفس المعنى."[2]

في حين يعرفها معجم لاروس– Larousse في اللغة الفرنسية، بأنها:"فن تنسيق النشاط العسكري لأي دولة. أو هو نشاط أو عمل قصد الوصول إلى أهداف محددة."[3].

أما اصطلاحا , فمصطلح الإستراتيجية هو مفهوم قديم جدا تم استخدامه في العصور القديمة ،في مصر و اليونان و استخدمه الغرب في سنة 1656 في بريطانيا من طرف(هارينغتون– Harrington) وفي فرنسا في قاموس (تريفو– Trévoux) في البداية استعمله المؤرخون ثم الكتاب العسكريين.

كما أن مفهوم الإستراتيجية، تتقاطع حوله عدة تخصصات و فروع علمية.فهي عند الإداريين، تعني "خطة موحدة و شاملة و متكاملة تربط المنافع الإستراتيجية للمؤسسة بالتحديات البيئية، و التي تبنى لتأكيد تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة من خلال التنفيذ المناسب من قبل المؤسسة".

---

[1] علاء، أبو عامر. **العلاقات الدولية:الظاهرة-العلم-دبلوماسية-إستراتيجية**. دار الشروق للنشر و التوزيع, عمان,2004. ص 183 .

[2] **Oxford**. 3eme edition . london.2004.p 87

[3] **La rousse**. la présent édition France 2007 p 324.

في حين يعرفها بيرس و روبنس–Pearce and robinson. على أنها" خطط مستقبلية طويلة الأجل و شاملة تتعلق بتحقيق التوافق و الانسجام بين البيئة التنافسية و قدرة الإدارة العليا على تحقيق الأهداف".

وفي حقل العلاقات الدولية، فلم تختلف جل التعريفات التقليدية، كونها تتعلق بوسائل و أهداف. و إنما ما إن كانت علما أم فنا؟.

***الإستراتيجية كعلم:**

لا شك أن أهم تعريف للإستراتيجية، هو ذلك الذي أطلقه الألماني (كلاوزفيتس). في الفصل الأول من كتابه الثاني، (الحرب سياسة وقوة.) بأنها :

"استعمال الوسائل لتحقيق أهداف الحرب.وذلك بواسطة العمل العسكري.وهذه المقاصد، يجب تكون متوافقة مع أهداف الحرب ."[1].تحليل كلاوزفيتس، عن العلاقة بين السياسي والعسكري. فلإستراتيجية هي قيادة مجمل العمليات العسكرية، أما السياسة فهي التصور الخاص بالمصلحة الوطنية.[2] ويقول كلاوزفيتس: *"الحرب يجب أن تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية. ولابد أن تتكيف السياسة، مع الوسائل الحربية المتوفرة.ليست الحرب، عملا سياسيا فحسب، بل أداة حقيقية للسياسة ، ومتابعة العلاقات السياسية وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى* ." وكتب أيضا: كل حرب لابد أن تفهم في المقام الأول، طبقا لاحتمال طابعها وسماتها البارزة على النحو الذي يمكن استنتاجها به من المعطيات والظروف السياسية[3].

– كما يربط كلاوزفيتس، التكتيك بمسالة استخدام القوة العسكرية. ويضع مهمة الإستراتيجية لتحقيق الهدف السياسي للحرب

---

[1] Karl ,von klausevitz. **War, politics and power**. Trans:Edward Collins, regenery gateway, 1962. P 171.

[2] عبد العزيز، جراد . **العلاقات الدولية**. موفم للنشر، الجزائر، 1992. ص 114.

[3] علاء أبو، عامر. مرجع سابق.ص 184.

من خلال استخدام المعارك.ومن هنا نخرج بنقطة رئيسية، وهي التفريق بين الهدف السياسي، و الإستراتيجية.حيث يقف الهدف السياسي في المقدمة، و تأتي الإستراتيجية لتقوم بمهمة تحقيقه.فالإستراتيجية ليست الهدف السياسي، وإنما هي نظرية استخدام المعارك لتحقيق الهدف السياسي. فعلاقتها بالهدف هي علاقة الوسيلة بالغاية.[1]

كما عرفها(هينريك ديتريش فون بولو– Heinrich Dietrich Von Bülow) بأنها:"*علم النشاطات الحربية خارج نطاق إدراك رؤية العدو.بينما التكتيك فهو داخل هذا النطاق*".[2] يركز هذا التعريف ، على التفريق بين الإستراتيجية و التكتيك. ويربطها بمسالة إدراك العدو الذي يدرك التكتيك ، لأنها تنظمن المعركة. لكنه لا يمكن إدراك هدف الإستراتيجية.

***الإستراتيجية كفن:**

في كتابه (مدخل إلى الإستراتيجية)عرف الجنرال الفرنسي(أندري بوفر– André Beaufre) في إجابة عن سؤال "ماهي الإستراتيجية" يقول: *إذا أخذنا جزءا من الفكرة القديمة للإستراتيجية العسكرية، يمكننا القول بأنها تصرف فني في استخدام القوات العسكرية للوصول إلى نتائج محددة من طرف السياسة*".

بينما عرفها الاستراتيجي(بازيل هيدل هارت–bazil hiddel hart)بأنها:*فن توزيع ووضع في العمل، الوسائل العسكرية من اجل الوصول إلى الغايات السياسية*"[3].

---

[1] اسماعيل، صبري مقلد. **العلاقات السياسية الدولية**. مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1979. ص469.

[2] Philippe, moreau,défargues. **Problèmes stratégique contemporain**. Hachette, paris, 1992.p 09.

[3] Ibidem.

كما عرفتها (موسوعة التدريب المشترك البريطانية– conbined training)"

الفرق بين الإستراتيجية والتكتيك،يكمن في كون التكتيك هو فن قيادة القوات في المعركة. أما الإستراتيجية فهي فن التخطيط والإشراف على الحملة.

فلإستراتيجية هي الأسلوب الذي يحاول من خلاله إنزال الهزيمة بالعدو في المعركة."[1] وهذا التعريف يركز على التفريق بين الإستراتيجية والتكتيك.

فالإستراتيجية اشمل. لكنه أهمل الهدف السياسي فهو تعريف عسكري بحت.

أما الباحث الفرنسي(ريمون ارون– Raymond Aron): فقد قام بإرساء بناء فكري ناقش من خلاله، كلا من المتغيرين الإستراتيجية و الدبلوماسية. باعتبارها دالة لنظرية وحدة السياسة الخارجية. ومن الثابت أن الدبلوماسية، هي الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول.ولاسيما في وقت السلام . أما الإستراتيجية كمظهر لفن السياسة الخارجية للدول، فهي تعني فن إدارة العمليات العسكرية، انثناء الحرب أي أن القوة المسلحة تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية.[2]ويوضح أن الإستراتيجية والدبلوماسية خاضعتان كلتاهما للسياسة أي لرؤية المجموعة أو مسؤوليها حول المصلحة الوطنية. ويضيف أن السياسة في وقت السلم تستخدم الدبلوماسية، دون استبعاد اللجوء إلى السلاح من باب التهديد على الأقل .

وفي زمن الحرب لا تستغني السياسة عن الدبلوماسية ، طالما أن هذه الأخيرة هي التي تقود العلاقات مع الحلفاء والمحايدين وإنما تواصل بصورة ضمنية العمل ازاء العدو، سواء التهديد بالتدمير أو بفرض حل سلمي عليه. فالحرب كعمل عنيف ليست هدفا بحد ذاتها ، إنما وسيلة لهدف ابعد هو إخضاع طرف ما

[1] إسماعيل، صبري مقلد. مرجع سابق. ص 469.
[2] المرجع نفسه. ص 465.

لإرادة طرف آخر [1] فينظر ريمون آرون إلى السياسة الخارجية، باعتبارها:"فن تسيير التجارة مع الدول الأخرى لما فيه من خير للمصلحة الوطنية. والإستراتيجية على أنها فن الإدارة العامة للعمليات العسكرية".[2]

كما يميز "صن تسو" بين الإستراتيجية الوطنية و الإستراتيجية العسكرية و يرى أن الإستراتيجية الوطنية: تعتمد على العامل البشري من معنويات و قيادة و ظروف طبيعية كالتضاريس و المناخ و العامل العقائدي. أما الإستراتيجية الحربية، فهي تتعلق بنوعية الجيوش و الانضباط و العدالة في منح المكافآت و تطبيق العقوبات و التكوين و من هنا فهو يعرفها بأنها علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى و لكنها أيضا مرتبطة ارتباطا وثيقا برجال السياسة و الدبلوماسية.

إن كل هذه التعريفات، السابقة هي تعريفات تقليدية ضيقة. فهي تقتصر على البعد العسكري، أي ترتبط بالوسائل المتاحة للدول لإلحاق الهزيمة بالعدو،وتحقيق الهدف السياسي. بينما التكتيك،فهو التطبيق الميداني للوسائل العسكرية في المعركة. كما تعنى هذه التعريفات بالتفاعلات الصراعية أي علاقات القوة،بين الدول الوطنية دون مراعاة دور الفواعل الغير دولاتية.

من هذا المنطلق،نرى أن هذا المفهوم التقليدي للإستراتيجية،أصبح غير صالح بالنظر إلى التحولات التي شهدتها السياسة العالمية.ففي نهاية القرن العشرين أصبح مصطلح الإستراتيجية ،لفظا (ملتقى طرق) أي متعدد الاستخدامات ويستخدم للدلالة على كل النشاطات الإنسانية التي لها أهداف ووسائل.

[1] علاء، أبو عامر. مرجع سابق.ص ص 186-188.
[2] عبد العزيز، جراد. مرجع سابق. ص114.

فالإستراتيجية إذن تغطي مجالا واسعا أين تلتقي العقلانية مع الواقع.[1]
فالإستراتيجية بالمفهوم العام ليست مجالا خاصا بالعسكريين وحدهم.

فهي بحكم امتدادها إلى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية،تهم مختلف الاختصاصيين وعلماء السياسة والاقتصاد وعلماء الاجتماع إلى جانب رجال الإستراتيجية[2] فالإستراتيجية، بمعناها الشامل هي قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية الاجتماعية والعسكرية،وفق تصور محدد للمصلحة الوطنية[3]

بناءا على ما سبق يمكننا أن نقدم تصورنا الخاص لمفهوم الإستراتيجية كالتالي:"هي الإدارة الدولاتية والغير دولاتية،للعمليات والوسائل السياسية الاقتصادية،الاجتماعية والعسكرية،الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف تتعلق بالمصلحة الوطنية."

[3] Philippe, moreau defarges.op.cit. p 10.

[3] عبد العزيز، جراد . مرجع سابق. ص 101.
[3] علاء، أبو عامر. مرجع سابق. ص 183.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتفسير العلاقات الصينية الأفريقية.

في هذا المبحث، سنتطرق بشكل استعراضي و ليس حصري لأهم المقاربات النظرية، التي رأينا أنها قادرة على استيعاب و تفسير العلاقات الصينية الأفريقية و قد اعتمدنا على مقاربة القوة الناعمة لجوزيف ناي، لتفسير السياسة الخارجية الصينية. و على مقاربة الاعتماد المتبادل، لنفس الكاتب و التي سنستعين بها في تفسير جهر العلاقات الصينية–الأفريقية.

مقاربة القوة الناعمة (تحولات القوة العالمية).

سنقوم في هذا العنصر، بفحص مقاربة القوة الناعمة لأنها تفيدنا في تفسير و فهم السياسة الخارجية الصينية، التي توصف بأنها تتبنى الصعود السلمي.

لقد كان للتوسع الأفقي و التعمق العمودي لمفهوم و مضمون الأمن، اثر في تحولات القوة العالمية. فبعد أن كان الأمن، من منظور المقاربة التقليدية أو "الواقعية"، يرتبط بالدولة كموضوع مرجعي، وتكون انجراحيتها على شكل تهديد عسكري من طرف دولة أخرى. و على هذا الأساس، فان الرد سيكون بطبيعة الحال ردا عسكريا.

لهذا السبب كان يعتبر أن زيادة الدول لقوتها و ترسانتها العسكرية، هو الضمانة الوحيدة لتحقيق أمنها الوطني ضد أي تهديد. و من هذا المنطق كانت القوة العسكرية هي المحدد الأساسي لقوة الدول؟

لكن و في زمن العولمة، و التوسع الشمولي لمضمون الأمن إلى أبعاد أو قطاعات: سياسية –اقتصادية–مجتمعية–بيئية– إلى جانب العسكرية. و كذا تعمقه عموديا من خلال مستوى التحليل أو الموضوع المرجعي للأمن فقد ظهرت عدة

مستويات لهذا الأخير و هي: الأمن الشامل-الإقليمي-الدولي-الوطني-المحلي-الإنساني(الفردي).

و في نفس هذا السياق التحولي للأمن عالميا، تعمقت تحولات القوة العالمية بفعل تشابك العلاقات الدولية، و إفرازات العولمة. و بالتالي لم تعد القوة مرتبطة أساسا بالقوة العسكرية، بل تتعداها إلى التكنولوجيا-النمو الاقتصادي-الاتصالات-التحكم في الاعتماد المتبادل و المعلومات.[1]

فالقوة العالمية اليوم، تتأسس على مصادر هي من قبيل (**القوة اللينة- soft power.**) أي بمعنى الجذب الثقافي و الأيديولوجي-التحكم في المؤسسات الدولية..كما تقوم على مصادر القوة بشقيها الملموس و غير الملموس. و كما يلاحظ جوزيف ناي فان"القوة اقل تحولية،اقل قهرية، اقل ملموسية"[2].

فقد أصاب المقاربة التجزيئية لمفهوم القوة عدة انتقادات أهمها أن مقياس القوة ليست مقارنتها بما لدى الآخرين، بل ما يترتب على امتلاك هذه القوة من نتائج (فما الفائدة من القوة العسكرية إذا لم يكن لها نتيجة في تحقيق الأمن خاصة في مواجهة التهديدات الجديدة غير العسكرية).-كما أن تداخل الكيانات السياسية في المجالات الاقتصادية و الثقافية..و بروز مفهوم الاعتماد المتبادل أدى إلى ظاهرة الترابط بين الكيانات ليصبح هذا الترابط بحد ذاته مقوما من مقومات القوة التي لم يكن لها مكان في الحسابات التقليدية للقوة[3].

---

[1] عبد النور، بن عنتر. "الإستراتيجية الأمريكية بعد احداث11 سبتمبر".في (حسين، بوقاره و آخرون. **الانعكاسات الدولية و الإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001**.شركة باتنيت، باتنة،2002. ص 91.

[2] عبد النور، بن عنتر.**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع. الجزائر، 2005. ص 34.

[3] وليد ،عبد الحي. **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**.مؤسسة الشروق للإعلام و النشر،الجزائر، 1994. ص ص 31-32.

و يعتبر جوزيف ناي من بين من أصل نظريا لتحول مضمون القوة من خلال بنائه الفكري المتمثل في مقاربة" **القوة الناعمة**" فهو يعتبر أن القوة العسكرية و الاقتصادية كلاهما "قوة صلبة"، لم تعد كافية للهيمنة أو السيطرة. فمقاربة ناي اقل اقتصادية مقارنة "بجيلبن".فهي تستلهم منطلقاتها من أفكار مارشال سينجر، و الذي منذ1972 اعتبر أن"القوة تقوم على قدرة الجذب أكثر منها على قدرة الإرغام."[1]

إن التمييز بين القوتين الصلبة و الناعمة، يتعلق بالدرجة الأولى في الطبيعة و السلوك معا، و في كون المصادر مادية ملموسة. فكل منهما تشكل جانبا من قدرة المرء على تحقيق أغراضه من خلال التأثير على سلوك الآخرين. فالقوة "الآمرة" أي القدرة على تغيير ما يفعله الآخرون يمكن أن يستند إلى الإرغام أو الإغراء. أما القوة "الانتقائية" – أي القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون– فيمكن أن تستند على جاذبية ثقافة المرء، أو عقيدته و قدرته على التلاعب بجدول أعمال الخيارات السياسية لأنها تبدو بعيدة عن الواقع أكثر من اللازم.[2]

و يرى ناي أن هناك ظاهرتين ساهمتا بشكل كبير في تغير مفهوم القوة. الأول: تعقد و تشابك التبادلات الدولية، و التي نجدها في أعماله السابقة رفقة روبرت كيوهان في سنوات السبعينيات و المتمثلة في "الاعتماد المتبادل المركب". أما الظاهرة الثانية: تتمثل في تحولات القوة و التي ترجع بدورها إلى أعمال ناي في كتابه، "القوة و الاعتماد المتبادل" فهذه القوة أصبحت اقل ملموسية و اقل

[1] J j, roche. **théories des relations internationales**. Montchrestien, pari, 2004.p 70.
[2] جوزيف، ناي. **مفارقة القوة الأمريكية**. ترجمة:(محمد توفيق البجيرمي). مكتبة العبيكان، الرياض، 2003. ص40.

تحولية أي بمعنى(ما يمكن تحقيقه من مكاسب في مجال ما يكون تحقيقه في مجالات أخرى أمرا صعبا)[1]

لذا فهو يدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام القوة غير العسكرية في الترويج و الترغيب لأفكارها و سياساتها. و يعتقد ناي أن استخدام القوة من قبل القوى الكبرى، قد يشكل خطرا على أهدافها، و تطلعاتها السياسية و الاقتصادية و حتى الثقافية. لذا فان الولايات المتحدة الأمريكية كما يقول ناي إذا ما أرادت أن تبقى قوية فعلى الأمريكيين أن ينتبهوا إلى القوة اللينة. التي تجعل الآخرين يريدون اللحاق بك إعجابا بقيمك. و بالتالي قد تحصل على النتائج التي تريدها في السياسة الدولية دون استخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية.

يضيف ناي بان استخدام القوة التي يسميها "صلبة" هي أكثر تكلفة من ممارسة القوة اللينة. فالدول تقبل تقسيم خياراتها عبر قبول قيم الجذب الثقافي و الأيديولوجي.و التي يسميها ناي« principe de cooptions »[2]

القوة الناعمة تستند على القدرة على تأسيس الأولويات التي تميل دائما إلى الارتباط بمصادر القوة المعنوية، كأن تكون ثقافة جذابة أيديولوجيا أو مؤسسات فإذا استطعت أن أجعلك تفعل ما أريد أنا فعندها لن يكون عليا أن أجبرك على أن تقوم بما لا تريد أن تقوم به. كما أن القوة الناعمة ليست كالتأثير تماما مع أنها مصدر من مصادره و هي أكثر من الإقناع.

* نحن نتصور هنا انه بالرغم من أن جوزيف ناي يعتبر من رواد المدرسة الليبرالية، و التي تعد من ضمن الاتجاه التفسيري، إلا انه في مقاربة القوة الناعمة غلب عليه الطابع التكويني. فمنهجيا اعتمد ناي على منهج فلسفي في بنائه

[1] Jj, roche. Op.cit. p 71.
[2] ibid. pp 71-72.

الفكري. أما معرفيا فقد غلب عليه كما هو واضح في هذا الطرح ابستيمولوجيا ما بعد وضعية لأنه دعا إلى ما يجب أن يكون. أما معياريا: و انطلاقا من مقولة "روبرت كوكس" "كل نظرية هي في خدمة شخص ما أو لهدف ما" فان ناي لم يتجرد من منطلقات فكرية و عقدية، غلبت عليها الطابع السياسي و الايدولوجي، من خلال دعوته لبلده الولايات المتحدة الأمريكية، لتغيير سياستها الخارجية " الصلبة" على حد تعبيره إذا ما أرادت تكريس هيمنتها على العالم. و جاء هذا بعد ما واجهته الولايات المتحدة الأمريكية، من مقاومة في كثير من أنحاء العالم في مواجهة سياساتها الاستكبارية و الانفرادية.

نقد: سينصب نقدنا لمقاربة القوة الناعمة على عنصرين أولهما:هو الفصل بين القوة الصلبة و القوة اللينة، فالكثير من المنظرين يرفضون هذا الفصل. فالقوة اللينة، و رغم كل مزاياها، و ما تحققه من نتائج فهي ستبقى عقيمة إذا لم تستند إلى قوة اقتصادية و عسكرية ضاربة.و دليلنا على ذلك عدة دول على شاكلة اليابان و ألمانيا و كندا..فرغم كل ما تملكه من نظم سياسية، أيديولوجية و ثقافية جذابة إلا أن لها تأثير نسبي جدا على مخرجات السياسة العالمية.

أما العنصر الثاني: فهو إعطاء الأولوية للقوة اللينة في الهيمنة العالمية.هو طرح غير دقيق و نسبي، فكل ما يروج له من تراجع المتغير العسكري إلا انه يبقى هو العامل الحاسم في ضمان هيمنة الدول. و الغزو "العسكري" الأمريكي للعراق خير دليل على ذلك. فأمريكا لم تحتج إلى مؤسسات دولية و لا لايدولوجيا و ثقافة جذابتين، في فرض هيمنتها على "منابع البترول" في العراق، و إنما إلى ترسانة عسكرية جبارة.

فكما يقول "جوزيف ناي" في كتابه "مفارقة القوة الأمريكية": " *غير أن ما ذكرناه لا يوحي بان القوة العسكرية لم يعد لها دور تؤديه في السياسة الدولية*

اليوم. فمن جهة لم يتم تحويل الجزء الأكبر من العالم بفعل ثورة تدفق المعلومات فالقوة في عصر المعلومات المعولم آخذة في التحول إلى أشياء اقل تجسيدا و اقل إرغام،، و خصوصا بين البلدان المتقدمة. لكن معظم العالم ليس مكونا من مجتمعات ما بعد التصنيع، و هذا يحد من تحول القوة. فهناك أجزاء كبيرة من أفريقيا و الشرق الأوسط، لا تزال حبيسة مجتمعات زراعية في مرحلة ما قبل التصنيع. و مؤسساتها ضعيفة و حكامها متسلطون. و هناك بلدان أخرى، كالصين و الهند و البرازي، ذات اقتصاديات شبيهة بأجزاء من الغرب في منتصف القرن العشرين. و في مثل هذا العالم المتنوع، فان مصادر القوة الثلاث كلها ***(العسكرية-الاقتصادية-الناعمة)*** *تظل واردة، و ذات صلة بدرجات مختلفة في علاقات مختلفة.*[1]

مقاربة الاعتماد المتبادل:

يشكل الاقتصاد احد أهم العوامل التي تصوغ العلاقات الدولية قديما وحديثا. لكنه يمثل احد المواضيع التي تثير جدلا واسعا في نظريات العلاقات الدولية حول علاقته بالسياسة فالبعض يرى أن هذه الأخيرة هي التي تتحكم بالاقتصاد عبر رسم الدولة للخطة الاقتصادية. في حين يرى البعض الآخر أن الاقتصاد هو الذي يحدد توجهات و أهداف الدول ويتحكم في علاقاتها سواء التنازعية أم التعاونية. وقد ظهرت عدة مناظير لتفسير دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية. لكننا سنتبنى مقاربة الاعتماد المتبادل.

يعود سبب اعتمادنا على مقاربة الاعتماد المتبادلة، في تفسير العلاقات (الصينية-الأفريقية)، لتركيزها على على البعد الاقتصادي، في العلاقات الدولية. كما تهتم، بالدور المتنامي للفواعل الغير دولاتية. فالإستراتيجية الصينية في

[1] جوزيف، ناي. مرجع سابق. ص 43.

أفريقيا،تهتم بالجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى، رغم أن لها أبعادا أخرى غير اقتصادية. سياسية و دبلوماسية.. كما أن وجود بكين في القارة السمراء، هو متعدد الأوجه فإلى جانب الحضور الدولاتي (الحكومي) فان بكين تعتمد إلى حد كبير على الشركات الخاصة، و المتعددة الجنسيات التي تستثمر بكثافة في أفريقيا.

* تعتبر نظرية الاعتماد المتبادل: (interdépendance) كتيار ضمن المدرسة الليبرالية. فالمنظور الليبرالي، الذي ورث عصر التنوير، يقوم على تشجيع دور المؤسسات والعلاقات السياسية، والاقتصادية،، وتحث على السلام والتكامل بين الدول. فهذه الرؤية المتفائلة، تعتقد بإمكانية تحقيق السلام بين العداوات الدولاتية ، عبر تنمية التجارة و الديمقراطية. وتعطي دورا للمؤسسات الدولية.[1] إذ يرى ايمانويل كانت(E.kant):

"**إن عولمة الفكرة ضمن تاريخ كوني، من زاوية نظر كوسموبوليتانية ،**

ملتحمة مع الليبرالية تؤدي إلى السلام الدائم."[2].

فكانت هنا: يربط بين السلام العالمي، و انتشار النموذج الليبرالي. فالليبراليين ، يقدرون بان الوصول إلى الانتظام الليبرالي يمكن أن يقود إلى تجاوز النزاعات بين الدول. فالمنظور الليبرالي للأمن* يوسع دور العوامل المؤسساتية، و الاقتصادية والنهج الديمقراطي، كأبعاد أكثر أهمية من المتغير العسكري، في حفظ السلم والأمن الدوليين.[3]

---

[1] Charles Philipe, davide.et j j roche. **Théories de la sécurité**. Montchrestien , paris , 2002.p 96.

[2] Dario, batistella. **Théories des relations internationale**. Sciences po, les presse, paris ,2006.p187.

[3] Charles ,Philipe Davide et jj roche. Ibid. p 96.

* بالنسبة للبرادايم التعددي: الأجندة السياسية العالمية تبقى قابلة للتوسيع . فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة فان المسائل الاقتصادية الاجتماعية و الايكولوجية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول و المجتمعات تبقى هي الأخرى ذات أهمية. من جانب آخر يرفض التعدديون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة دنيا و سياسة عليا. فهم يعتقدون أن المشاكل(السوسيو-اقتصادية) الداخلية يجب أن تحظى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية.

فقد لاقى هذا التيار، زخما كبيرا في عالم ما بعد الحرب الباردة. و يتركز هذا الزخم على الحجة القائلة أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية الأخرى. لذا فان الديمقراطية تعتبر مصدرا رئيسيا للسلام. كما هو الحال بالنسبة إلى المذهب"المؤسسي الليبرالي" فقد لقيت تلك الفكرة دعما واسعا في الأوساط السياسية و الأكاديمية الأوروبية. و قد تعمد الرئيس بيل كلينتون في خطابه عن "حالة الاتحاد" عام 1994 الإشارة إلى غياب الحرب بين الديمقراطيات كتبرير للسياسات الأمريكية الرامية إلى تعزيز عملية نشر الديمقراطية في أنحاء العالم. و يمكن رؤية دعم لهذا الرأي في السياسة الغربية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية في أوروبا الشرقية و الوسطى بعد نهاية الحرب الباردة و فتح الباب أمام انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي. فقد اقترنت هذه الرؤية بكتابات (مايكل دويل–Michael Doyle) و (بروس راست– Bruce russet) فيقول دويل *"إن التمثيل الديمقراطي و الالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان، و الترابط العابر للحدود الوطنية. كل ذلك يفسر اتجاهات "الميل إلى السلام" التي تتميز بها الدول الديمقراطية".*

هذه الحجج المتعلقة بالسلام الديمقراطي، لا ترمي إلى رفض الواقعية كليا بل الإيحاء بان اثر الديمقراطيات الليبرالية في السياسة الدولية يتجاوز بالفعل ما يسلم به الكتاب الواقعيون فقد جادل (بروست راست–brusset russet) بأنه لا داعي لطرح النظرات المتبصرة للواقعية جانبا، و هي النظرات التي تخبرنا بان القوة و الاعتبارات الإستراتيجية تؤثر في قرارات الدول في محاربة بعضها البعض. و لكن يجب أيضا عدم إنكار حدود تلك الاستبصارات و عدم قدرتها على تفسير العديد من الحالات التي اختارت فيها الدول الليبرالية قتال بعضها بعضا، أو التهديد بذلك. يرى راست أن الأخطار تكمن في رؤية الواقعية"الواقعية

الفجة" لحرب الجميع ضد الجميع" التي لا يتأثر فيها التهديد الذي تمثله الدول الأخرى بمعاييرها و مؤسساتها الداخلية".[1]

– تنتمي نظرية الاعتماد المتبادل، إلى التحليل العبر وطني– Transnationalisme الذي يعرف بأنه:" نظام تفاعل في مجالات خاصة بين فواعل مجتمعية، تشترك في نظم وضعية مختلفة."[2]. فهذا التيار يعتمد على تعددية الفواعل في تفسير التفاعلات العالمية، عكس المقاربات التي تعرف ب(Stato Centré)* التي تعتبر الدولة فاعل مركزي ووحدوي في العلاقات الدولية.[3].

فالعبر وطنية، تقدم رؤية اقل راديكالية من العولمة فهي تسجل استقلالية المجتمع المدني عن الدولة.[4]. لكنها لا تلغي نهائيا دور الدولة، حسب التصور العولمي، أين يكون الفاعل غير محدد بمجال زماني أو مكاني معينين. وهذه الرؤية عبر عنها،جيمس روزنو–(James Roseno)في كتابه: الدوامة في السياسة العالمية. سنة (1990).

ففكرة الدوامة تستعير من (الميتيولوجيا–Météolojie) رؤية حول التفاعلات الغير منتظمة للعالم. فروزنو يتصور أن العالم له قراءتان: عالم بين دولاتي– Inter étatique محكوم بمنطق المنافسة، وعالم متعدد المراكز خارج السيادة Hors Souveraineté.[5]

---

[1] جون، بيليس و ستيف، سميث. **عولمة السياسة العالمية**. تر: مركز الخليج للأبحاث.2004. ص ص 428-429.

[2] Dario, batistella. Op.cit.p 193.

* و هو الحوار الثالث (بين برادايماتي) فهو نقاش نظري قام أساسا حول الدولة كفاعل وحدوي أو تعددي في العلاقات الدولية.

[3] Dario, batistella .op.cit.p195.

[4] Jj, roche. Op.cit. pp 115-116.

[5] Pierre, de senarclent et Yohann, ariffin. **La politique internationale.** Ormond colin, paris, 2006. P 110.

لكن رغم أن ظاهرة تخطي الحدود الوطنية، كانت اظافة هامة إلى مفردات منظري العلاقات الدولية، فإنها بقيت غير مطورة كمفهوم نظري. و لعلى أهم مساهمة للتعددية كانت تطويرا لمفهوم الترابط. فبالنظر إلى التوسع الرأسمالي و ظهور ثقافة عالمية ادرك التعدديون انه يوجد تواصل متبادل بين الدول حمل معه مسؤولية مشتركة عن البيئة. ويلخص النص التالي ما سبق: "نحن جميعا عالقون في شبكة شاملة معقدة من التفاعلات بحيث يكون للتغيرات التي تطرأ على جزء من النظام عواقب مباشرة و غير مباشرة مع بقية النظام. من الواضح أن الاستقلال المطلق للدولة المتجدرة بشدة في عقول قادة الدول ، كان يجري تطويقه بالترابط. ثم إن هذه العملية غير قابلة للانعكاس على أنصار المذهب المؤسسي الليبرالي يعتقدون خلافا للواقعيين أن أفول استقلال الدولة لا يدعو للأسف بالضرورة، بل إنهم يرون أن تخطي الحدود الوطنية و الترابط ظاهرتان لابد من إدارتهما.[1]

– في سنة 1977 صدر كتاب للمنظرين (جوزيف ناي و روبرت كيوهان) بعنوان (القوة والاعتماد المتبادل). أعلنا فيه التراجع التدريجي لدور الدولة كفاعل وحدوي في المسرح العالمي. كما اقترحا مفهوم (السياسة العبر وطنية) والاعتماد المتبادل المركب.[2] وذلك نتيجة للتحولات التي شهدها النظام الدولي، في نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، خاصة في الحقل الاقتصادي، بزيادة التدفقات التجارية و المالية، بين الدول. فالتحولات في الدوائر المالية والنقدية، تشكل معلما مركزيا للعولمة. فكل هذه التطورات تدل على توسع جديد للفضاء الاقتصادي.

[1] جون بيليس و ستيف سميث. مرجع سابق. ص

[2] Pierre, de senarclents. Et yohan, ariffin. op.cit.p 109.

فالعولمة سجلت سرعة متزايدة لتدفق الاستثمارات المباشرة للخارج والنظام الرأسمالي في حركية دائمة بفضل حركة رؤوس الأموال الدولية المتزايدة[1].

فقد قدم جوزيف ناي و روبرت كيوهان تفسيرا لوصف هذه الظواهر، خاصة تآكل سلطة الدولة، وانتقال الحقل الاقتصادي، تنمية عالم الشبكات، الاستقلالية المتزايدة للفواعل غير الدولاتية، والأزمات الايكولوجية، وتوسيع مفهوم الأمن. هذا رغم إعلانهما أن الدولة تظل هي الفاعل المركزي، لكن مع نقص قدرتها على التحكم والإدارة، مقابل بروز فواعل أخرى تستفيد من الانعتاق المتزايد إزاء السلطة.[2]

-يشترك نموذج الاعتماد المتبادل المركب، في تحليل الظواهر الدولية ثلاث فرضيات أساسية:

*زيادة الفواعل إلى جانب الدولة الوطنية، تلعب دورا مهما في الحياة الدولية. خاصة المؤسسات العبر وطنية، والمؤسسات الدولية، المنظمات الغير حكومية، جماعات الضغط والرأي العام العالمي....[3] وفي هذا الصدد يرى جون بورتن في كتابه (Société-Monde) انه قد تم كسر احتكار الدولاتية. فالدولة، لم تعد تعتبر كفاعل وحدوي والاهم في الحياة الدولية.[4] فإذا كانت الدولة فاعل وحدوي، مجسدة في السلطة التنفيذية، واللاعب الوحيد في المسرح الدولي كيف نفسر دور المؤسسات الخاصة، في الظواهر المختلفة التي سخنت العلاقات الأمريكية-السوفيتية سابقا. في تلك المرحلة.[5]

[1] Ibid. pp 73-74.
[2] J j roche. op.cit.p 91.
[3] Pierre, de senarclents.**la politique internationale**. op.cit. p 109.
[4] J j roche. ibid. p 112.
[5] Dario, batistella. Op.cit.p 192.

*الأحداث الدولية، التي يمكن توضيحها من هذا النموذج، متعددة وتبدأ من الظواهر الاقتصادية. فإلى جانب العلاقات السياسية المتمركزة على القوة والسلطة و الأمن فان تكاثر وزيادة التفاعلات الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية، جعل من القوة السياسية اقل مركزية في العلاقات الدولية. [1].فبعد الحرب العالمية الثانية، زادت التجارة العالمية بنسبة عالية، مما شجع اتصالا مباشرا دائما وقويا بين المراكز الرئيسية للاقتصاد العالمي خاصة البلدان الغنية. فالتجارة تعمل على تقريب المصالح الخاصة و العامة، فان حركة الاندماج و تحرير التبادلات التجارية تعمل من اجل السلام[2].

*تعريف المصلحة الوطنية، حسب نظرية الاعتماد المتبادلة يثير إشكالات، لان توجه السياسة الخارجية له مظهر صراعي، من منطق الحضور المتزامن لمجموعات ذات مصالح متناقضة حول قضية معينة. [3] فالمصلحة الوطنية، للدول تتجاوز المصالح الخاصة. إلى أنها داخلية (باطنية) ، تحدها المطالب المجتمعية الداخلية للدولة، وليس المعطيات البيئية الخارجية. ومن هنا نستنتج أنها ليست وحدوية بل تعددية بالنظر إلى تعددية المجتمع المدني الداخلي.[4]

– وعموما فان خلق شبكة من الاعتماد المتبادل، تقيد سلوكية الدولة في أنشطتها الخارجية و الداخلية. و تؤثر بالتالي في تلك السلوكية.إذ تضطر الدول في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على هذه التفاعلات نتيجة المنافع المكتسبة التي ستحصل عليها، والتي لا يمكن تحقيقها أحيانا من خارج إطار هذه العلاقات.

---

[1] Jj, roche. ibid. P 90.
[2] Jj, roche op.cit.p 97.
[3] ناصيف يوسف، حتي.**النظرية في العلاقات الدولية**. دار الكتاب العربي، القاهرة، (د، ت، ن). ص 97.
[4] Frédéric , charillon. **politique étrangère, nouveaux regards**. Presse de science po, paris, 2002. P 91.

بالرغم من الثمن الذي على الدولة أن تدفعه، و الذي قد يكون في شكل فرص سياسية معينة، أو تقييد اختياراتها في مجالات عديدة.[1]

وعليه فان الاعتماد المتبادل كمضمون مفهومي، يهدف إلى تحليل نتائج الاعتماد المتبادل كظاهرة في السياسة العالمية، و التي تتميز عموما بعدم الوصول إلى اقتسام مساو و عادل للفوائد بين مختلف الفاعلين، و لهذا الغرض طور كل من روبرت كيوهان و جوزيف ناي، وسيلتين تحليليتين هما الحساسية (Sensibilité) و الانجراحية (Vulnérabilité) فالحساسية تشير إلى سرعة و عمق التغير الذي تحدثه دولة ما في بلد آخر.[2] فزياد إمكانيات بعض الدول، وبالتالي قدرتها على التأثير في دول أخرى. فقد تكون بعض الأطراف غير الدولاتية، تخضع بشكل أو آخر لنفوذ دولة معينة لأسباب سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك. تستعمل الدولة بالتالي هذه الأطراف لممارسة تأثيرها على دول أخرى ترتبط مع تلك الأطراف بتفاعلات. [3] أما الانجراحية فتتعلق بالإمكانيات الممنوحة للفاعل/الدولة (ب) لمقاومة التأثير الذي تمارسه الدولة (ا).[4]

[1] ناصيف، يوسف، حتي. مرجع سابق. ص 97.

[2] Jj, roche. op.cit.91.

[3] ناصيف، يوسف حتي. مرجع سابق. ص ص 97 98.

[4] Jj, roche. Ibidem.

المبحث الثالث: خلفية تاريخية للعلاقات الصينية الأفريقية:

ستنطلق الدراسة في التحليل من منطق تحول العلاقات الصينية–الأفريقية، من علاقات التزام "إيديولوجي"، و التي زادت متانة في ظل الحرب الباردة، في إطار دعم الصين لحركات التحرير الإفريقية، ضد الامبريالية، إلى علاقات اقتصادية "براغماتية" قائمة على المصلحة و الاعتماد المتبادل بين الطرفين.

فهناك شواهد كثيرة على انه كانت للصين القديمة منذ مئات السنين بعض العلاقات التجارية مع عدد من المناطق الأفريقية(حيث لم تكن هناك دولا مستقلة كالتي نعرفها الآن). خاصة مع شرق أفريقيا و كانت السفن تحمل البضائع الصينية من الأواني، و الأقمشة بصفة خاصة و تعود محملة ببعض المنتجات الزراعية الأفريقية. و لكن العلاقات الحقيقية جاءت بعد وصول "ماو تسي تونغ" للحكم عام 1948. و إنشاء جمهورية الصين الشعبية. و قبل ذلك فان حكومة بكين لم تكن تبدي اهتماما بعلاقاتها الأفريقية. خاصة أنها كانت تدرك أن غالبية المناطق الأفريقية مازالت تحت الحكم الاستعماري الفرنسي أو البريطاني أو البرتغالي أو حتى البلجيكي. و بالرغم من أن "الصين الوطنية" فيما بعد كانت عضوا دائما في مجلس الأمن إلا أنها لم تبد اهتماما بإنشاء علاقات حتى مع الدول الأفريقية المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

لكن هذه النظرة اختلفت أثناء الحرب الباردة فقد بدأت بكين تولي اهتماما سياسيا بالدرجة الأولى بالقارة الأفريقية فبكين كانت تساند خطاب الذي ميز العالم الثالث(جنوب–جنوب).* المؤسس على الماضي من خلال المناداة بالكفاح المشترك ضد كل الامبرياليات [2]إذ تقوم الدبلوماسية الصينية في احد أبعادها

---

[1] احمد، حجاج. "الصين تعيد اكتشاف أفريقيا". السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006.

* المقصود به نموذج التنمية الذي تستفيد في إطاره البلدان الموجودة في النصف السفلي من الكرة الأرضية من بعضها البعض عبر المساعدة التقنية وتعزيز التجارة. كانت الحكومات كثيرة من البلدان النامية تأمل في أن يجنبها هذا التعاون السياسات الاقتصادية التي تحركها المصالح الذاتية و تأتي حسب البعض من دول الشمال.

[2] Valérie, niquet." La stratégie africaine de la chine". www.cain.info/load. pdf.phpid-article PE 062-0361.pdf.

الثابتة، منذ الثورة الشيوعية، إلى اعتبار أن الصين واحدة من دول العالم الثالث. و سعت بكين لتجسيد ذلك، من خلال علاقاتها مع هذه الدول بصفة جماعية (كحركة عدم الانحياز) أو من خلال علاقات ثنائية.[1]

سياسة بكين التي تستند إلى قاعدة متينة، من خلال التكامل الثوري الصيني-الأفريقي الذي يعود إلى سنوات الستينات و السبعينات. كانت تبحث بكين من خلاله إلى مزاحمة الاتحاد السوفييتي فأقامت علاقات مع جل الدول الأفريقية، ضمن طرح "مكافحة الاستعمار".[2]

غير أن ما يلاحظ أن اغلب تحركات الصين في الجبهة الخارجية، كانت قولية أكثر منها عملية. و لم تنجح الصين في غالب الأحيان إلى المخاطرة في مجال السياسة الخارجية. و قد نصحت أتباعها الثوريين في الخارج، بالاعتماد على الذات لتحقيق أهدافهم.[3]

لكن بعد الحرب الباردة،خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الصين، و النمو الهائل الذي عرفته بعد اعتمادها على اقتصاد أكثر تحررا، خاضع لمنطق السوق، انعكس هذا التوجه الجديد على علاقات الصين مع الدول النامية بشكل عام و مع أفريقيا بشكل خاص. فقد اضطرت بكين إلى الدخول في منافسة مع دول نامية أخرى من اجل الحصول على الاستثمارات الأجنبية، مزعزعة بذلك الثقة في التزاماتها السابقة نحو العالم الثالث.

---

1 وليد، عبد الحي.**المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي.1978-2010**.مركز الإمارات للدراسات و البحوث، ،أبو ظبي،2000 . ص 171.

2 Valérie, niquet. "L‹offensive africaine de la chine." http//www. ifri.org/front dispatcher/If ri/publication/publication ligne PDF.

3 لويد، جونسون.**تفسير السياسة الخارجية** . تر: محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم. عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1982.ص .103

وقد ترجمت هذه الرغبة في التعايش مع نظام الهيمنة عبر تحولها إلى "قوة مسئولة" بين مجموعة الأمم بالقرار الذي اتخذته بعدم خفض قيمة عملتها الزنمبي (يوان) لدى حصول الأزمة الآسيوية سنة 1997–1998.[1] و منذ سنة 2000 و بالتحديد بعد سنة 2003 اتجهت بكين في سياستها الخارجية نحو "نضج جديد" بحسب التعبير الرسمي. أي أنها في اتجاه واقعية اكبر تأخذ في الاعتبار، مصالح البلاد الحيوية.

و قد تأكد هذا التوجه من خلال موقف بكين من الحرب الأمريكية على العراق. وسعيها لإيجاد حل سلمي، لمشكلة البرنامج النووي الخاص بكوريا الشمالية و إيران. [2] وهذا ما سنتناوله في المبحث التالي من الدراسة و هو الأهداف البراغماتية للصين في القارة الأفريقية و الذي حملته مخرجات السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة.

[1] Fo, Bo." Le silence diplomatique de la chine". Le monde diplomatique, mars,2003.
[2] Dingli, shen. « Emergence d‹une diplomatie active » . Le monde diplomatique, octobre,2004.

سنقوم في هذا الفصل بتحليل مختلف أبعاد الإستراتيجية الصينية في أفريقيا، وذلك انطلاقا من منطق علاقات اقتصادية براغماتية فكما ذكرنا سابقا(في الفصل التمهيدي) فان الإستراتيجية تتعلق بوسائل و أهداف لكنها شهدت توسعا إذ لم تعد تتوقف عند البعد العسكري فحسب بل تعدته إلى الأبعاد الاقتصادية –السياسية– الدبلوماسي ومن هذا المنطلق فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

تطرق المبحث الأول: و المعنون بصعود القطب الصيني، و الذي قسم بدوره إلى مطلبين: تطرق الأول إلى التحري في جذور الإصلاحات التي عرفتها الصين منذ 1978 (بعد الثورة الثقافية) و مختلف النظريات التي مارستها بكين في سبيل هذا المسعى لتصل إلى ابتكار نموذج فريد في السياسة العالمية و هو "نظام اقتصاد السوق الاشتراكي" و هذه الإصلاحات أدت إلى خلق قدرات جبارة للصين خاصة اقتصاديا و كان هذا مضمون المطلب الثاني.

أما المبحث الثاني: فتطرق بالتحليل إلى أهداف الإستراتيجية الصينية في أفريقيا و قد قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب: تحدث الأول عن مسالة تايوان، فهي من أهم أهداف بكين في القارة، فهي تسعى إلى تهميشها دبلوماسيا أما المطلب الثاني: فتناول الأبعاد الدبلوماسية، خاصة لدى هيئة الأمم المتحدة، في عدة مسائل فالقارة الأفريقية، تشكل ثلث تشكيلة الأمم المتحدة، فهي قد تمثل رهانا جيدا لبكين في هذه المسائل كانتهاك حقوق الإنسان و مطالبها في بحر الصين الجنوبي أما المطلب الثالث: فقد تطرق لهدف استراتيجي كبير للصين في القارة الأفريقية، و هو سعيها لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب

أما المبحث الثالث: و المعنون بوسائل الإستراتيجية الصينية في أفريقيا، فقد قسم إلى مطلبين تناول الأول، الاستثمارات الصينية في أفريقيا و أهم القطاعات

التي تركز عليها بكين أما المطلب الثاني: فتطرق بالتحليل الإحصائي إلى زيادة التبادلات التجارية بين الطرفين، و هي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها بكين بما تثيره من تحديات بالنسبة للغرب و الدول الأفريقية

المبحث الأول: صعود القطب الصيني.

في هذا المبحث سنتناول الأسباب التي أدت إلى صعود القطب الصيني استراتيجيا وفي المجال الاقتصادي بالدرجة الأولى. وذلك بتتبع جذور الإصلاحات الاقتصادية في الصين. ثم عرضا للقدرات الاقتصادية الصينية لأنه يعتبر عصب قوتها. فالإصلاحات التي شهدتها إمبراطورية الوسط، بعد الفشل الذريع للثورة الثقافية، التي قادها "ماو تسي تونغ"، الأب الروحي للصين الحديثة.فقد ظهرت فئات مثقفة من طرف الشعب تطالب بإدخال عناصر من الاقتصاد الحر، وتحرير التجارة.

لكن في المقابلّ، ظل الحزب الشيوعي يحكم قبضته الحديدية على السلطة في الصين.في خضم هذا التناقض برز نموذجا جديدا لم يعرفه العالم من قبل، وهو "اقتصاد السوق الاشتراكي". هذا النموذج عرفت بكين كيف تستغله فافرز نسب نمو خيالية، منذ نهاية الثمانينات جعل الصين في مصاف الدول الكبرى.
من هذا المنطلق قسمت الدراسة، إلى مطلبين : تناول الأول: مسالة الإصلاحات، والرؤى المختلفة التي عرفتها النخب الصينية حول الإصلاح حتى استقرت على أفكار "دنج سياو بنج". واهم محاور عملية الإصلاح. أما المطلب الثاني :فتناول بالتحليل الكمي قدرات الصين الاقتصادية، لنصل في النهاية إلى الإجابة عن سؤال جوهري، وهو ما إذا كانت هذه القدرات التي تملكها بكين ستؤهلها للعب دور عالمي أم إقليمي فقط في آسيا؟ لان هذا التساؤل سيفيدنا في تقدير الدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في القارة الأفريقية.

المطلب الأول: النموذج الإصلاحي في الصين.

ما يهمنا في هذا المطلب، هو متابعة مسار التحول الصيني في التنمية. بداية من الإصلاحات الشاملة، التي أطلقتها الحكومة الصينية منذ 1978، وفقا لنموذج خاص ببكين قائم على الصعود السلمي. متبعة في ذلك مقاربة استثنائية في السياسة العالمية، مزاوجة بين اقتصاد السوق، والنظام الاشتراكي.

لقد كانت الايدولوجيا في مقدمة وضع السياسة الخارجية الصينية، منذ تثبيت دعائم الجمهورية، في 1949 حتى العام، 1972. أي حتى يوم تلاقي وتحالف العدوان الصين– الولايات المتحدة الأمريكية، ضد الاتحاد السوفيتي. هذا التقارب ساعد الصين في توسيع دائرة حركتها الإستراتيجية. أما علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الغربية، فقد وفرت لها ظروف زيادة الإنتاج الاقتصادي في أواخر سبعينيات القرن الماضي. إذن نجحت الصين عبر براعتها في استغلال الخطر الشيوعي، في إقامة التوازن بين الواقعية(البراغماتية)، و الدبلوماسية الأيديولوجية الثورية.[1]

هذا الوضع الدولي المواتي، تزامن مع بروز حركة إصلاحية داخل الصين، تزعمتها نخبة مثقفة على رأسهم "دنج سياو بنج" الذي يعتبر ليبراليا اقتصاديا ومحافضا سياسيا. لذلك بدا بحملة ضد "التلوث الروحي"، لمواجهة التأثيرات الثقافية الغربية، ولاحتواء الخلافات بين جناحي فريقه. مع عدم المساس بالتوجهات الليبرالية اقتصاديا، التي تتضمن الترحيب بالاستثمارات الأجنبية في بلاده وزيادة اللامركزية والحوافز المادية. [2] فالثورة الثقافية، قد دمرت البلاد

[1] Fu, bu. « le silence diplomatique de la chine ». Le monde diplomatique. Mars, 2003.

[2] حنان، ماهر قنديل. "التغيير السلمي في الصين 1976-1985". السياسة الدولية، العدد91، يناير،1990.

اقتصاديا، وألحقت الضرر بمصالح الشعب و مصالح البيروقراطيات. ولدى عودة دنغ سياو بنغ إلى السلطة تحقق إجماع داخل الطبقة البيروقراطية على سبيل استبدال التطرف الأيديولوجي "الماوي" بالخط البراغماتي المتمحور حول التطور الاقتصادي. وقد تمكن هذا التوجه الجديد من اكتساح أصوات الناخبين داخل البلاد . وهكذا دخلت الصين طورا جديدا من الإصلاح الاقتصادي الموجه وانفتحت على التكنولوجيات و الرساميل الأجنبية.[1] وهكذا أعلن "شوئنلاي" في خطاب وألقاه بتاريخ 13 كانون الثاني/يناير 1975.قال: "**إن الصين ستتبنى سياسة جديدة، و طريقا جديدا يتمثل في برنامج التحديثات الأربعة و حددها بأنها تشمل الزراعة، الصناعة، التقنيات و الدفاع**"•.

ومهما يكن فقد اختلفت الرؤى والتصورات الأمثل لنموذج التنمية في الصين. وبهذا ظهرت نظريتان، كانتا الأهم في هذا المجال. وهي نظرية عصفور القفص* ونظرية القط لكن هذه الأخيرة، هي التي تم إتباعها، وهي التي دافع عنها دينغ سياو بنغ. وتعني القبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي، والتقليل من التركيز على الايدولوجيا. وبدا هذا التوجه من خلال ما عرف بسياسة الباب المفتوح. حيث تنامت العلاقات التجارية مع كل من استراليا، ثم كندا ألمانيا اليابان ، ورفعت الولايات المتحدة الأمريكية مقاطعتها الاقتصادية للصين.[2] فبعدما كانت بكين، تعتمد في سنوات الخمسينات على الزراعة في صادراتها، فإنها بعد عشرين سنة، من الخسوف الاقتصادي عادت الصين، واندمجت في التجارة العالمية. فمنذ 1978 زادت صادراتها بنسبة 24 في

[1] Fu,bu. op.cit.

* يعتقد الباحثين أن برنامج التحديثات الأربعة يمتد بجذوره إلى الجهود السابقة لتكييف النموذج السوفيتي سابقا مع الواقع الصيني.مما يجعل البرنامج نتاج تعديلات سابقة صينية و شرق أوروبية للنموذج السوفيتي سابقا. مضافا إليها اقتباسات مستعارة من خبرات دول غير اشتراكية.

[2] وليد، عبد الحي. **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي. 1978-2010.**ص 51

السنة.[1] فقد أدرك القادة الصينيون، أن ظاهرة الاعتماد المتبادل في المجتمع الدولي، لا تسمح بإستراتيجية العزلة، و الاعتماد على الذات. التي كانت منتهجة زمن "ماو تسي تونج" . وان اندماج اقتصاد الصين في الاقتصاد العالمي، أمر لا مفر منه.[2]

وفي 1978، طبق "دنج سياو بنج"، اقتصادا اشتراكيا للسوق. الذي أدى إلى نمو كبير، اظافة إلى ميزان تجاري فائض. مما أتاح للصين، أن تكون أول دولة تمتلك احتياطي للصرف، واكبر مانح للمساعدات للبلدان الأفريقية، والأمريكية الجنوبية.

يقوم نموذج "اقتصاد السوق الاشتراكي، على أساس ، تخلي الدولة عن تدعيم أسعار المنتجات، إلا ما نذر، و فتح المجال أمام العمال و الخواص، لشراء أجزاء من أسهم الشركات العمومية، و الاستثمارات الأجنبية.[3] فمن بين جوانب الإصلاح الصيني جعل الاقتصاد أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي. وقد قسم مسئول صيني سابق، الدول إلى أربع مجموعات، من حيث القدرة على التكيف، مع الوضع الاقتصادي العالمي. (ا) حكومات جامدة، واقتصاد جامد. (ب) حكومات جامدة، واقتصاد مرن. (ج) حكومات مرنة، اقتصاد جامد. (د) حكومات مرنة، اقتصاد مرن. وهي المجموعة التي تسعى الصين الانضمام إليه. حيث يقوم نموذج التنمية الصينية على وفرة اليد العاملة

---

[1] Jean Raphael, chaponnière**. Les échanges entre la chine et l‹Afrique**. http/www.dial.prd.fr/dial-publications/sateco/pdf/100/100.17.pdf.

* تقوم هذه النظرية التي تبناها،"تشين يون". المدافع القديم عن الإصلاح و يتبناها الآن "لي ينغ" على أساس السماح بليبرالية سياسية و اقتصادية، في حدود لا تخرجها عن أسس النظام الاشتراكي. بمعنى السماح بإدخال إصلاحات على النظام الاشتراكي،تساعد على التكيف مع المتغيرات.دون الخروج عن الإطار الاشتراكي. و يشبه ذلك عصفور القفص الذي يمكنه الطيران بالشكل الذي يريده باستثناء الخروج من القفص

[2] وليد عبد الحي. **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي.1978-2010**. مرجع سابق. ص 62.

[3] بوعلام ، بولعراس." التقارب الصيني الأمريكي. خيار استراتيجي أم ود ظرفي؟". مجلة الجيش، أكتوبر، 1997.

الرخيصة، و الاستيطان الواسع لمعامل التجميع، و تصدير المنتجات البخسة الثمن، اظافة إلى تهافت الاستثمارات الأجنبية.[1]

وقد اعتبر لوقت طويل "نموذجا بدائيا إلى حد ما" في بلد محكوم بقبضة الحزب الشيوعي الحديدية.[2]

ومن بين آليات النموذج الصيني، تسهيل قنوات التجارة الخارجية، بتخفيض الرسوم الجمركية، حيث طبق هذا الإجراء على 400 سلعة، أي 30% من مجموع السلع التي تخضع لهذه القيود، كما أعلن الرئيس زيمين* في قمة التعاون الاقتصادي عن مشروع لتخفيض الجمارك بنسبة 15%بحلول عام 2000. وتوحيد أسعار صرف العملات ومن بين آليات النموذج الصيني، تسهيل قنوات التجارة الخارجية، بتخفيض الرسوم الجمركية، حيث طبق هذا الإجراء على 400 سلعة، أي 30%من مجموع السلع التي تخضع لهذه القيود، كما أعلن الرئيس زيمين• في قمة التعاون الاقتصادي عن مشروع لتخفيض الجمارك بنسبة 15% بحلول عام 2000. وتوحيد أسعار صرف العملات وإصدار قانون تجارة خارجي ذي جوانب ليبرالية.[3]

أما في الجانب الفلاحي، تمثلت الإصلاحات في إلغاء نظام الكوميونات، التي بدا العمل بها عام 1958. حيث كان يجمع كافة الفلاحين للعمل في مزارع الشعب العمومية. و لقد لاقت الصين حملة شعواء من كافة الدول الغربية نقدا في

---

[1] وليد، عبد الحي. المرجع نفسه.ص 57.

[2] Ignacio, ramonet.. « la chine, méga puissance ». Le monde diplomatique. Aout, 2004.

* وهو صاحب نظرية التمثيلات الثلاث:و هو شعار اقتصاد السوق الاشتراكي الصيني. و يقوم على:
1)الحزب الشيوعي هو القوة الرئيسية في مجال الإنتاج في القطاعات العامة و الخاصة.
2) فتح عضوية الحزب أمام شرائح الطبقة البرجوازية.
3) إعارة اهتمام خاص للقوى الاجتماعية العاملة في مجال التنمية الثقافية للأمة الصينية

[3] وليد، عبد الحي.**المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي:1978-2010**. مرجع سابق.ص 58.

الكوميون. إلى أن تم إلغاؤها عام 1983–1984 ، لتوسيع أنظمة السوق للمضي قدما في طريق التخصص المايكرو اقتصادي للمواد. و إصلاح وسائل السياسات المالية و كلها وسائل قائمة على مبادئ العقلانية الرأسمالية التي تهدف إلى المنافسة و تقليل الفوارق الاجتماعية. [1] و ما ساعد على هذه الإصلاحات، ما تتمتع به الصين من امتيازات يمكن اختصارها في الآتي:

*رخص الأيدي العاملة.

*ارتفاع معدلات الادخار لدى المواطن الصيني.

*الدور الذي يمارسه الصينيون في الخارج ، في مجال ربط الاقتصاد الصيني، باقتصاديات الدول التي يعيش فيه الكثير من الصينيين.[2]

فكل هذه الإصلاحات استهدفت، إدماج الاقتصاد الصيني، في الاقتصاد العالمي، و زيادة الإنتاج. وعلاوة على ذلك، فان الحركية الدؤوبة، في عمليات الاستيراد و التصدير، زادت من سرعة نمو الاقتصاد الصيني، الذي استطاع التكيف مع الإصلاحات التي مسته إلى حد بعيد. [3] فمنذ أواخر السبعينات، وخصوصا منذ العام 1989 اتبعت الحكومة الصيني، سياسة تحرر جذرية، وانضمت إلى أكثر الفعاليات حماسة لنظام العولمة. وإذا كانت الإصلاحات قد حظيت بالكثير من التعليقات و الانتقادات.[4]

---

[1] إبراهيم، الأخرس. **الصين: الخلفية الأيديولوجية و البراغماتية النفعية**. دار الأحمدي للنشر و التوزيع،مصر، 2006، ص ص 140-141

[2] وليد، عبد الحي. **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي:1978-2010.**المرجع نفسه.ص62.

[3] فوضيل، بومالة."الصين أو هل سيكون كونفوشيوس حكيم القرن الواحد و العشرون؟" مجلة استراتيجيات و مستقبليات. العدد21، الأسبوع من 16الى23ديسمبر،1993.

[4] Wang, hui. « aux origines du néolibéralisme en chine ». Le monde diplomatique. avril,2002.

المطلب الثاني: القدرات الاقتصادية الصينية.

بعد عرضنا لمسار الإصلاحات الشاملة، في الصين، في المطلب الأول من الدراسة، وتحليلنا للنموذج الفريد الذي انتهجته بكين منذ 1978. فإننا سنتطرق في هذا المطلب، إلى نتائج هذه الإصلاحات على الصين مع التركيز على القدرات الاقتصادية، لأنها أهم محدد في القوة الصينية. و لما رأيناه انه يخدم هدف هذه الدراسة. وذلك دون التركيز على المحددات الأخرى، كالجانب العسكري لأنها تقع خارج هدف الدراسة.

تعتبر الصين قوة تجارية فائقة، حيث عرفت هذه الحركة التجارية منذ القديم. ففي سنة 1776، كتب "ادم سميث" أن الصين هي اكبر دولة غنية من كل الأقطار الأوروبية.[1] لكنها عرفت انحطاطا في نهاية القرن التاسع عشر. بينما عرفت في العقدين الأخيرين نموا مفرطا، في تجارتها الخارجية. فنمو صادراتها ارتفع، ووصلت إلى 690 مليار دولار نهاية سنة 2006. أي بزيادة 26% مقارنة بالعام السابق أي 2005. و بشكل مواز ارتفعت وارداتها ب: 22% أي 810 مليار دولار.[2]

فقد أدت الإصلاحات الاقتصادية، و الكم المريع من الأشغال، و الحمى الاستهلاكية الجديدة لدى الصينيين، جعلتها في مصاف الدول الاستهلاكية الرائدة، خاصة في مجال الطاقة، و النفط و المواد الأولية. [3] فقد كانت المحصلة النهائية لهذه الإصلاحات الجذرية أرقاما و إحصاءات مذهلة. فطبقا لإحصائيات البنك

[1] Philippe, grolub. « Retour de l‹Asie sur la scène mondiale ». Le monde diplomatique

[2] ـــــ ـــــ « Nouvelle excédent commercial record pour la chine » .le monde .11/11/2006.

[3] Ignacio, ramonet. « La chine, méga puissance .op cit

الدولي، حققت الصين في ظل نظمها الاقتصادية الجديدة، معدلا عالمية قياسية.فخلال حقبة الثمانينات، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، 9,7%. ومعدل نمو الإنتاج الصناعي 12,6%. و تحول هيكل الإنتاج، فتراجعت الأهمية النسبية للزراعة، من 44% من حجم الإنتاج سنة 1965 إلى 32% سنة 1989 .بينما تقدمت الصناعات الحديثة، فاحتلت 48% من حجم الإنتاج و زاد نصيب الفرد من استخدام الطاقة نحو ثلاث أضعاف. [1] كما أنها تحقق فائضا تجاريا، وصل إلى حسب تقرير وزير التجارة الصيني، إلى مستوى قياسي عام 2006. إلى 150 مليار دولار، مقابل 109,8 مليار دولار للعام السابق أي 2005[2]

و في تقرير التنمية، في العالم صدر عام1992، يقول البنك أن الصين تحتل

المركز الثاني في ترتيب اقتصاديات العالم، حيث بلغ متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الذي يقيس قيمة السلع و الخدمات داخل البلاد، من 7,7% عام 1991 إلى 12 % عام 1992. و بلغ 234 تريليون يوان أي 48 مليار دولار. وارتفع الناتج القومي الذي يشمل الدخل من الخارج إلى 12 % أيضا. و ارتفع حجم التجارة العام الماضي إلى 20% و بلغ 163مليار دولار. وزادت الصادرات 18% و ارتفع الإنتاج الصناعي بمعدل 19% و الإنتاج الزراعي، 3% وقطاع الخدمات 9,4% بينما ارتفع العرض النقدي بمعدل 30% وبمقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي الذي يأمل الحكومة في زيادتها 4 مرات في هذه الفترة، نجد أنها توازي 4 أضعاف النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة نفسها.

1 إبراهيم محمد، الدسوقي. "رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين". السياسة الدولية، العدد112، افريل،1993[1]

[2] Jelien, nessi.l،Afrique, nouveau terrain de la chasse de la chine. www.cybers copie .info/pages/art-decript/art42-decrypt .html.

وضعف معدلات نمو اليابان. [1](تجدر الإشارة هنا أن النسب و الإحصائيات السابقة تعود إلى سنة 1992–1993).

كما أن السوق الصينية، له جاذبية لأكبر الشركات العالمية هذه الجاذبية، ليست وليدة اليوم، ففي سنوات الثلاثينات صدر كتاب (لكارل كراو) بعنوان : "الصين 400 زبون"[2] ومن المحتمل أن تظل الصين، مركز الجاذبية الاقتصادية في استدعاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لعدد من السنوات. في الوقت الذي ما يزال الاقتصاد العالمي يمر بفترة من الركود في مطلع القرن الواحد و العشرين. و تراجع معدلات النمو الاقتصادي، في اغلب البلدان الصناعية، لذلك فان اغلب الخبراء، قد ذهبوا إلى حد التأكيد إلى أن الصين سوف تكون محط الأنظار من طرف رجال الأعمال. لاسيما أن الاقتصاد الصيني في طور الانطلاق.[3]

فالصين لها قدرة كبيرة على استيعاب التدفقات المالية الخارجية. إذ أن الصين تعتبر الأكثر استدانة من البنك الدولي و من بنك التنمية الأسيوي. كما أنها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث حجم الاستثمار الأجنبي عام 1996 إلى جانب أنها تحتل المرتبة الثامنة عالميا من حيث حجم تدفق المالي منها إلى الأسواق الدولية نتيجة اتساع حركة الاستيراد و التصدير. [4] هذا وقد وقعت بكين 40 ألف اتفاقية للاستثمار الأجنبي عام 1992، تصل قيمتها إلى 58 مليار دولار. وبلغ حجم الأموال التي استخدمت بالفعل 16 مليار دولار. بزيادة قدرها50% عام 1991. (4) لتشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي نصف الأموال المستخدمة أو 8 مليارات دولار وتشكل القروض النصف الآخر. و تعمل

---

[1] محمد إبراهيم، الدسوقي.مرجع سابق.

[2] François, godement, et autres. **chine-etas unis, entre méfiance et pragmatisme**.les étude de la documentation française, paris,1996.p8.

[3] إبراهيم الأخرس. مرجع سابق.ص 347.

[4] وليد، عبد الحي.**المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي،1978-2010**. مرجع سابق.ص 63.

حاليا في الصين أكثر من 70 ألف شركة، و مما ساهم في تنشيط حركة الاستثمار داخل البلاد إقامة مناطق حرة للتنمية الاقتصادية، تعد بمثابة حقول تجارب قابلة للزيادة. فقد بدأت هذه المناطق بعدد محدود، و سرعان ما زادت ووصلت إلى أكثر من 2000 منطقة مع نهاية العام الماضي، و ساعد على هذه الزيادة أن الأقاليم ، و المقاطعات تمتعت باستقلالية كبيرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، بعيدا عن السلطة المركزية لدرجة انه مع نهاية الثمانينات لم تعد الحكومة المركزية هي المصدر الأول للعملة الصعبة، أو المسيطر عليها سيطرة كاملة. إذ أصبحت للسلطات المحلية مواردها الخاصة بها، بل أن الأمر وصل إلى حد أن بعض المقاطعات، أخذت المبادرة في إقامة بورصات و سن تشريعات الإفلاس الخاصة بها.[1]

الدور الاستراتيجي لهونغ كونغ

لقد اعتبرت "هونغ كونغ" من قبل قادة الصين القارية منذ النظام الشيوعي كنافذة ضرورية على الاقتصاد الرأسمالي، و بعد انتصار "دينغ سياو بنغ" عام 1978 عام 1978. و تحول الصين إلى الاقتصاد الاشتراكي للسوق. و بينما كانت الثورة الصناعية الأسيوية و مركزها اليابان قد وصلت إلى سواحلها. ادرك هذا البديل المتمثل في هونغ كونغ كل معناه. [2] و الواقع أن ما تنازلت عنه الصين عام 1942، ليس هو ما ستسترده في الوقت الحالي. فلم تكن "هونغ كونغ" في ذلك الوقت سوى جزيرة صخرية بلا أية موارد طبيعية.يعيش سكانها الفقراء البالغ عددهم 5000 شخصا على الصيد فقط.

[1] بيير، بيارنيس. مرجع سابق. ص ص 112-113.
[2] المرجع نفسه.

أما "هونغ كونغ" التي تستردها الصين الآن فتعتبر معجزة اقتصادية بجميع المقاييس. عرفت ازدهارا غير مسبوق في التاريخ [1] فقد تم توقيع على اتفاقية استعادة الصين للسيادة على هونغ كونغ. و هو بيان يحولها إلى منطقة إدارية، خاضعة للجمهورية الشعبية، بعد عامين من المحادثات، تميزت بإرادة مشتركة قوية مع بريطانيا. التي كان مهمتها في الحفاظ على علاقات جيدة مع الصين اكبر بكثير من رغبتها في التمسك بجبلها الأسيوي، كتمسكها بجبل طارق. [2] كما يرى المتفائلين، أن عملية العودة، لن تؤثر على اقتصاد الجزيرة.

وان من مصلحة الصين، استمرار الازدهار الاقتصادي في المستعمرة البريطانية السابقة. و إذا أسفرت العودة عن تدهور هذا الاقتصاد، فان الصين هي التي ستعاني بسبب تشابك و تداخل اقتصاد المنطقتين، الذي يعود إلى سنوات طويلة ماضية. [3] فلهونغ كونغ دورا استراتيجيا هاما، بالنسبة إلى الصين خاصة من الناحية الاقتصادية. فهي تبقى القاعدة المفضلة للمستثمرين الغربيين، و الآسيويين لقربها من الصين القارية. [4] فقد شهدت الجزيرة انتعاشة اقتصادية، بانضمامها إلى رابطة جنوب شرق آسيا، "الآسيان". لذا أصبحت الجزيرة احد أهم المراكز التجارية الرئيسية في العالم. و باتت قادرة على أن تلعب دورا ليبراليا كأحد أهم الاقتصاديات الصاعدة. و احتلت تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، المكانة الأولى مع الجزيرة. و جاءت بريطانيا في المركز الثاني. و من حيث صادراتها إلى الجزيرة فان اليابان، تعد من أهم المصدرين إلى الجزيرة. [5] فحتى

---

[1] سوسن، حسين."هونغ كونغ بعد العودة". السياسة الدولية. العدد 130،أكتوبر،1997.

[2] بيير، بيارنيس. مرجع سابق. ص 110.

[3] سوسن،حسين.مرجع سابق.

[4] Frank, desevedavy. « Hongkong, un régime fiscal plus avantageux ». Les échos. 1/janvier/2007.

[5] إبراهيم، الأخرس. مرجع سابق. ص ص 302-303.

يومنا هذا ظلت "هونغ كونغ" لمدة خمسين عاما، تبرهن عن حالة من النمو المالي.فهي كقوة تجارية، سابعة في العالم، و كسوق سابعة للبورصة. و كمركز مالي خاص مع احتياطي نقدي يقدر ب:65 مليار دولار. و اعتبارها المرفأ الأول للمستوعبات العالمية. حيث متوسط دخل الفرد 25000 دولار. تشكل إذا المركز الاقتصادي الإقليمي المسلم به في عالم صيني في عز تطوره. فعبر "هونغ كونغ" يمر القسم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في الصين كما في الصادرات. [1] وفي هذا الصدد، يرى فريق من الخبراء الاقتصاديين، أن الصين بعد 20 عاما، ستصبح أقوى قوة اقتصادية في العالم، و تزيح الولايات المتحدة الأمريكية، من مكان الصدارة. يعزز ذلك أن جزيرة "هونغ كونغ" التي يقدر دخلها القومي 40 مليار دولار و تعاملاتها التجارية التي تحقق فائضا كبيرا .[2]

انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة:

سعت بكين منذ سنوات، لدخول منظمة التجارة العالمية. و قطعت شوطا كبيرا لإصلاح تجارتها الخارجية، للحصول على عضوية المنظمة. و اندفعت بقوة نحو صياغة نظام تجاري دولي أكثر ملائمة لأهدافها، لامتلاك مزيد من الفرص الجديدة و الاندماج في الاقتصاد الدولي، و فتح مزيدا من الأسواق أمام المنتجات الصينية، و التي تتمتع بميزات مطلقة بفضل انخفاض أسعارها.[3] فدخول الجمهورية الشعبية، إلى منظمة التجارة العالمية، ليس قطيعة و إنما يعد مرحلة جديدة في سياسة التحرر التجارية المنتهجة من طرف بكين، فالتزام بكين في الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، يفرض عليها انفتاحا كبيرا و شاملا لسوقها

[1] Jean, gandini. « Hongkong sous l،hégémonie de la chine ». Le monde diplomatique, juin,2003.

[2] محمد إبراهيم ،الدسوقي. مرجع سابق.

[3] ابراهيم، الأخرس. مرجع سابق. ص 215.

الداخلي أمام الاستثمار الخارجي[1] و مع انضمامها للمنظمة، أخذت الحكومة الصينية على عاتقها، العمل على تحرير التجارة و الاستثمارات، و فتح الاقتصاد للشركات الأجنبية، و في قطاع الطاقة سيفضي ذلك إلى إزالة العديد من التعريفات الجمركية، ذات الصلة باستيراد السلع الرأسمالية. بالاظافة إلى إتاحة الفرصة أمام الشركات الأجنبية للدخول في مشاريع التسويق و بيع المنتجات البترولية.[2]

خلاصة القول أن انضمام بكين لهذه المنضمة، انجر عنه نتائج ايجابية لبكين، فقد باتت عام 2001، احد اكبر الاقتصاديات في العالم، و هي تحديدا السادسة. و تمثل قاطرة النمو العالمي. كما يؤثر الارتباك الداخلي عندها، على الاقتصاد العالمي بصورة مباشرة.[3]

–كما ذكرنا سابقا، ما يهمنا في هذا المبحث، ليس فقط سرد مسيرة الإصلاح و القدرات الصينية فحسب. بل الأهم من ذلك هو ما هو نتيجة هذا البروز، على مستوى النظام العالمي. و اثر ذلك في علاقاتها مع القارة الأفريقية. فستصبح الصين في القرن الواحد و العشرين في قلب شؤون العالم.أكثر بكثير من أمريكا، التي تهيمن على هذه الشؤون و ستظل إلى حين. [4] فإذا استمرت الصين، بهذه الوتيرة، ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية، ابتدءا من 2041 لتصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم. مع ما ينتج على ذلك على مستوى الجغرافيا السياسية.[5] فضخامة التبادلات الصينية العالمية، منذ عدة سنوات تطرح تساؤلات

---

[1] Françoise, Lemoine. « Gagnants et perdants de l‹ouverture chinoise ». Le monde diplomatique. avril,2002.

[2] إبراهيم، الأخرس. مرجع سابق. ص 215.

[3] Ignacio, ramonet. « La chine, méga puissance ». Op.cit..

[4] بيير، بيارنيس.مرجع سابق. ص 101.

[5] Ignacio, ramonet. ibid.

خاصة لدى الغرب حول احتمال تحول مركز الاقتصاد العالمي، نحو آسيا و الصين بالتحديد.بشكل بشكل يعيد تشكيل التوازن الدولي.[1] فزيادة النمو الاقتصادي الصيني، جعلها بلد متطور و كبير ، و أتاح لها حركة جيوبوليتيكية. [2] لكن رغم ذلك فان العديد من المحللين، يرون أن النفوذ الصيني، لن يتعدى التأثير على القارة الآسيوية، و لن يكون لها نفوذ عالمي؟.

إذ يرى بهذا الصدد، المفكر الأمريكي "بريزنسكي" في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى، أن هناك ثغرات بشان توقع مستقبل القوة الصينية. و الدور الذي سوف تلعبه في العالم. فهو يرى أن الصين ستكون قوة إقليمية في آسيا، و لن يتعدى دورها القارة و ذلك لعدة اعتبارات:

*عدم التعويل على الإحصائيات، فقد تم هذا الخطأ بشان استشراف مستقبل الدور الياباني، لكنها فشلت في لعب هذا الدور. فلا يمكن حسب "بريزنسكي" أن تحافظ الصين على الاستمرار في تحقيق نسب النمو لعقدين قادمين.

*يضاف إلى ذلك، أن النمو السريع اقتصاديا، قد يخلق آثارا سلبية جانبية قد تحد من حرية الحركة لبكين، يتعلق الأمر بزيادة استهلاك الطاقة و الغذاء.

*زيادة النمو الاقتصادي، قد يتيح للصين زيادة بناء قوتها العسكرية و النووية، على المدى القصير لكنها على المدى البعيد قد يحدث لها ما حدث للاتحاد السوفيتي في سباق السلاح مع الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

[1] Philippe, golub. Op.cit.
[2] François, godement et autre. op.cit. p 8.
[3] زيبغنيو، بريزنسكي. **رقعة الشطرنج الكبرى.** ترجمة: أمل الشرقي. الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 199.ص ص 199-200.

*بالإضافة إلى الأسباب التي تتعلق بالفقر، و التمييز الجهوي في التنمية، الذي قد يخلق امتعاضا من طرف سكان المناطق الريفية.

*الانغلاق السياسي، الذي يعرفه الحزب الشيوعي قد يفرز انفجارات سياسية داخلية.[1] كل هذه الاعتبارات يرى "بريزنسكي" أن الصين غير قادرة على لعب دور عالمي حيوي.

فلا يوجد شك أن الصين أحرزت مكاسب اقتصادية جوهرية، خلال العقدين الماضيين، تحولت خلالهما من قوة اقتصادية محدودة، إلى قوة نشيطة اكبر لها دور فعال على الساحة الاقتصادية الدولية. إلا انه يجب الاعتراف بالمستويات المنخفضة، التي بدا منها النمو الاقتصادي، و العسكري الحالي للصين.

فعندما بدأت الصين عملية الإصلاح الحالية، كانت متخلفة كثيرا عن دول مثيلاتها في وضعها الدولي. إما الآن، فبالمقاييس التقليدية للقوة فهي قوة صاعدة. غير أن هناك علامات استفهام عديدة بشان مستقبلها القريب تؤكد أن:"مستقبل الصين كقوة عظمى كاملة، لا يزال أمرا غير محددا إن لم يكن مستبعدا."[2]

هذا عن بعض من يتشاءم من مستقبل القوة الصينية، إلا انه تجدر الإشارة، إلا أن جل المحللين و الخبراء المنصفين يقدرون أن بكين سيكون لها دورا عالميا مرموقا في النظام الدولي. فإذا كانت قوانين التاريخ تقرر أن النمو الاقتصادي الفائق للدول الكبرى، ينعكس حتما على نمو قدراتها العسكرية، و أن تفوقها العسكري، يقودها دفعا لاقتحام مهمة الصراع الدولي بغية تغيير ميزان القوى، و

[1] زيبغنيو، بريزنسكي. مرجع سابق. ص 200.
[2] مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. **توازن القوى في جنوب آسيا**. أبو ظبي، 2000. ص 100.

تغيير ما يسمى بالنظام الدولي لصالحها. [1] فقد خلقت كل هذه التغيرات، في البيئة الاقتصادية الداخلية، و الخارجية للصين، الإمكانيات المادية، لرفع مستوى الإنفاق العسكري بشكل كبير. و أثارت اهتماما صينيا اكبر بالدفاع عن طرق التجارة، و توسيع حرية استخدامها للمياه الآسيوية القريبة، و من نفوذها فيها. كما أتاحت لبكين، مصدرا جديدا للنفوذ الدبلوماسي المحتمل في آسيا و ما وراءها.[2]

إن ما يمكن قوله أن الإصلاحات التي انتهجتها بكين هي إصلاحات شاملة. اتبعت نموذجا فريدا بقي إلى حد الساعة غامضا، فهو يتراوح بين النظام الرأسمالي الحديث، و الحوامل الاشتراكية التقليدية التي عرفتها الصين منذ 1949. رغم ذلك فهو نموذج فعال من الناحية الاقتصادية بشكل خاص، و الرهان أو التحدي الذي تواجهه بكين هو الإصلاح السياسي، الذي يبقى العائق الجدي أمام نهوض حقيقي و شامل للصين.

[1] محمد، وقيع الله. "الصين في القرن القادم." قراءات سياسية، العدد5(3)،صيف 1995.

[2] مايكل، دي سوين. في (زلمي خليل زاد، وآخرون) **التقييم الاستراتيجي**. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997.ص 154.

المبحث الثاني: أهداف الإستراتيجية الصينية في أفريقيا.

للجمهورية الصينية إستراتيجية كبرى في القارة السمراء. رغم أن لها بعدا اقتصاديا، و هذا ما سيظهر فيما تبقى من أجزاء هذه الدراسة. إلا أن لها أهدافا إستراتيجية، تتجاوز البعد الاقتصادي إلى الصعد السياسية،و الدبلوماسية و الإستراتيجية. و على هذا الأساس سيتطرق هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية: المطلب الأول سيتناول قضية تايوان، التي تعد من المسائل الشائكة التي تؤرق الصين، و تأمل أن تجد لها دعما لموقفها في أفريقيا. كما سيتطرق المطلب الثاني: إلى المسالة الأممية، فأفريقيا تشكل ثلث تشكيلة الأمم المتحدة فهي رهان جيد لبكين بشان قضايا حقوق الإنسان–و بحر الصين الجنوبي..أما المطلب الثالث:وهو تعددية الأقطاب، فبكين لها إستراتيجية كبرى في أفريقيا تمتد إلى رغبتها في إعادة ترتيب التوازنات الدولية الراهنة، و خلق نظام دولي متعدد الأقطاب.

المطلب الأول: دعم الموقف الصيني بشان ضم تايوان.

تشكل القضية التايوانية، احد أهم القضايا الشائكة لبكين. واحدا العوامل التي تحدد الحركة الدبلوماسية و العسكرية للصين في نفس الوقت. و لذا فمن بين أهداف بكين من إستراتيجيتها الكبرى في أفريقيا يتعلق بتهميش تايوان في النظام الدولي، و تعد افريفيا احد أهم المناطق التي تمارس فيها الصين هذه السياسة.

بحيث تسعى الصين إلى دمج تايوان عبر عدة وسائل، منها الاقتصادية، وذلك بإتباع إستراتيجية الربط•. وذلك بجعل الاقتصاد التايواني، معتمدا إلى حد بعيد

* تقوم على ربط السياسة الاقتصادية للدولة(ا) مع دولة أخرى. بمنحها تنازلات سياسية و اقتصادية. و يجب التمييز بين الربط السلبي و الربط الايجابي.

على الأسواق الصينية، للوصول إلى ضم يتم تحقيقه، عبر سياسة النفس الطويل، وهي ليست غريبة على تقاليد السياسة الصينية. إذ تعتقد الصين أن هذه الإستراتيجية، ستؤدي إلى تقوية القطاع الخاص مما يضعف النظام السياسي التايواني بما يجعل الوحدة تتم وفق الرؤية الصينية.[1]

إضافة إلى الوسائل العسكرية، فكل النشاطات العسكرية الصينية ضد تايوان، تعتبرها بكين شرعية•[2] فقد حشدت بكين 650 صاروخا سنة2005، بالإضافة إلى غواصات فقد طورت قدرات عسكرية كافية، لمهاجمة أو ضرب تايوان، أو فرض حصار عليها[3] فالشرط الوحيد الذي لا تتفاوض حوله الصين و تتعامل معه بصرامة هو مسالة تجانسها السياسي بخصوص "صين واحدة" [4] فقد انعقد المجلس الوطني لنواب الشعب (البرلمان). في الفترة من 4الى14 مارس سنة 2005، و لمدة عشرة أيام بموافقة 2896 نائبا من اصل 3000 نائب، على مكافحة الانفصال. و اتخذ قرار يجيز للصين استخدام القوة ضد تايوان، لمنعها من الاستقلال عن الوطن الأم. و هذا دليل على أن هناك تحولا في الإستراتيجية الصينية التي ظلت تفاخر دوما بأنها سوف تحل مشكلاتها الخاصة من خلال السبل الدبلوماسية، و الأيديولوجية الأخلاقية.[5]

---

[1] وليد، عبد الحي. **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978-2010**. مرجع سابق. ص 85 .

* كل النزاعات التي تلتزم بها الصين منذ تأسيسها عام1945. تعرف في إستراتيجية الصين كدفاع "نشاط دفاعي" لإعطاء تبرير لتدخلاتها الخارجية للإقليم الصيني.

[2] Valérie, niquet." Architecture de sécurité régionale, pais et stabilité une vision chinoise. "www.iris-France.org/docs/consulting/2003regionale PDF.

[3] François, godement. **Chine-états unis entre méfiance et pragmatisme** .les études de la documentation française, paris, 2001 p 23.

[4] Charley, chan. "La chine en Afrique, l‹extorsion des richesses". www. Asiapacific. ca/ analisis/pubs/pdfs/cacf44.pdf.

[5] إبراهيم، الأخرس. مرجع سابق.ص299.

كما تعمل بشكل مكثف، عبر دبلوماسيتها النشيطة من اجل دمج تايوان عن طريق خلق عزلة دبلوماسية لتايوان. رغم أن الرئيس الصيني السابق"زيمين" أشار عام 1995 إلى إمكانية التساهل في موضوع مشاركة تايوان في بعض المرافق الإقليمية و الدولية. إذ أبدت استعدادا لفكرة "دولة واحدة و نظامان". •فمنذ أوائل الثمانينات أعلنت الصين الشعبية عن طرح مفهوم أو نموذج يمكن أن يحقق إعادة الوحدة الوطنية الصينية. و ذلك النموذج الذي أطلق عليه الدولة "الواحدة ذات النظامين– One country two sistems". اخذ يجذب اهتمام الكثير من المحللين المتابعين لشؤون الصين و انتباههم. [1] فلن تظل الصين مكتوفة الأيدي طويلا أمام مناورات "تايبي" الانفصالية. و لا يهمها في ذلك، ما قد تتعرض له صورتها مؤقتا من تشوه و انتقاد.و لذلك فسوف يظل مستقبلها بعد استعادت "هونغ كونغ" و "مكاو" بشكل اكبر من أي وقت مضى، واحدة من الانشغالات الكبرى للدبلوماسية الصينية.[2]

فجمهورية الصين الشعبية، تسعى لتهميش "تايبي في القارة الأفريقية من الناحية الدبلوماسية و الاقتصادية. و تطرح نفسها كبديل لها، في علاقاتها مع دول القارة، من منطق قدرتها الاقتصادية. فقد تحطمت العلاقات الدبلوماسية بين جنوب أفريقيا و تايوان، ثم من بعدها السنغال سنة 2004. ثم من بعدها ليبيريا

*إن هذا المفهوم ، لم يكن واضحا في البداية. إذ انه مر بمراحل عدة. بين عامي(1978-1980) حيث تبنته الحكومة الصينية رسميا. إن ما يلاحظ على هذا التطور هو أن المفهوم في المرحلة الأولى(1978-1980) كان يعبر عن فكرة توحيدية جنينية في إطار سياسة صينية جديدة للعلاقة مع تايوان. بينما في المرحلة الثانية (1971-إلى اوائل1974) تبلور مفهوم أكثر من حيث العناصر. و كذلك الإشارة إليه بالاسم لأول مرة عام(1972) أما المرحلة الأخيرة و خاصة منتصف عام (1974) فقد ارتبط المفهوم بالمحادثات البريطانية- الصينية حول هونغ كونغ.و لذلك فانه يمثل مرحلة تطبيقية.

[1] متروك ، الفالح. "النموذج الصيني للتوحيد:(الدولة الواحدة ذات النظامين):دراسة في الأصول و الدلالات". المستقبل العربي،العدد،152، 1991/10،المجلد 14.

[2] بيير، بيارنيس مرجع سابق.ص 115.

في2005.[1]و هكذا فقد توال الدعم الدبلوماسي الأفريقي للصين بشان مسالة تايوان، و طلك لاعتبارات المصلحة الاقتصادية التي تحكمها مع الصين و التي تفوقت على تلك التي تحكمها مع تايوان. هذا في مقابل الدعم الغربي خاصة الأمريكي لمسالة استقلال تايوان. فرغم أن بيان "شنغهاي" الذي وقع عليه "ريتشارد نيكسون" عام 1972 يستعمل من طرف الصين كمرجع رسمي لعلاقاتهم الساخنة مع بكين فهي تعترف بالطابع الصيني لتايوان في القانون الدولي. غير أنها بالاعتماد على نص مناقض لهذا البيان:" Taiwan relation acte" الذي صوت عليه الكونغرس فيما بعد، تبذل كل ما في وسعها لكي تظل الجزيرة الكبرى مستقلة عن الصين.[2]

المطلب الثاني: كسب التأييد الدبلوماسي الأفريقي لدى هيئة الأمم المتحدة.

يعد البعد الدبلوماسي، احد أهم محددات الحركة الصينية في العالم.كما أنها تؤكد بشكل كبير على دور الأمم المتحدة في السياسة العالمية. لان بكين مدركة أن قدراتها الحالية، لا تؤهلها لمواجهة الغرب استراتيجيا.

فيشكل الحضور الكبير للدول الأفريقية عددا، لدى هيئة الأمم المتحدة، احد أهم الرهانات القوية التي تعمل عليها الصين. كما صرح الجنرال الصيني (كسيونغ غانغاي):"**الدول الأفريقية تمثل بالنسبة للصين، أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الأمم المتحدة .**"[3] فإلى جانب المسالة التايوانية، منطق الأهداف الصينية لدى هيئة الأمم المتحدة، هي متعددة تتعلق بمسالة انتهاك حقوق الإنسان–وإصلاح

[1] Valérie, niquet.la stratégie africaine de la chine. Op.cit.
[2] Valérie, niquet. La stratégie africaine de la chine. Op.cit.
[3] ibidem.

الأمم المتحدة، و احتمال انضمام اليابان–و قضية التعريف بالمناطق الصينية في بحر الصين الجنوبي.[1]

تختلف هيئة الأمم المتحدة اليوم عن تلك التي تم توقيع ميثاقها في 1945. من حيث تركيبتها، فدخول الدول الأفريقية، كان له دور في تحويل قرارات الأمم المتحدة في عدة مناسبات. فقد زاد عدد أعضاء الأفارقة بصورة صاروخية، من أربعة أعضاء عام 1945(مصر–أثيوبيا–ليبيريا–جنوب أفريقيا). إلى 19 دولة. ثم توسع نهاية الستينات بظهور وحدات سياسية في أفريقيا مستقلة. لكنها بلغت اليوم حوالي الخمسين دولة افريقية،من مجموع أعضاء الجمعية العامة. أي وصلت إلى ثلث التشكيلة. و لا يوجد أي مجموعة متقاربة بمثل هذا الحجم. ومن ثمة أصبح دورها قويا و فعالا في القضايا التي تمسها.[2]

لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هو: هل تعتبر الدول الأفريقية اليوم مجموعة واحدة و كتلة متجانسة، لها كلمة واحدة لدى هيئة الأمم المتحدة، حتى تعول عليها الصين بهذا الشكل؟.

فأهمية البعد الاممي، في العلاقات الصينية–الأفريقية، تطور بشكل ملحوظ منذ سنة2000. خاصة مسالة التصويت حول قضية انتهاكات الصين لحقوق الإنسان، و هي مسالة جد هامة بالنسبة لها، بسبب سعي القوى الكبرى لاستصدار قرارات ضد الصين. لاتهامها بانتهاكات لحقوق الإنسان. [3] و في هذا السياق ظهرت أصوات تنادي بضرورة تمثيل أفضل للدول الأفريقية لدى هيئة الأمم المتحدة. و الصين تؤيد و تدعم هذه المطالب. فمنظمة الوحدة الأفريقية طلبت و بإصرار

[1] Valérie, niquet.l›offensive africaine de la chine. Op.cit .

[2] محمد عبد الغني سعودي. **قضايا أفريقيا**.عالم المعرفة، الكويت،1980.ص ص 41-42.

[3] Valérie, niquet. La stratégie africaine de la chine. op.cit.

بان أفريقيا كمنطقة جغرافية، يجب أن تمثل بشكل منصف في المنظمات الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة. خاصة في مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و كل المؤسسات المتخصصة. [1] و منذ 1997، و في إعلان "هراري"،طلبت منظمة الوحدة الأفريقية، أن دول القارة يجب أن تمثل بشكل شفاف و فعال في مجلس الأمن.

فهي تطالب بان يكون لها على الأقل مقعدين دائمين، وخمس مقاعد غير دائمة. و الحصول على حق "الفيتو" للدول المستفيدة بالمقعدين الدائمين. [2] فلكل هذه الاعتبارات، فان بكين تؤكد على دور الأمم المتحدة.

فمن المعلوم انه كلما تمت تقوية مجلس الأمن زاد نفوذ الصين. وذلك لتمتعها بعضوية دائمة، و حق النقض. لذلك فان الصين تسعى لدخول الأمم المتحدة، بصورة مباشرة، في سياسات حل الخلافات و النزاعات الدولية، لزيادة نفوذها من خلال المنظمة. خصوصا أن الصين، تتمتع بنفوذ اقل نسبيا عن الولايات المتحدة الأمريكية، خارج المنظمة.بينما داخلها يتمتعان بحقوق مماثلة.[3]

و كما ذكرنا سابقا، فان بكين تراهن على دور و الدعم الدبلوماسي لدول القارة الأفريقية حول القضايا التالية: اتهام الصين بانتهاك حقوق الإنسان و مسالة إصلاح هيئة الأمم المتحدة الأمريكية، و احتمال انضمام اليابان كعضو دائم لدى مجلس الأمن. و مسالة التعريف بالمناطق الصينية في بحر الصين الجنوبي.

---

[1] Delphine, l‹écourte. L‹Afrique et la reforme des nations unis. Le monde diplomatique. juillet, 2005.

[2] Delphine, l'écourte op.cit.

3 طارق عادل الشيخ." الصين وتجديد سياستها الأفريقية." السياسة الدولية، 156، افريل 2004. ص ص 152-157.

*اتهام الصين بانتهاك حقوق الإنسان:

يتهم الغرب، و المنظمات الدولية الصين بانتهاك حقوق الإنسان في منغوليا الداخلية، و كيسيانغ و التبت. باعتبارها منطقة مستقلة. إذ تمارس عليها بكين (حسب هذه الاتهامات) قمعا بوليسيا و عسكريا مستمرا و منهجيا و مكثفا على شعوب هذه المناطق. فظلا عن زحف أعدادا كبيرة من قبائل الهانس الأصليين، و هي الطائفة الغالبة في الصين [1] و في فيفري 1999 نشرت محافظة الدولة الأمريكية، تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان. و هذا التقرير، اتهم بكين أكثر من مرة، و بشكل مشدد وضعها بشان حقوق الإنسان. في سياق الزيارة التي قامت بها كاتبة الدولة الأمريكية السابقة:"مادلين أولبرايت"إلى بكين أين أعلنت أن مسالة حقوق الإنسان، تشكل احد أهم القضايا التي تشغل بلادها.[2]

هناك من يعتقد أن هذه القضية، هي وسيلة ضغط أمريكية لتحقيق مزايا تجارية في العلاقة مع الصين. إذ يرى بعض المحللين الأمريكيين، أن الولايات المتحدة الأمريكية، مستعدة لتناسي هذا الموضوع في حال عرضت الصين المزيد من فرص الاستثمار لرجال الأعمال الأمريكيين في الصين. و تبرز أهم جوانب هذا الخلاف، في الحريات السياسية،و تشغيل السجناء دون أجور. [3] فالولايات المتحدة الأمريكية أدركت حجم الصين، كسوق ضخم ينبغي أن تستثمره، قبل أن تصل إليه أوروبا و اليابان.

فواشنطن تتبع سياسة براغماتية، كما استغلت أحداث "تيان آن من" في 1989، كورقة ضغط على الصين، لقلب الموازين لصالحها لمطالبتها بالقيام

---

[1] بيير بيارنيس. مرجع سابق. ص 104.

[2] François, godement. Et autres. op.cit. 26.

[3] وليد عبد الحي. وليد عبد الحي. **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي:1978-2010**.مرجع سابق. ص 138.

بإصلاحات في مجال حقوق الإنسان[1] و في الدورة السنوية لمنظمة الأمم المتحدة، حول حقوق الإنسان في افريل 1999 رافعت الصين ضد الانتقادات الأمريكية كما أن الكثير من الأعضاء، خاصة الدول الأفريقية، صوتت ضد قرار الولايات المتحدة الأمريكية، يتهم الصين باختراق حقوق الإنسان.[2]

*إصلاح الأمم المتحدة و احتمال انضمام اليابان كعضو دائم في مجلس الأمن.

إن الشكل الجديد للنظام العالمي، حث على السرعة في إصلاح هيئة الأمم المتحدة، و توسيع مجلس الأمن، ليشمل القوتان الكبيرتان اقتصاديا:ألمانيا و اليابان.فقد طالبتا منذ1992 بحقهما في مقعد دائم لدى مجلس الأمن. فمنظمة الأمم المتحدة، في قمة أزمتها المالية. فالولايات المتحدة الأمريكية، لا تريد دفع إسهاماتها، و روسيا غير قادرة على رفع التزاماتها المالية، إزاء الأمم المتحدة.

فانضمام اليابان كعضو دائم لدى مجلس الأمن، هو مصدر مالي مهم.[3] و مطالبة اليابان بمقعد دائم في مجلس الأمن، من منطق مساهمتها الكبيرة في ميزانية المنظمة. فهي تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية،و مساهمتها و دورها الفعال، في عمليات حفظ السلم و الأمن الدوليين.[4]

و مسالة احتمال ضفر اليابان بمقعد دائم لدى مجلس الأمن، يلقى معارضة شديدة من طرف بكين. و هو عنصر آخر يؤكد أهمية تصويت الدول الأفريقية. وهنا يظهر تنافس حقيقي، بين بكين و طوكيو، حول الحلبة الأفريقية.[5] فوزن أفريقيا من ناحية تصويتها لدى هيئة الأمم المتحدة، يبدو جد فعال، و أكثر أهمية

[1] بوعلام بولعراس. مرجع سابق.
[2] François, godement et autres. op.cit.pp26-27.
[3] Abdenour, benantar. **l'ONU après la guerre froide**, l'impératif de réformes. Casbah éditions, Alger,2002.p87.
[4] ibid. P 86.
[5] Valerie, niquet.la stratégie africaine de la chine. op.cit.

بالنسبة لبكين أكثر من اليابان على اعتبار أن المصالح الاقتصادية التي تحكمها مع أفريقيا و المتعاظمة و التي تتفوق على النفوذ الياباني في القارة السوداء.[1]

فان أول و أهم مصالح الأمن القومي الصيني، هو خشيتها من عودة اليابان كقوة عسكرية. و قد تنامت هذه الخشية من مواريث تاريخية كثيرة. بسبب الفضائع التي مارستها اليابان تجاه الصين. و يبقى ذلك الموقف هو محور التصور الصيني تجاه اليابان اليوم. لذلك تضع بكين نصب أعينها هدفا رئيسيا هو منع اليابان من أن تصبح قوة منافسة.و تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهما في هذه المعادلة، كونها احد العوامل المقيدة لعودة العقيدة العسكرية اليابانية.[2]إذ أن العلاقات الصينية اليابانية، تتأثر بنمط العلاقات الأمريكية، مع الجانبين.

فالتقارب الياباني الأمريكي يخيف الصين من اشتراك اليابان مستقبلا، في تطبيق إستراتيجية الاحتواء إزاء الصين، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. و قد تعززت هذه المخاوف بالاتفاق الأمني في 1996، تناولت موضوع مساعدة اليابان على بناء منصات دفاع صاروخي. [3] إلا انه يمكن أن تتغير هذه النظرة، فقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية، تقاربا اقتصاديا بين بكين و طوكيو. فالعديد من الشركات الصينية، تستثمر في اليابان [4] فالعلاقات الاقتصادية بين البلدين تحقق من خلالها الصين فائضا تجاريا بسيطا نسبيا مقارنة مع الولايات

[1] Valerie, niquet. L‹offensive africaine de la chine. op.cit.

2مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. **توازن القوى في جنوب آسيا**. أبو ظبي،2001. ص105

[3] وليد، عبد الحي. **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي.1978-2010**. مرجع سابق. ص 163.

[4] Odaira, namibel. "Quand les chinois débarquent au japon". Le monde diplomatique . Octobre, 2003

المتحدة الأمريكية، و الاتحاد الأوروبي. كما أن اليابان، تبقى أسواقها مغلقة نسبيا أمام المنتجات الصينية المصنعة.

لكن في موضع آخر كانت اليابان من أوائل من رفع الحضر الذي أصاب الصين بعد أحداث "تيان آن من"و الصين أول مستفيد من برنامج التنمية و المساعدات الياباني.[1] فحسب ما نرى أن المدخل الاقتصادي قد يخفف من حدة المنافسة و المزاحمة الدبلوماسية، و السياسية بين البلدين، و التي قد تتغلب على الأحقاد التاريخية.

*مسالة تعريف المناطق الاقتصادية في بحر الصين الجنوبي.

من بين جوانب النزاع، بين بكين و طوكيو و فلبين وماليزيا و فييتنام، الخلاف على جزر "دايكو سينكاو". و هي عبارة عن مجموعة من الجزر، غير المأهولة تقع في بحر الصين. [2] **(انظر الملحق رقم 1)** فبحر الصين الجنوبي، الذي لطالما كان هاما بصفته شريانا كبيرا لحركة السفن العالمية. و قد اكتسبت أهمية اظافية في السنوات الأخيرة، بسبب التوقعات بأنه يأوي مخزونات كبيرة من الطاقة. **(انظر الملحق رقم 2)**

فقد ذكرت وزارة الجيولوجية و الموارد المعدنية الصينية، أن بحر الصين الجنوبي، يضم كمية كبير تقدر ب 130 مليون برميل من النفط. وهو مقدار اكبر من مخزونات أوروبا و أمريكا اللاتينية مجتمعتين. [3] فالأوضاع و الرهانات، في

[1] Josépha, Laroche. **Politique internationale**. 2eme édition, librairie générale de droit et jurisprudence, paris, 2000. Pp 337-338.

[2] وليد، عبد الحي. **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي.1978-2010**. مرجع سابق. ص 116.

[3] مايكل، كلير **الحروب على الموارد** (ترجمة:عدنان حسن).دار الكتاب العربي، بيروت، 2002 ص ص 134-135.

بحر الصين الجنوبي أوضح بكثير لكنها قد لا تمر بنفس السهولة و المرونة، التي مرت بها في "هونغ كونغ". **(انظر الملحق رقم 3)**.

فالصراع على أشده اليوم بين البلدين، و لا احد يستطيع التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور.[1] لذا فان الصين تسعى للحصول على دعم الدول الأفريقية، لدى منظمة الأمم المتحدة بخصوص مسالة تعريف المناطق الاقتصادية المحصورة في بحر الصين.[2] كما أننا نتصور أن هذا الإصرار الصيني على الحصول على هذه المناطق في الآونة الأخيرة، مرتبط بزيادة الطلب الصيني، على النفط و سياستها في تنويع مصادر هذه المادة الحيوية.

المطلب الثالث: سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب.

لا شك أن مسالة خلق نظام دولي متعدد الأقطاب،هو مطلب جميع القوى الكبرى، و من أهمها جمهورية الصين الشعبية، التي تسعى جاهدة إلى كسر الهيمنة الأمريكية على المخرجات الإستراتيجية للنظام الدولي. فمن المؤكد أن الملاحظين، يقدرون أن العالم يتطور سريعا نحو تشكيل تعددية قطبية. [3] ووصول الصين، كقوة إقليمية و عالمية بارزة، يمثل تحديا جديا للقوى الكبرى المتواجدة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية [4]. فستصبح الصين بلا شك،أول قوة قبل حتى أوروبا السائرة نحو الوحدة، تعارض الوضع الحالي للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم.فقد صارت الصين اقل تحفظا في اضهار طموحاتها على الصعيد الإقليمي في آسيا الشرقية.حيث يدفعها الدفاع عن مصالحها الحيوية،

[1] بيير بيارنيس. مرجع سابق. ص114.
[2] Valerie, niquet. La stratégie africaine de la chine. op.cit.
[3] François, godement. Op.cit. P 33.
[4] Pietter, bottelier. "La chine sur la scène internationales après 20ans de réformes économique." www.fdtl. Org/ img/pdf-28.pdf.

و رؤيتها للأشياء إلى إبداء المزيد من المعارضة إزاء الهيمنة الأمريكية على العالم.[1] فليس لدى الصين عقدة الإحساس بالنقص، تجاه القوى المتفوقة عليها. إلا أنها غير متعجلة لدور عالمي.

فتحديث القوات الصينية على سبيل المثال، للتكافؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية، يحتاج إلى تخصيص 20% من الناتج القومي لمدة 10 سنوات(طبقا لتقديرات بريزنسكي).[2] لكن يمكننا اعتبار هذه الادعاءات بأنها غير دقيقة نسبيا، فالقوة العسكرية الصينية لم ترقى بعد إلى مصاف الدول الكبرى، و يتطلبها وقت طويل لبلوغ ذلك. خاصة و أن الصين لا تركز على المتغير العسكري في بناء قوتها بل على العامل الاقتصادي. فهي لا تريد تكرار الخطأ الذي وقع فيه الاتحاد السوفيتي سابقا، بمجاراته في التنافس مع الغرب الذي أرهقه و أدى إلى سقوطه.

فالسياسة الصينية في أفريقيا، لها بعدا واسعا يدخل في إطار إستراتيجيتها لإضعاف القوى الغربية، و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. بشكل يخلق وضعا دوليا ملائما للمصالح الصينية العالمية. فإستراتيجية بكين في القارة السوداء هي لخلق بيئة تعددية. فالقارة الأفريقية، يمكن أن تكون مسرحا لهذه البيئة الجديدة بعد الحرب الباردة. فبكين تعتمد على خطاب (جنوب–جنوب) و هو خطاب يلقى صدى ايجابي لدى دول القارة الأفريقية. [3] فبكين تلعب دور الناطق باسم الدول النامية، التي تدعوا إلى خلق بيئة دولية تعددية، و إعادة النظر في الاقتصاد الدولي، الذي ترى انه غير عادل و يهمل حقوق الفقراء.

---

[1] بيير، بيارنيس. مرجع سابق. ص 119.

[2] وليد، عبد الحي وآخرون.**آفاق التحولات الدولية الجديدة**. دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2002. ص 29.

[3] Valerie, niquet. "La stratégie africaine de la chine". Op.cit.

و قد أصبح المعنيون في واشنطن، التي صدر بها عام 1996 كتابا حول هذا الموضوع. "الصراع القادم مع الصين" للكاتبين ريتشارد برشتاين، و رون مونرو. الذي عرف نجاحا منقطع النظير، مدركون لنمو علاقات القوى الجديدة هذه بين الدولتين. حيث بات هؤلاء يدركون كل الإدراك، بان الصين سوف تصبح خلال العقد القادم شريكا صعبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. [1]لكن يمكن القول أن الشواهد العملية تفضي إلى أن الصين لا يمكنها لعب هذه الدور بمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل المنظور.

لكن يمكنها ذلك في المستقبل البعيد. فبعد الحرب الباردة، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من وضعها الدولي بشكل واسع. من خلال تمتعها بسلطة واسعة على حلف الناتو الذي أصبحت تدخلاته في الشؤون الداخلية للدول، يثير إشكالات على مستوى القانون الدولي حول مدى شرعيتها. [2] و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية اكبر قوة عالمية حاليا، و لا وجود لقوة أخرى يمكن أن تردعها في فعل ما تريد و غزو العراق خير شاهد على ذلك.

[1] بيير، بيارنيس. مرجع سابق. ص 119.

[2] Aymeric, chauprade. **Introduction à l›analyse geopolitique**.ellips, paris, 1999.p 261.

بعد عرضنا في الفصول السابقة لأهم العناصر و المحاور التي تتحكم بالعلاقات الصينية–الأفريقية، سيكون إسهامنا في هذا الفصل عبارة عن تقييم لنتائج الإستراتيجية الصينية في القارة الأفريقية، و هذا سيكون إجابة عن الفرضيات التي قمنا بصياغتها في مقدمة هذا البحث و التي قمنا باختبارها في سياق هذه الدراسة

فانطلاقا من فلسفة التهديدات و الفرص الخاصة بالدراسات الإستراتيجية فان لأي إستراتيجية لدولة ما في منطقة معينة سيترتب عليها نتائج تتلخص في توفر فرص و فرض تهديدات و تحديات، و ينسحب هذا الأمر على الإستراتيجية الصينية في أفريقيا و على هذا الأساس قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية

–تناول المبحث الأول: المعنون بالفرص المتاحة لأفريقيا من الإستراتيجية الصينية بها و قسم هذا المبحث إلى مطلبين: تناول الأول مسالة المساعدات المالية و الدبلوماسية الصينية، و التي تمثل نموذجا خاصا متميزا عن الغرب فبكين لا تربط مساعداتها المالية لأفريقيا بمشروطية سياسية كاحترام حقوق الإنسان و الديمقراطية و الحكم الراشد هذا يثير رهانات كبيرة على المستوى القارة أما المطلب الثاني: فتناول المساعدات الصينية في مجال التنمية، و قمنا فيه بعرض مسالة تنامي الاستثمارات الصينية في أفريقيا، بما تتميز به من التركيز على البنى التحتية الضرورية لاقتصاديات الدول الأفريقية و منافستها للاستثمارات الغربية

أما المبحث الثاني:بعنوان التهديدات المفروضة على أفريقيا: قسم إلى مطلبين: تناول الأول منافسة الشركات الصينية للمؤسسات الأفريقية الناشئة، حتى في بعض المنتجات التي تختص بها بعض البلدان الأفريقية كالنسيج و هذا شكل تحد

كبير لاقتصاديات أفريقيا أما المطلب الثاني فتناول دعم الصين للنظم التسلطية في أفريقيا خاصة دبلوماسيا لدى هيئة الأمم المتحدة مثال: النظام السوداني و كسر الحصار الاقتصادي عليه و ذلك بسبب ما يحكمها من المصالح متبادلة مع هذه النخب التسلطية

أما المبحث الثالث فخصص لاستشراف العلاقات الصينية–الأفريقية سنة 2020 وقد طبقنا فيه تقنية Mic-Mac وذلك من اجل تحديد المتغيرات الأساسية التي ستحكم النفوذ الصيني في أفريقيا

المبحث الثالث: وسائل الإستراتيجية الصينية في أفريقيا:

تمثل العلاقات والتبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا، نموذجا صينيا خاصا، متميز على الحضور الاقتصادي للقوى الأخرى سواء ا الغربية منها أو الآسيوية كاليابان وكوريا بالجنوبية وتايوان، فالصادرات الصينية نحو أفريقيا، قائمة على رخص الأسعار، نظرا لانخفاض تكاليف إنتاجها، ومناسبتها القدرة الشرائية للفرد الإفريقي، في حين تستورد بشكل رئيسي المواد الأولية و الطاقوية، على هذا الأساس سيتناول هذا الجزء من الدراسة بعدي ن أساسيين في وسائل الإستراتيجية الصينية في أفريقيا فالمطلب الأول: سيتطرق للتبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا، وهنا سنستعين بتقنيات المنهج الإحصاء الوصفي، أي التحليل الكمي للتبادلات التجارية، أما المطلب الثاني: فسيتناول مسالة الاستثمارات الكثيفة الصين في القارة السمراء والتي تعتمد على شركاتها الكبرى في هذه العملية. لكن قبل ذلك سنتطرق أولا لأهمية السوق الإفريقي بالنسبة لبيكن.

*أهمية السوق الأفريقي بالنسبة للصين:

بروز السوق الإفريقي، بالنسبة للصين هو حديث نسبيا. ولكنه بشكل سريع، فهناك توافق، بين الإنتاج الصيني الاستهلاكي والبسيط والقدرة الشرائية المتواضعة للمستهلك الإفريقي، التي أقصت إلى حد ما الإنتاج الغربي واليابان ي[1] فالإنتاج الصيني يقدر 12 % من الإنتاج المصنع في العالم، وهو موجه أساسا للخارج في نهاية 1990 قامت مجموعة هسانس (Hsense) المنتج الأجهزة التلفزيون بالأبيض و الأسود، بالاستقرار فـي سوق جنوب أفريقيا. وهي اليوم المزود الأول بالأجهزة الكهرومنزلية في جنوب أفريقيا.[2]

كما أن الهجوم الشامل للإنتاج الصيني، يعمل على تدمير الإنتاج الإفريقي، الذي ينتج في نفس الإنتاج، خاصة في مجال الصناعات النسيجية.التي كانت تشتهر بها مصر، وبعض الدول الأفريقية. فمصر احد أهم منتجي القطن، الذي كان أساس في

[1] Valérie niquet. La stratégie africaine de la chine. op.cit.
[2] Ignacio , ramonet. Chine wakes up and alarms the world .http:// mondiplo .com/ 2004 / 08/10china.

اعتمادها على الصناعة النسيجية، لكن دخول الألبسة والمنتجات النسيجية الصينية كان له اثر كبير في منافسة الإنتاج المصري، كما ظهرت جمهورية الصين الشعبية كمنافس جديد في ميادين أكثر تصنيعا مثل الاتصالات وكذلك في بعض المجالات الأخرى ولو بشكل محدود، مثل مجال الطيران المدني، فهي تزود زيمبابوي بطائرات نقل لخمسين راكبا نوع (xinzhau60) التي تصنع في مدينة "كسيان"، كما لها حضور في السوق في مجالات الصناعات الكهرومنزلية والهيدروكهربائية وفي المراكز النووية مثل (جنوب أفريقيا).[1]

*<u>*الصادرات الصينية نحو أفريقيا :*</u>

رغم أن المنتجات الصينية تكتسح جل الأسواق الأفريقية، لكنها ترتكز أساسا في منطقة أفريقيا تحت الصحراء. ففي حين أن نصيب أفريقيا 3% من التجارة الصينية، منها 2.5 % ترتكز في منطقة أفريقيا تحت الصحراء. وفي ظرف عقد واحد أصبحت الصين أهم شريكا لجنوب الصحراء.[2] التي تمثل فرصة للسياسة الخارجية الصينية لمعلمين أساسيين:

1/ التـأمين المستمر للضفر بالمواد الأولية الضرورية للنمو الصيني.

2/ محاولة لنشر موادها ذات القيمة المضافة القوية (سياسة تجاوز الحدود)[3]

فقد عادت التبادلات بين الطريفين، بعد سنوات الثمانينات، ففي سنة 2000 و2005 تضاعفت التجارة الخارجية الصينية، ثلاث مرات مع أفريقيا. فبعدما كانت اليابان في سنوات السبعينات المزود الآسيوي الأول لأفريقيا بنسبة تقدر ب: 7 إلى 8 % من إجمالي صادراتها ثم حلت المنتجات الكورية الجنوبية محلها. لكن بعد عشر سنوات منذ ذلك ظهر الإنتاج الصيني كبديل. وذلك نتيجة لتحول السوق الأفريقي، نحو الإنتاج الصيني رخيص الثمن[4]

انظر المخطط الأول.

---

[1] Ignacio, ramonet. China wakes up and alarms the world. op.cit.

[2] Jean Raphael, chaponnière. Les échanges entre la chine et l Afrique. http// ، www.dial .prd.fr/dial-publications/stateco/pdf100/100 17.pdf

[3] Pierre Antoine, braude. La chine en Afrique anatomie d une nouvelle stratégie chinoise.www.iss-eu.org/new/analyse/analy124pdf.

[4] jean Raphaël, chaponnière. Op.cit..

المخطط الأول: منحنى بياني يوضح تفوق الصادرات الصينية في أفريقيا

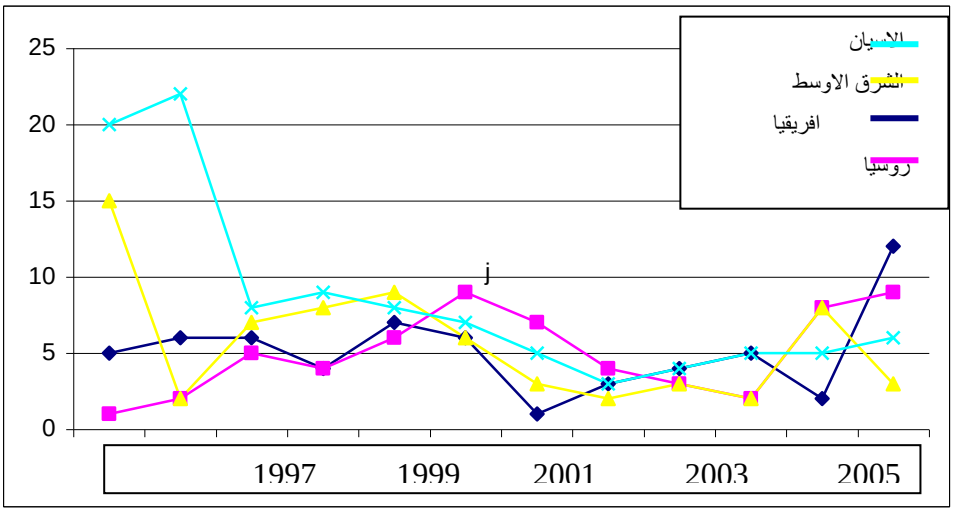

المصدر: FMI-dots

ورغم أن التبادلات التجارية ظلت قليلة نسبيا مثل التسعينات، إلا أنها شهدت ارتفاعا كبيرا جدا من سنة 2005 .فأفريقيا استفادت من سياسة "الانفتاح"،ارتفعت التبادلات بينهما ب 700% مقارنة بسنوات التسعينات [1] وقد جاء هذا بعد انعقاد مؤتمر التكامل الصيني – الأفريقي.وإعلانه عن تعميق التكامل المتبادل، عبر تكثيف التبادلات التجارية الاستثمارات المتقاطعة [(2)].انظر المخطط الثاني.

المخطط الثاني :

[1] Jean-Christophe, servant." la chine à l‹assaut du marché africain " le monde diplomatique, mai 2005.

[(2)] Antoine kenen.les stratégies chinoise en Afrique du pétrole aux bassine en plastique.www.politique africaine.com/numéros/PDF/conjectures/105163.pdf.

مخطط يوضح ارتفاع نسبة الصادرات و الواردات الصيني في أفريقيا

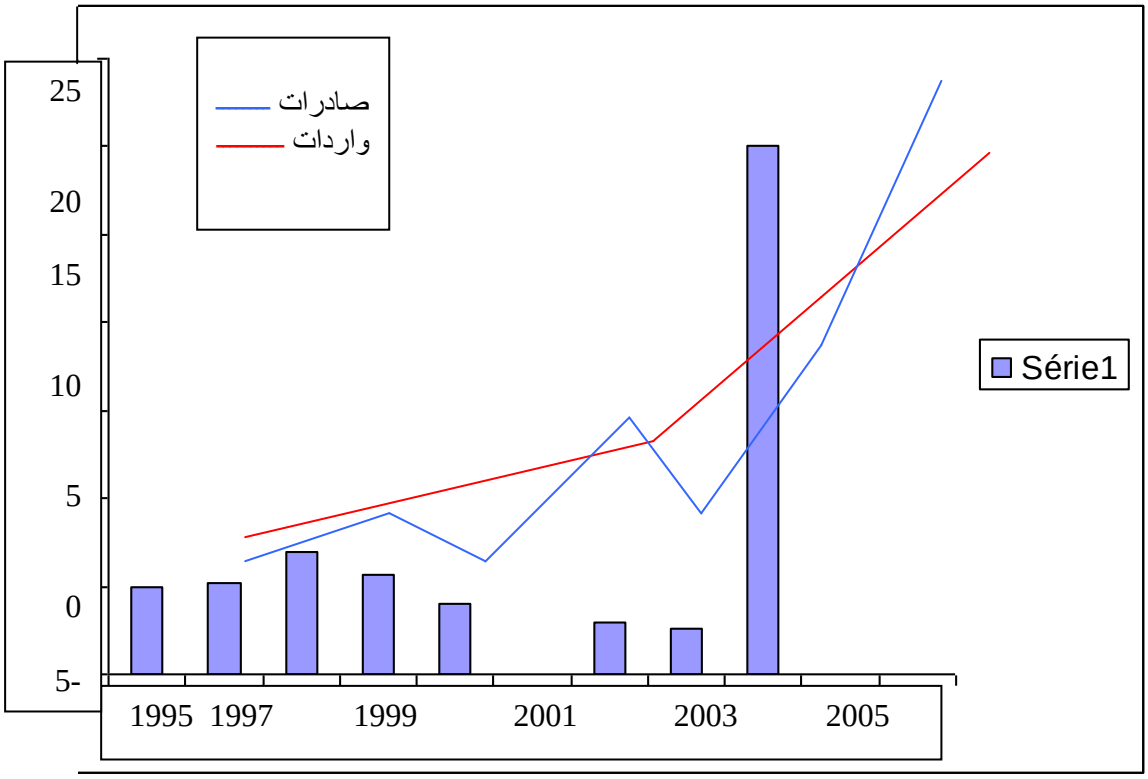

المصدر:FMI –dots

نلاحظ من خلال هذا المخطط تعاظم الحضور الاقتصادي الصيني في القارة الأفريقية و هذا من خلال الصادرات كما الواردات. فالمنحنى البياني في ارتفاع مستمر منذ بداية التسعينيات لكنه شهد طفرة ملحوظة في السنوات الأخيرة.

وتمثل أفريقيا الجنوبية، الشريك التجاري الأساسي للصين في أفريقيا مع نمو التجارة 400 % في الست سنوات الأخيرة فأفريقيا الجنوبية تزود الصين بالحديد، وتستورد المواد المصنعة [1].

بكين ليست بحاجة فقط لمواد منتجاتها المصنعة ، بل كذلك للتصفية الضرورية لإنتاجها من أجل المنافسة التي تلقاها خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية

[1] Lucien, Van der Walt Afrique , la chine nouvelle puissance impérialiste !Http// www Amarkismo net/ Ne »wswire PhP ! story id=52 36

،وأوربا وبعض الدول الآسيوية كالهند... [2] وقد حققت الصين 2.4% من تجارتها الخارجية من السلع المصنعة مع أفريقيا بنمط جديد، من الصادرات الصينية، مع منتجات ذات قيمة مضافة عالية [1] فصحيح أن بعض المنتجات الصينية اقل جودة، لكنها ستلاءم الشرائح الفقير في السوق. إذ يقوم الصينيون، بدراسة السوق وقوته الشرائية، ثم بعد ذلك يقومون بإنتاج وتقديم سلع تناسب القوة الشرائية فما هو الغرض من تقديم سلع عالية الجودة إلى سكان لا يتحملون شراءها[2]

الواردات الصينية من أفريقيا :

تبقي المواد الطاقوية وخاصة البترول، هي أهم واردات بكين من القارة السوداء. مع المواد الأولية ذات الحاجة الملحة للاقتصاد الصيني النامي فكما ذكرنا سابقا حوالي 60% من واردات الصين من أفريقيا هي من النفط. [3] و تتركز في خليج غينيا.(انظر الشكل رقم 1.

مخطط يوضح تركيز الواردات الصينية من خليج غينيا.

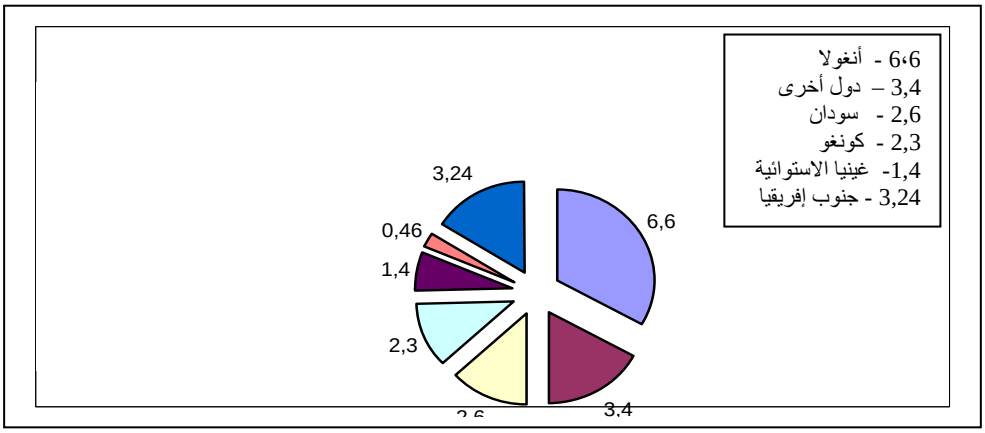

المصدر: FMI-dots

هذا في حين أن الدول الأفريقية،عرفت انتعاشا نسبيا في نموها الاقتصادي في السنوات الأخيرة، جعلها تعد دولا مصدرة لبعض المنتجات التي تستورد بكي ن

(2) Pierre Antoine Braude. op.cit.

(3) Cherley, chan. op.cit.

4 الصين تعطي عائدات اكبر على مواردها من الغرب. مرجع سابق

[3] بيير بيارنيس. مرجع سابق. ص ص 322-323.

البعض منها، فخلال السنوات الأخيرة ، شهدت معظم بلدان أفريقيا نموا اقتصاديا أكيدا، فقد تطورت المنتجات الزراعية الغذائية منها والصناعية، أو الموجهة التصدير تطور ملحوظا في غالب الأحيان.

وفضلا عن ذلك فقد شرعت هذه البلدان، بالفعل في استغلال الثروة المنجمة والمعدنية التي تحتوى عليها باطن الأرض الإفريقي ة[1]. وقد ارتفع الناتج الداخلي الخام في القارة السوداء من 0.9 سنة 1994 إلى 5.6 سنة 1996. وأكثر من 31 دولة افريقية سجلت نموا ايجابيا بالنسبة لنصيب الفرد [2]. لقد أتينا على ذكر مسالة الارتفاع النسبي لنمو الإنتاج في القارة الأفريقية، حتى نبين أنها أصبحت في السنوات الأخيرة، دولا موردة لبعض الصناعات والمواد الغذائية والحيوانية إلى جانب المواد الأولية و الطاقوية. لنوضح أن هذه الدول أصبحت تصدر بعض المواد على الرغم من اعتمادها الكبير والخطير على ريع النفط .

مما سبق يمكن القول أن هناك تبادلات تجارية كثيفة بين الصين و أفريقيا خاصة في السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى هامشية مقارنة بالتبادلات التجارية الصينية مع مختلف مناطق العالم فالتبادل بين الصين و أفريقيا لا يتجاوز 3% من مجموع التبادلات الصينية العالمية. كما أنها تتركز في منطقة خليج غينيا لما تحتويه هذه المنطقة من احتياطيات نفطية كبيرة مما يدلل أن بكين تستهدف بالدرجة الأولى النفط الأفريقي و لا تسعى إلى إقامة علاقات تجارية حقيقية و منصفة بين الطرفين.

---

[1]. بيير، بيارنيس. مرجع سابق. ص 323.

[2] Aminata d , Traoré. **L'étau, l'Afrique dans un monde sans frontière**. Babel, 2OO2. P25.

المطلب الثاني: الاستثمارات الصينية في أفريقيا.

لقد بشرت الاستثمارات الصينية الكثيفة، في القارة السوداء خلال العقدين الآخرين، بالنمط الجديد في العلاقات الاقتصادية بين بكين والدول الأفريقية. كما تجدر الإشار ة هنا، إلى إننا سنركز على الاستثمارات الصينية، خارج قطاع النفط، لأننا كرسنا لهذا العنصر فصلا كاملا خاصا من هذه الدراسة .

فخارج مجال التبادلات التجارية، أصبحت أفريقيا هدفا مفضلا للاستثمارات الصينية في سياق استراتيجية عولمة شركاتها الكبرى. المشجعة من طرف حكومة بكين. ففي سنة 2004 أعلن الرئيس الصيني هيوجينتاو:" إن العولمة تشكل محورا اولويا للاقتصاد أصيني. *وأفريقيا بشكل خاص موضعا مشجعا الاستثمار الشركات الصينية*[1]. فقد حددت الصين موقفها منذ اللحظة الأولى من العولمة بعدم الرفض أو الاستنكار. لكن تحت شروطها وليس بشروط الآخرين، فهي تقبل من حيث المبدأ بإدراج أدوات الإنتاج والتكنولوجيا الصينية لتساير قانون السوق والمنافسة الحرة، في عالم تزول فيه أسور الحماية للمنتجات وتسقط أسوار العزلة. شرط ألا يؤد ي ذلك إلى تهديد الاستقرار ووحدة البلاد [2]

فمنذ ثلاثين سنة أكد الفكر الاقتصاد ي على أن تنامي الاستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دورا استراتيجيا في تنمية اقتصاديات دول الجنوب. فتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCEd) أكدت أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في التنمية وفي البنية التحتية وتكوين اليد العاملة [3] ورغم أن أفريقيا تعرف ضعفا في الاستثمارات الخارجية المباشرة التي تقدر 1%من التدفقات العالمية أي 17 مليار دولار سنة 2001. مقابل 10% لأمريكا اللاتينية و 20% بالنسبة لآسيا

---

[1] Valérie, niquet.la stratégie africaine de la chine. Op.cit.

[2] إبراهيم الأخرس. مرجع سابق. ص ص 185-186.

[3] Anne-cécile,robert. « le développement économique en Afrique, repenser le robe de l‹investissement étranger direct ». Le monde diplomatique, novembre,2005.

وترجع أل(CNUCEd) السبب إلى الاستقرار السياسي والحروب الأهلية وغياب الشفافية المؤسساتية[1].

وفي خضم كل هذا العزوف العالمي عن الاستثمار المباشر ف ي أفريقيا فقد بلغت قيمة الاستثمارات الصينية في أفريقيا سنة 2004 أكثر من 900 مليون دولار. من بين15 مليار دولار القيمة الإجمالية الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج، حيث استفادت بكين من ألاف المشاريع منها 500 مشروع حصريا لشركة الأعمال العمومية –(china road and bridge corporation)[2] ففي سنة 2005 وحدها استثمرت الصين ما يقار ب 175 مليون دولار . هذه البرامج تتعلق ب 820 شركة موجودة في 49 دولة. إلى جانب الصيني تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الرسمي الذي يغطي بدون شك اغلب الاستثمارات التي تمثل أكثر من 50%من إجمالي الاستثمار الصينية في أفريقيا .[3]

الشركات الصينية تملك أفضلية لا نقاش فيها في مجال التكاليف مقارنة بالشركات الغربية خاصة الفرنسية التي تكلفها الاستثمارات في أفريقيا اكبر من خمسين بالمائة 50% من العرض الصيني "وبنفس المواصفات تقريبا" وتتركز الاستثمارات الصينية في أفريقيا في مجال البناء والأشغال العمومية والعمارات والبنايات الحكومية مثل مجموعة البناء الحضاري بكين Béging urbain construction group- مثل بناء الملاعب المستشفيات والإقامات الرسمية.[4] رغم ذلك فان النفوذ الفرنسي مثلا مايزال يتفوق على النفوذ الصيني في كثير من الدول الأفريقية. **انظر المخطط(4)**

[1] Tom amadou, seck. L‹œuvre du nouveau partenariat pour l‹Afrique.chinese-embassy.org.uk/fra/zilao/topics/hjtcef/t193510htm-19k.
[2] Jean-Christophe, servant. La chine à l‹assaut du marché africain. Op.cit.
[3] ibidem.
[4] Valérie, niquet.la stratégie africaine de la chine. op.cit.

المخطط الرابع: مخطط يوضح مقارنة النفوذ الفرنسي مع النفوذ الصيني في أفريقيا.

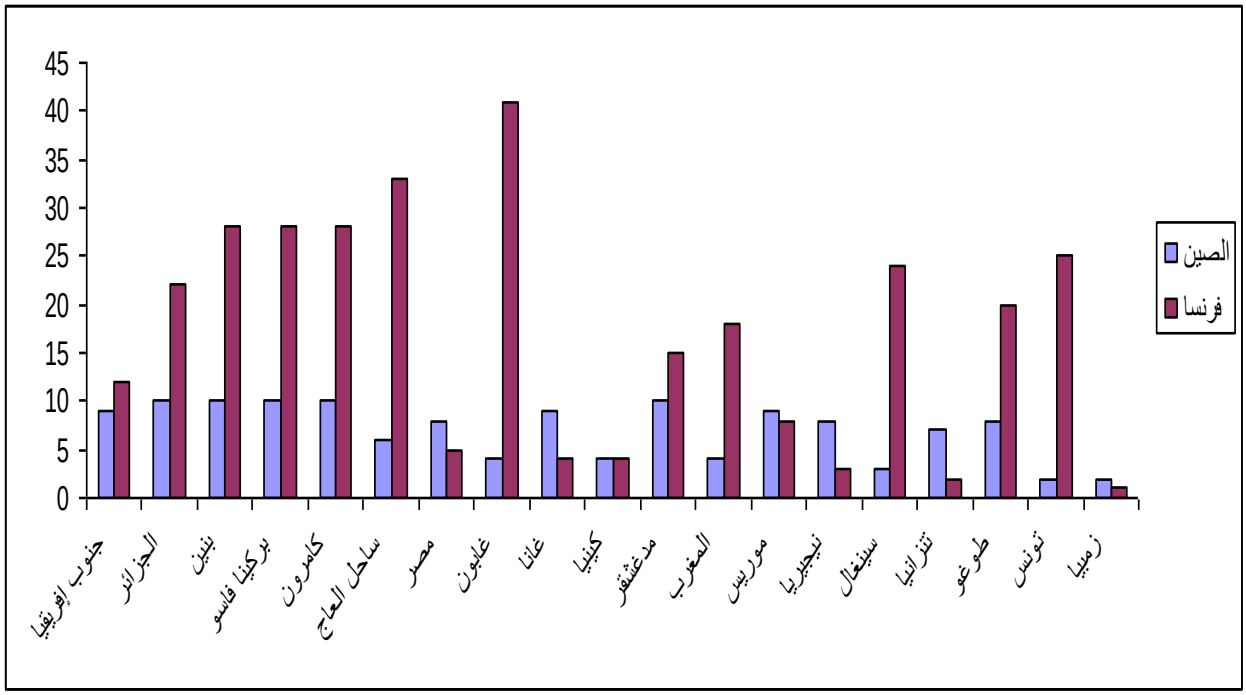

المصدر: FMI-dots

تلقى الاستثمارات الصينية في أفريقيا، منافسة محدودة مع الغرب بعد الحرب الباردة. وذلك لان الصين تختار مناطق خالية – zone vide- أين يغيب الأمن لهذه المشاريع. مثل هذا الوضع سهل بشكل كبير هجوم بكين، فهي تحملت مخاطر لم تستطيع الشركات الغربية تحملها [1] فالصين لها القدرة على المغامرة في خوض استثمارات تعجز الكثير من الشركات العالمية الأخرى مجاراتها فيها. وقد يعزى هذا الأمر، إلى أن الشركات الصينية في القارة السوداء اقل تعرض إلى المخاطر الأمنية عند شواي نزاعا مسلحة أو هجوما ت إرهابية فهي تستهدف الشركات الغربيق بالدرجة الأولى.

إن ما يمكن استنتاجه نهاية هذا المطلب هو أن الصين تعتمد على شركاتها الخاصة و العمومية التي تستثمر بقوة في أفريقيا فهي من أهم المرتكزات التي تعتمد

[1] Valérie niquet. La stratégie africaine de la chine. op.cit.

عليها بكين لإرساء نفوذها في القارة . كما يثير هذا الهجوم الصيني للاستثمار في القارة الأفريقية مزاحمة شديدة مع الشركات الغربية و هذا قد يخلق فرصة للقارة المفاضلة بين هذه الشركات.

المبحث الأول: الايجابيات المترتبة على الإستراتيجية الصينية في أفريقيا.

تربط الدول الغربية، و المؤسسات المالية والنقدية الدولية، المساعدات المالية والتنموية لأفريقيا، بشروط سياسية و اقتصادية، تثير الكثير من التساؤلات والرهانات. فهي تعتبر أن الدول الأفريقية قاصرة نسبيا على أداء امثل و إدارة ارشد للمساعدات التي تمنحها إياها. في حين أن الصين، و بعد دخولها القوي والشامل، في القارة تعتمد على وسائل عديدة لإستراتيجيتها الجديدة في القارة. ومن أهم الوسائل التي تنتهجها الصين في ذلك هي المساعدات المالية والدبلوماسية و التنموية لدول القارة فهي تقدم نفسها كناطق باسم الدول المتخلفة. اظافة إلى عدم ربط مساعداتها للقارة بالمشروطية السياسية و الاقتصادية. لكن هذا النهج يجابه بالعديد من الأسئلة و التشكيك في النوايا و الأهداف الحقيقية للصين من وراء هذه المساعدات. ضمن هذا الإطار قسم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول يتناول المساعدات المالية و الدبلوماسية الصينية لأفريقيا . أما المطلب الثاني: فيتطرق إلى المساعدات التنموية الصينية للقارة و ما تثيره من رهانات.

المطلب الأول: المساعدات المالية والدبلوماسية.

تشكل مسالة المساعدات الصينية للقارة السوداء' رهانا جديا بالنسبة للقارة. فأفريقيا تعتبر مساعدات بكين نموذجا يجب الاحتذاء به فيما يخص المساعدات المالية الخارجية سواء من طرف الدول الغربية الغنية' أو حتى المؤسسات المالية والنقدية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي من هذا المنطلق فان هدفنا في هذا المطلب' هو تقديم مقارنة بسيطة بين النموذج الصيني و الغربي في مجال المساعدات المقدمة لأفريقيا.

فأفريقيا و منذ نيلها لما يسمى –الاستقلال الوطني– من الناحية السياسيةّ، فهي مازالت تابعة للقوى الاستعمارية التقليدية تبعية اقتصادية بشتى الأشكال. و أهم شكل منها هو مسالة الديون التي لطالما أثقلت كاهل البلدان الأفريقية و أعاقت تنميتها. خاصة أن هذه الديون هي في تصاعد مستمر لدرجة أن بعض الدول الأفريقية أصبحت عاجزة حتى عن أداء خدمة الديون، ناهيك عن أصل هذه الديون. فحسب لجنة إلغاء ديون العالم الثالث: "الدول الأفريقية مدينة بمائة و سبعون مليار دولار كنسبة لخدمة الديون(فوائد الديون)، و هذه الديون تكلف كل سنة أربعة أضعاف نسبة ميزانية الصحة و التعليم لدى الدول الأفريقية" . ففي مالي على سبيل المثال، تمثل خدمة الديون الخارجية أعلى نسبة تكلف ميزانية الدولة، و التي تمثل48 من عائدات الخزينة حسب إحصائيات سنة 1994.[1]

و كما ذكرنا سابقا فان الدول الغربية الغنية، و كذا المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية، تتحكم فيها نفس الاعتبارات المصلحية الأنانية لهذه الكيانات، بحيث تربط القروض و المساعدات الاقتصادية بالأهداف السياسية و الإستراتيجية. فالدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية يرى الكثير من المحللين أنها تسعى إلى عسكرة مساعداتها لأفريقيا أي ربطها بمسالة مكافحة الإرهاب و إقامة قيادة عسكرية بالقارة و زيارات الرئيس الأمريكي "بوش" تأتي في سياق هذه المساعي رغم انه يؤكد أن زياراته ستكون فرصة للرئيس لإلقاء نظرة مباشرة على التقدم المهم منذ آخر زيارة له عام 2003. في مساعي زيادة معدلات النمو الاقتصادي و محاربة الايدز و الملاريا و بعض الأمراض الأخرى القابلة للعلاج نتيجة البرامج الأمريكية الفاعلة في هذه المجالات و أيضا حل النزاعات في القارة بما فيها نزاع دارفور بالسودان حيث

[1] Aminata, d, Traoré. Op.cit. P 25.

دعا بوش إلى نشر قوة متينة للأمم المتحدة في دارفور مؤكدا أن بلاده سوف تشارك في هذه القوة' واصفا النزاع في دارفور على انه إبادة. كما يبحث الرئيس بوش مع الزعماء الأفارقة كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية، أن تساعد في تشجيع الإصلاح الديمقراطي، و احترام حقوق الإنسان، و تحرير التجارة، و فتح أنظمة الاستثمار، و الفرص الاقتصادية عبر القارة الأفريقية.

غير أن المحللين و خبراء في الشؤون الأفريقية يؤكدون أن الزيارات الرسمية و المساعدات الأمريكية لأفريقيا تأتي في سياق محاولة تكريس النفوذ الأمريكي في القارة السمراء' و مجابهة النفوذ الصيني الذي بدا يمتد إلى هناك للاستفادة من مصادر الطاقة الواعدة مع تزايد الاكتشافات النفطية' حيث تشير مصادر اقتصادية إلى أن واشنطن تتوقع أن تأتي ربع احتياجاتها من النفط من أفريقيا بحلول عام2015.

إلى جانب أن البنك العالمي للإنشاء و التعمير' تقوم تركيبته التنظيمية على جعل قوة الإقرار في التصويت مرتبطة بمدى المشاركة في راسالمال' الأمر الذي جعل الدول الغربية' خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على هذه الهيئة الدولية. [1] (و هذا ليس أخذا بنظرية المؤامرة' بل ما يدل عليه مخرجات سياسات هذه الهيئة المناسبة لتوجهات القوى الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.) فالبنك و صندوق النقد الدوليين يضعان شروط للدول المدينة فإذا عجزت هذه الأخيرة عن سداد خدمة ديونها فإنها تكون أمام خيارين كلاهما مر:الخيار الأول هو التوقف عن السداد و هو أمر في غاية الخطورة على جدارة و السمعة الاقتصادية للدولة و قد يعرضها لعقوبات اقتصادية و سياسية بل و حتى عسكرية ضدها. أما الخيار الثاني: و هو عملية إعادة جدولة الديون الخارجية و تعني قيام

---

[1] عبد القادر، رزيق المخادمي. **النزاعات في القارة الأفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت**.مرجع سابق. ص 175.

الدولة بطرق أبواب صندوق النقد و البنك الدوليين للقيام بدور الوسيط بينها وبين الدول المدينة فتذهب إلى نادي باريس حيث تبدأ رحلة مع شروط جديدة لإعادة تأهيلها تختلف تماما عن الشروط الأصلية التي تمت على أساسها. ثم وضع هذه الشروط و الاتفاق عليها خلال خطوتين هما: الخطوة الأولى اتفاق الدولة المدينة على برنامج إصلاح اقتصادي صحيح هيكلي مع صندوق النقد الدولي. و هذا البرنامج يضم في الغالب وصفة علاجية في صورة حزمة من السياسات الاقتصادية تتعهد الدولة المدينة بالالتزام بها على مراحل و كلما أنجزت مرحلة حصلت على تسهيل من الصندوق لاكتمال المرحلة التالية..

و رغم التحفظات على مفردات هذه البرامج فإنها تعتبر من قبل صندوق النقد و الدول الدائنة بمثابة التزكية لسلامة الإدارة الاقتصادية في الدولة المدينة. و تسعى في الأساس إلى ضمان قدرة الدولة المدينة على سداد التزاماتها تجاه الدولة الدائنة بغض النظر عن اثر و نتائج هذه البرامج على مستقبل اقتصاد الدولة المدينة أو على مستوى معيشة مواطنيها و تمثل هذه الخطوة الشرط الأول للدخول في مفاوضات مع الدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس لإعادة جدولة المديونية. أما الخطوة الثانية فهي الحصول على موافقة جماعية من الدول الأعضاء بنادي باريس على شروط إعادة الجدولة و من بين الشروط: تحرير التجارة–تحرير الأسعار– سياسة الخصخصة...

فالدول الغربية و كذا المؤسسات المالية العلمية، تتبنى برنامج المساعدات الثنائية' التي تقدمها إلى بعض الدول الأفريقية. و الذي يحدث في مثل هذه الحالة و هو أن الدول الأفريقية عموما تسعى للحصول على المعونة لأسباب اقتصادية بينما تقدم الدول الغربية هذه المعونات لأسباب سياسية. و قد كشف تقرير "بيرسون" هذه الاعتبارات السياسية و الأيديولوجية التي ترتبط ببرنامج

المساعدات التي تقدمها الدول الغنية للدول الأفريقية. و خلص إلى القول: "أن *اغلب استراتيجيات التنمية في دول العالم الثالث لم يحرز ما كان متوقعا أن يحرزه*".[1].

إذن الدول الغربية تربط مساعداتها بشروط سياسية لأنها ترى أن الفساد السياسي في القارة الأفريقية، من استبداد و ضعف الشدة الديمقراطية و غياب الحكم الراشد و دولة القانون، قد يفرز ظواهر مرضية. فالتهديدات الأمنية مثل الإرهاب و الهجرة.. قد تكون سببا في تهديدها و ذلك عبر تفاعلها مع حركيات العولمة العابرة للحدود و الأوطان.

و في خضم كل هذه التحديات التي تطرحها المساعدات الغربية للقارة السمراء، برز نموذج المساعدات المالية و الدبلوماسية الصينية لأفريقيا، كنموذج تفضله الحكومات و الأنظمة الأفريقية لأنه يرتبط بمسالة جوهرية، و مهمة للغاية و هي عدم ربط المساعدات بشروط سياسية، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، و عدم مساءلتها في سبل صرف أو تسيير هذه المساعدات. وفي نظرنا يمكن اعتبار أن تقديم قروض و مساعدات مالية من طرف بكين لدول القارة السمراء الفقيرة، يمكن اعتباره بمثابة شراء لهذه الحكومات و لمواقفها لدى هيئة الأمم المتحدة، و تسهيلها الاستثمارات على أراضيها خاصة و أن هذه المساعدات تتركز في دول خليج غينيا الغني بالنفط.

ويمكن أن نستشف هذه المساعدات من خلال منتدى التعاون الأفريقي-الصيني. الذي بدا عام2000 ثم تكرس سنة 2006. و الذي حمل خططا اقتصادية و مالية طموحة أثارت اهتمام الدول الأفريقية المتوعكة بسبب أزماتها المزمنة. و التي لطالما بحثت عن من ينقذها من هذه الأزمات. فقد تعهدت بكين بمضاعفة

[1] عبد القادر، رزيق المخادمي. مرجع سابق. ص 176.

نسبة مساعداتها لأفريقيا بحلول سنة 2009 من خلال إعلان القمة بكين (في نوفمبر2006) إلى 5 مليار دولار كقرض تفضيلي.[1]

وقد تطورت المساعدات المالية المقدمة من طرف بكين إلى القارة السمراء بحلول العام الماضي لأكثر من 2,7 مليار دولار مقارنة بالمساعدات المسجلة منذ نحو10 سنوات' و التي كانت تقل عن 100 مليون دولار.

و في تقرير اقتصادي يكشف الدور المتصاعد للمساعدات الصينية في أفريقيا إلى أن الصين لم تكن المسؤولة عن أعباء الديون التي تثقل كاهل القارة الأفريقية. فجل الديون التي تعاني منها القارة مصدرها الدول الغربية الغنية لو المؤسسات المالية الدولية' التي تشترط نسب عالية في خدمة الديون. بينما الصين لا تشترط خدمة عالية للديون' كما أنها لا تشترط خصخصة الدول للقطاعات الموفرة للاحتياجات الأساسية. مع العلم أن المساعدات الصينية لأفريقيا قائمة على مبدأ المساواة و المنفعة المتبادلة[2].

خلاصة القول إن المساعدات المالية و الدبلوماسية الصينية لأفريقيا' و رغم كل ما تقدمه من فرص للقارة الأفريقية إلا أنها تعتبر كصفقة تبرمها بكين مع قادة و أنظمة الدول الأفريقية لتسهل لها عملية التغلغل داخل القارة و هذا قد يؤدي إلى المزيد من الفساد السياسي الذي تعاني منه القارة أصلا. إلا انه قد يمثل من جهة ثانية بديلا عن تخاذل المجموعة الدولية في مساعدة القارة الأفريقية.

---

[1] les stratégie chinoise en Afrique du pétrole aux bassine en plastique. op.cit.

[2] ibidem.

المطلب الثاني: المساعدات الصينية في مجال التنمية بأفريقيا.

يمثل نموذج المساعدات الصينية في مجال التنمية في أفريقيا' فرصا حقيقية للقارة. التي يمكنها الإفادة من خبرة الصين الكبيرة في مجال التنمية' التي تعود إلى عدة عقود. فهي تستثمر في مجالات البنية التحتية التي يقوم عليها الاقتصاد الأفريقي. وذلك عكس الدول الغربية التي تركز مساعداتها و استثماراتها في مجالات الطاقة و المواد الأولية.

في حقيقة الأمر' وجدت بعض الدراسات علاقة ايجابية بين التنمية و زيادة المعونات الدولية. خاصة في الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة. و استدلوا على ذلك' ببعض الدول الأفريقية (أوغندا–تنزانيا–الموزمبيق). التي اعتمدت بشدة على المعونة لاستمرار الاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية و الاقتصادية. و مثل ذلك موزمبيق و تحقيقها معدل نمو 8% منذ أواسط التسعينيات و هو من أسرع معدلات النمو في العالم النامي. ولم تكن المحافضة على ذلك النمو ممكنة من دون تحويلات المعونة التي توفر دعما حيويا للبنية التحتية' و ميزان المدفوعات. و تأتي المعونات في شكل ثنائي أو جماعي. أما المعونات الثنائية10% من الدخل القومي لثلاث و عشرون دولة افريقية و تصل في الموزمبيق إلى 60%.[1]

قد تكون المعونات التنموية التي استفادت منها أفريقيا' و التي تأتي من الخارج، قد تزايدت على مدى السنوات السابقة و لكن ليس بالقدر الكافي. حيث تزايدت الى 0,33% من الدخل القومي الإجمالي للمانحين عام 1990. إلا أنها انخفضت عام2000 إلى 0,22% و إن كان هناك تزايد بنسبة ضئيلة للمعونة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين إلى 0,25 %عام 2003. أما عن نصيب الفرد

[1] هويدا عبد العظيم عبد الهادي.مرجع سابق. ص 134.

من المعونة في أفريقيا جنوب الصحراء' فقد انخفض من 24 دولار عام 1990 إلى 12 مليار دولار عام 1999 و يرجع البعض ذلك إلى:

-إجهاد المانحين وقلقهم و الذي يدور حول الاعتقاد بان المعونات لأفريقيا لم تؤد المطلوب منها من النمو. و أنها لم تركز على الفقراء.

-من جهة أخرى ساد اعتقاد بان الفقراء لا يتمتعون بجدارة ائتمانية بجذب المزيد من الاستثمارات أو القروض التجارية[1].

بينما كان الحضور الصيني في أفريقيا محفزا لدينامية جديدة لاقتصاديات الدول الأفريقية' فهي فرصة حقيقية لها من اجل التنمية فقد أعلن مؤتمر التكامل"الصيني-الأفريقي" في بكين من 3 إلى 5 نوفمبر 2006 التالي:"في هذا القرن الجديد الصين و الدول الأفريقية وثقوا صداقاتهم التقليدية' ووسعوا تكاملهم المتبادل من اجل تحقيق التنمية و اقتسام ازدهارهم المشترك" يعتبر هذا النص إعلانا صريحا عن نية الصين في عقد شراكة ذات منفعة متبادلة مع أفريقيا. و أهم وسيلة في تحقيق ذلك هي التجارة و الاستثمارات في البنى التحتية للاقتصاد الأفريقي[2].

فالخطاب الرسمي الصيني' يؤكد أن العلاقات مع أفريقيا ليست امبريالية جديدة. فالصين تستمر في تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأفريقية دون شروط أو مطالب سياسية مع اتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل استفادة الدول الأفريقية من المساعدات الاقتصادية الصينية مع تخفيض حجم الديون الأفريقية وزيادة الاستثمارات الصينية في أفريقيا مناشدة الصين المجتمع الدولي خاصة الدول المتقدمة فيه الاهتمام بقضايا السلام و التنمية في أفريقيا. و تلبية مطالب

---

[1] هويدا، عبد العظيم. مرجع سابق. ص 136.

[2] Mbay, cisse. Op cit.

الدول الأفريقية الخاصة بتقديم المساعدات و دفع الاستثمارات و خفض ديون هذه الدول و فتح أسواقها أمام صادرات الدول الأفريقية مما يمكنها من البدء في تحقيق التنمية المستديمة بها.

مساندة الصين للجهود الأفريقية الراغبة في المشاركة و القيام بدور اكبر في الشؤون الدولية. و المساعدة في تعزيز الطلب الخاص بحصول أفريقيا على مقعد دائم بمجلس الأمن بالإضافة إلى تعزيز التشاور و التعاون مع الدول الأفريقية خاصة فيما يتعلق بالقضايا المشتركة المثارة على الساحة الدولية و التي تتضمن مصالح سياسية و اقتصادية و حقوق قانونية للطرفين في النظام السياسي و الاقتصادي الدولي الجديد.[1]

تعرض بكين قيامها بتمويل مشروعات البنية التحتية' التي توقف البنك الدولي و معظم الجهات المانحة الثنائية عن تمويلها منذ عقود مضت. و تشير الدراسات إلى أن الشركات الصينية تنفذ مشروعات البنية التحتية بتكلفة تعادل 25% من تكلفت الشركات الغربية. وهو ما دفع البنك العالمي ومؤسسات أخرى لتمويل مشروعات بناء الطرق من جديد رغم مخاوف مسئولي البنك من تعرض هذه الأموال للإفلاس.

ركزت بكين على تدريب مهنيين أفارقة خاصة في مجال الإدارة الاقتصادية إذ انشات صندوق تنمية الموارد البشرية الأفريقية الذي يساعد في تدريب 3800 مهني أفريقي سنويا. كما تفضل الصين بناء علاقات مع المصارف الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي نظرا لان بمقدورها الاضطلاع بدور اكبر داخل المصارف الإقليمية عنه داخل البنك الدولي و المؤسسات المالية الدولية الكبرى الأخرى[2].

---

[1] احمد حجاج. "الصين تعيد اكتشاف أفريقيا". السياسة الدولية' العدد 163' يناير' 2006. ص ص137 140

[2] خليل' حسين. مرجع سابق.

كما حاولت بكين تأسيس كليات لتعليم اللغة الصينية بالجامعات الأفريقية. وأبرمت اتفاقات تعاون مع 27 جامعة افريقية. واستغلت بكين شكوى الدول الأفريقية من الحواجز التجارية الغربية للإعلان عن أنها لا تفرض تعريفات جمركية على صادرات 25 دولة من أكثر الدول الأفريقية فقرا. كما تفاوضت مع الدول الأكثر أهمية كجنوب أفريقيا للحد من الصادرات الصينية إليها من المنسوجات لحماية الصناعات المحلية. و جاءت هذه الخطورة الصينية لتجنب الشكاوي من منسوجاتها و سلعها الالكترونية الرخيصة التي تضر بالصناعات الأفريقية.[1]

إن الصين تعتمد في إدارة علاقتها مع الدول الأفريقية على استرتيجية "القوة الناعمة" التي تتم من خلال تقديم المساعدات و المعونات في المجالات الاجتماعية المختلفة . و لعلى أهم المجالات التي دعمت فيها الصين علاقاتها الأفريقية في مجال الصحة حيث اتبعت في هذا الإطار ما يمكن أن يطلق عليه"دبلوماسية الصحة" مع الشركاء الأفارقة وذلك من خلال تدشين شبكة علاقات بين الأطباء الصينيين و ملايين الأفارقة العاديين، و التي تعد احد مؤشرات القوة الناعمة الصينية في أفريقيا حيث تجري الصين تعاونا منتظما مع الدول الأفريقية في حقل الصحة ذلك من خلال الزيارات الصحية العديدة للزعماء الأفارقة و تسهيل التبادل المنتظم للفرق و التدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين إلى جانب ما تقوم به الصين من تزويد العديد من الدول الأفريقية بأجهزة طبية مجانية' والبرامج المشتركة لمعالجة العديد من الأمراض مثل الملاريا و فيروس نقص المناعة الايدز.[2]

---

[1] خليل، حسين. مرجع سابق.
[2] احمد، حجاج. مرجع سابق.ص 141.

و في عام 2002 أجرت وزارة الصحة دورة تدريبية عالمية في معالجة الملاريا في المناطق الاستوائية. و شارك في هذه الدورة 30 طالبا من 17 بلدا أفريقيا. وفي السنة نفسها و كجزء من المنتدى التعاون الصيني–الأفريقي للطب التقليدي و المواد الصيدلية و حضر هذا المنتدى مشاركون من 21 دولة.

وجدير بالذكر أن أول فريق طبي تم إرساله إلى الجزائر عام 1964 بناء على دعوة من الحكومة الجزائرية و منذ ذلك الحين' أرسلت الصين وبشكل متراكم أكثر من 1500 طبيبا إلى أكثر من 47 بلدا أفريقيا. و عالجت ما يقارب 180 مليون مريضا أفريقيا.إضافة إلى الوحدات الطبية العسكرية الصينية التي شاركت في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا' و التي قدمت المساعدة الطبية إلى جنود عمليات حفظ السلام بالإضافة إلى المدنيين الأفريقيين.

لكن رغم كل ما سلف إلا أن الدعم الطبي الصيني لأفريقيا يلقى صعوبات منها:

–قدرة الصين على إرسال الأعداد الكبيرة من الأطباء الصينيين إلى أفريقيا لا تزال محدودة' لذلك يواجه التعاون الصحي مستقبلا غير مؤكد على المدى البعيد.

– هناك العديد من القضايا الصحية العامة داخل الصين تحتاج أطباء صينيين مما قد يقلل من فرصة وجودهم في أفريقيا.

– وجود مجموعة من الأطباء اقل ميلا لقبول الإرسال إلى أفريقيا لعدة سنوات و ذلك بسبب الراتب الضئيل.[1]

صفوة القول أن المساعدات الصينية في مجال التنمية في أفريقيا تشكل نموذجا جيدا لاقتصاديات القارة . من خلال عدة اعتبارات. الصين تملك تقاليد عريقة في

[1] احمد، حجاج. مرجع سابق. ص 141.

مجال التنمية' كما أن المشروعات التي تقدمها تتميز بجودة نسبية و لكنها بتكاليف رخيصة جدا مقارنة مع الغرب. و هذا ما يلاءم القارة الأفريقية التي لا يمكنها تحمل نفقات تنموية عالية.

المبحث الثاني: السلبيات المترتبة على الإستراتيجية الصينية في أفريقيا.

يشكل الحضور الصيني المتكاثف في القارة الأفريقية،و رغم كل الفرص التي تحققها أفريقيا جراء هذا الحضور و التي أتينا على ذكرها سابقا، فانه قد يترتب عليه تهديدات و تحديات في جميع أبعاد الإستراتيجية الصينية في أفريقيا. واهم ما تتهم به بكين في هذا المجال هو مساندة بعض النظم الأفريقية التي توصف بالاستبداد و ذلك لأهداف شاملة تتعلق بالدعم الدبلوماسي و الاقتصادي و كذا المنافسة الاقتصادية و التجارية التي تعاني منها اقتصاد القارة الأفريقية بشكل عام. و التبادل التجاري الغير منصف بين الطرفين و الذي أعاد إلى أذهان البعض نمط العلاقات الاستعمارية الغربية. و هذا ما يشكل تحد للدول الغربية الكبرى التي تتنافس على النفوذ في أفريقيا خاصة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية. و على هذا الأساس سيتطرق هذا المبحث إلى مطلبين:يتناول المطلب الأول: مسالة الدعم الصيني للنظم التسلطية في أفريقيا و ما يثيره من تساؤلات. أما المطلب الثاني فقد كرس لتحليل اثر تعاظم دور الشركات الصينية في أفريقيا على اقتصاديات القارة الأفريقية.

المطلب الأول: دعم الصين للنظم التسلطية في أفريقيا:

يشكل دعم بكين لبعض النظم التسلطية في أفريقيا خاصة دبلوماسيا، و لدى هيئة الأمم المتحدة تحديدا رهانا حقيقيا. فقد طرح هذا الدعم انتقادات و تشكيكات كبيرة حول الأهداف الحقيقية للصين وراء هذا الدعم. فهناك من يعتبر انه يهدف إلى تثبيت هذه النظم في السلطة، و التي بدورها تتيح للصين فرصة الاستثمار و التجارة مع البلدان الأفريقية. لكن إذا كان هذا صحيحا فهو يشكل تهديد للقارة الأفريقية فهو يعني تكريس التسلط و الاستبداد و الفساد السياسي.

يمثل الدور الذي تلعبه القوى الكبرى الخارجية في موجة التحول الديمقراطي الراهنة في أفريقيا موضوعا للجدل و الحوار. فإذا كان كل من "نيكولاس" و "مايكل برايتون" قد اعتمدا على رصيد ضخم من المعلومات ليؤكدا أن الإصلاح الديمقراطي في أفريقيا هو نتاج عملية تعبئة داخلية و كفى فان "ريتشارد جوزيف" رأى أهمية العوامل الخارجية. حيث أن نظم القمع و الاستبداد الأفريقية ظلت تعتمد على الحلفاء الدوليين في توفير الدعم المادي و اللوجستي اللازم لاستمرارها في السلطة[1].

و من بين القوى الخارجية التي تلعب هذا الدور في القارة الأفريقية ' جمهورية الصين الشعبية. فالظروف الرديئة في أفريقيا لا تعيق الصين. فالغياب التام للديمقراطية في غينيا الاستوائية' الحرب الاثنية في السودان السرقة الفاضحة للنفط من طرف النخب في انغولا و نيجيريا.[2] كل هذه الظروف تعتبرها الصين شؤون داخلية تخص القارة' و لا يحق للصين التدخل فيها. فبكين قد قطفت ثمار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. و علاقتها مع السودان خاصة فيما يتعلق بمسالة دارفور' خير مثال على إستراتيجيتها المنتهجة [3] فحجر الزاوية في السياسة الخارجية الصينية في أفريقيا مجسدة في خمس مبادئ

1) احترام متبادل للسيادة و الوحدة الوطنية للدول.

2) عدم الاعتداء المتبادل.

3) عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

---

[1] حمدي عبد الرحمان حسن." المشهد الديمقراطي الراهن في أفريقيا". السياسة الدولية' العدد169' يوليو'2007' المجلد 42. ص 58.

[2] lucien, van den Walt et Michael, Schmidt . Op.cit.

[3] Jean Christophe, servant. « La chine à l'assaut du marché africain. » op.cit..

4) المساواة و المنفعة المتبادلة.[1]

رغم أن هذه المبادئ التي تنتهجها الصين في علاقتها مع الدول الأفريقية منذ مؤتمر باندونغ إلى يومنا هذا فان هناك من يرى أن الصين تستخدم هذه المبادئ كمرجعية في علاقاتها الخارجية لتحقيق وضع سياسي ملائم لها خاصة مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية". فبالإضافة إلى الادعاءات التي تفيد بان الصين تعامل أفريقيا بأسلوب كولونيالي جديد' يتهم الصين أيضا بدعم الحكام المستبدين تماما مثلما فعلت البلدان الغربية. و بعدم إبداء حس المسؤولية تجاه البيئة و المجتمع في استثماراتها في أفريقيا. علاوة على ذلك تتهم الصين أيضا بالتخلف عن تشجيع الحكم الراشد' و الإدارة الجيدة في أفريقيا لأنها تعتمد على عدم رهن مساعداتها و استثماراتها بشروط في مؤشر إلى التضامن (جنوب- جنوب) و عدم التدخل في شؤون الدول.

بالمقابل يجادل"جيفري ساش" الخبير الاقتصادي الذي يرأس"معهد الأرض" و هو مؤسسة بحثية تعنى بشؤون التنمية' يوجد مقرها في نيويورك بأنه نظرا لتخلف المانحين الغربيين عن وعودهم بمضاعفة مساعداتهم لأفريقيا و لسياسات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي المؤيدة للخصخصة التي أحبطت العديد من الزعماء الأفارقة. فان دخول الصين إلى الساحة الأفريقية بصفة عامة يوفر آفاقا واعدة. مضيفا أن بكين و في ظل تخلف القوى الكبرى الغربية عن مساعدة الحكومات الأفريقية عن تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى التابعة للقطاع الحكومي"سد ثغرة كبيرة" على صعيد الاحتياجات. و يقول أيضا" قد ينتهي

[1] Mbay, cisse. Op.cit.

المطاف بالصين إلى القيام بأمور لا تساعد غير أن الأرجح أن حضورها بصفة عامة أمر مفيد[1].

فالموقف الصيني بشان قضية دارفور يعبر عن مصالحها الاقتصادية الحقيقية في السودان التي ترفض رفضا قاطعا التخلي عنها. خاصة في مجال النفط ففي حالة إدانة بكين للنظام السوداني فان هذا يعني بأنها ستضر بمصالحها ضررا كبيرا. كما أن الكثير من النخب الحاكمة في القارة الأفريقية تعتبر المقاربة الصينية كأفضل المبادرات ففي سياق ثغرة ضعف الحكم الراشد زاد الكثير من المشاكل في القارة من فساد و تبذير الأموال. ففي حالة انغولا على سبيل المثال منح لها بنك (التصدير الصيني– eximbank) في عام 2004 قرضا بقيمة 2 مليار دولار لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة جراء الحرب الأهلية مدة السداد 17 سنة.

يمكن القول لأول وهلة أن هذا كرم صيني مبالغ فيهلكن في الحقيقة أن الشركات الصينية تستفيد بنصيب الأسد من ضمان عقود إعادة بناء البنية التحتية الانغولية[2]. فأموالها تعود إليها بشكل غير مباشر أي عن طريق الاستثمار. بشكل عام يمكن القول بان الإستراتيجية الصينية بلغت أهدافها الآنية' و هي تنمية شراكتها مع القارة الأفريقية فهي لا تأخذ بالحسبان التكاليف الإنسانية و الاجتماعية مقابل نمو الشراكة الاقتصادية[3]. فحماية حقوق الإنسان من وجهة نظر الصين عبرت عنها السيدة " he weping" بقولها:"حماية حقوق الإنسان تحددها

---

[1] بيتر فورد. الدعم الصيني لأفريقيا نعمة أم.نقمة؟ من http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=12197&P=15

[2] lucien van den Walt et Michael Schmid. Op.cit.

[3] Cherley, chan .op.cit.

ممارسة السيادة الوطنية".و بدون شك الفوائد التي تجنيها الصين في أفريقيا تتوافق مع هذا المبدأ.[1]

هذا بالاظافة إلى عنصر آخر يشكل تهديدا في سياسة الصين في أفريقيا' و هو مسالة مبيعات الأسلحة الصينية لأفريقيا يشكل تحد للقارة. ففي خضم الحرب بين أثيوبيا و ارتريا أواخر القرن العشرين حصلت الصين على حوالي أكثر من مليار دولار كعقود بيع الأسلحة. [2] فالصين تعتبر أول ممول للمجموعات المسلحة بالأسلحة الخفيفة التي مزقت القارة السمراء. و هناك أنواع من الأسلحة تصنع على أراضي القارة. فقد فتحت بكين ثلاث مصانع لتصنيع الأسلحة الخفيفة في السودان و مصنع آخر للذخيرة و الأسلحة الخفيفة في زمبابوي و مالي. هذا و قد وقعت جمهورية الصين الشعبية كذلك اتفاقات منح و تزويد بالعتاد العسكري كلا من: ناميبيا–انغولا–بتسوانا–السودان–ارتريا–زامبيا–سيراليون. كما تضافرت العلاقات بشكل معتبر مع كل من الكونغو و جزر القمر سنة 2005. أين قام قائد الأركان بزيارة بكين في 2005 لإمضاء اتفاقيات تكامل عسكرية.[3]

مما سبق يمكن القول بان بكين تلعب دورا في أفريقيا على المستوى السياسي يختلف عنه على المستوى الاقتصادي. فسياسيا الصين تقوم بدعم بعض الأنظمة الأفريقية دون الأخرى وذلك من اجل تثبيتها و ذلك مقابل أن هذه النظم تضمن تسهيلات للصين في مجالات اقتصادية عديدة في القارة السمراء. و كذا ضمان دعمها الدبلوماسي في المحافل الدولية.

---

[1] Jean Christophe servant. La chine à l'assaut du marché africain. Op.cit.
[2] Ibidem.
[3] Mbay, cisse. op.cit.

المطلب الثاني : منافسة الشركات الصينية وتأثيرها على اقتصاديات القارة الأفريقية.

لعلى اكبر تهديد يعاني منه اقتصاد القارة الأفريقية جراء النفوذ الاستراتيجي الصيني المتعاظم في القارة هو منافسة الشركات الصينية التي أصبحت تتغلغل إلى عمق الاقتصاد الأفريقي. وتنتج و تستثمر في بعض المنتجات التي كانت تختص بها أفريقيا و التي تعتبر ركيزة الاقتصاد لدى القارة. فما مدى التحدي أو التهديد الذي تطرحه هذه المنافسة الصينية على اقتصاديات دول القارة؟.

لقد شهدت جل الدول الأفريقية هجمة صينية بشرية و اقتصادية و لعلى المتتبع يلاحظ الكم الهائل من المشاريع و العمال الصينيين الذين أصبحوا يزاحمون العمالة الأفريقية' في ابسط الأعمال حتى الحرفية منها و نستشف هذا الأمر من وقائع نلمسها في الضيق الذي بدأت تعكسه وسائل الإعلام الجزائرية على سبيل المثال من "الغزو" الصيني و الذي فرض على الحكومة اتخاذ إجراءات جديدة لضبطه و من بينها إعداد قانون لتنظيم العمالة الصينية التي تشرف بالخصوص على مشروعات ضخمة في قطاع البناء و في هذا السياق سيتم ضبط أنشطة العمال الصينيين و منعهم من العمل خارج الإطار الذي جاؤو من اجله. و يتهم أصحاب العمل و الحكومة الشركات الصينية بعدم احترام بنود العقود التي أمضوها إذ تغتنم غالبية العمال الصينيين أوقات فراغ العمل سرا في مصانع أخرى أو نصب موائد لبيع السلع الصينية و هي التي تشكل أساسا السوق الموازية.

و إذا ما أردنا التحري في جذور هذه الظاهرة يوصلنا إلى الافتراض بان تفاقم هذه الظاهرة سيكون له آثار سلبية للغاية على اقتصاديات الدول الأفريقية. و إذا ما حاولنا تشريح هذه الظاهرة و البحث عن أسبابها فان هذا يقودنا إلى متغيرات

عديدة فبعضها محلي خاص بالمشاكل البنيوية التي يعاني منها اقتصاد القارة السمراء. خاصة الغياب النسبي للكفاءات ذات الخبرة في القارة خاصة في بعض القطاعات مثل البناء. و كذا الفشل النسبي للمؤسسات و الشركات الأفريقية في تحقيق التنمية. وهذا ما استدعى الاستعانة بالشركات و بالعمالة الصينية التي تتميز بالكفاءة و رخص التكاليف كما أن الظاهرة لها بعد يتعلق بالسياسة الداخلية الصينية و هي الفائض الذي يعاني منه من العمالة و التي وجب تصديرها للخارج و تشكل أفريقيا احد أهم المناطق التي تطبق فيها الصين هذه السياسة.

فرغم الشعور بالاطمئنان السائد لدى شعوب و حكومات الدول الأفريقية بشان زحف الصين إلى قارتهم' فان هناك من اعتبر هذا التقارب الصيني–الأفريقي توطئة لاستعمار اقتصادي صيني يهدف إلى نهب و استغلال ثروات القارة و زيادة همومها و تعزيز قبضة حكامها على شعوبهم و مواصلة انتهاك حقوق الإنسان..فالصين حسب هذا المنظور إنما تمارس نوعا جديدا من السياسة الاستعمارية مغطاة بالمنفعة المتبادلة. لكنها في واقع الأمر يرى خصومها أنها تعمل على استغلال علاقتها بأفريقيا تحت مسمى الشراكة للحصول على احتياجاتها الهائلة من المواد الخام و الطاقة اللتين تحتاج إليهما بشدة لإدارة اقتصادها الضخم المتعاظم النمو.[1]

كما أن هناك من يشبه العلاقات الصينية الأفريقية بنمط الامبريالية الأوروبية. فالدول الأفريقية تصدر مواد أولية نحو الصين خاصة من النفط و تستورد مواد صينية ضئيلة التكاليف و بأسعار زهيدة و تنافس الصناعات المحلية و النتيجة فقدان نحو 250000 عامل وقد وصف السيد:" moeletsi mbeki" سياسة الصين

[1] خلد' سعد. الصين تستعد لالتهام القارة السمراء. مرجع سابق.

في أفريقيا أنها:"إعادة للتاريخ القديم للتجارة بين أفريقيا و أوروبا." [1] فالصين تتصرف كأي قوة صاعدة فهي تؤمن مصالحها جيدا و تركز هدفها في التكامل مع القارة الأفريقية على الدول التي لها قدرات كبيرة و تملك احتياطي من المواد الأولية و لها قدرة شرائية و تأثير دبلوماسي.

فهناك العديد من المحللين يرون انه في ظل الإستراتيجية الصينية الجديدة في أفريقيا عام 2006 و المتعلقة بالقطاع الخاص تكون الصين الرابح الأول فيها و تكون في البنى التحتية الزراعة التنمية و الموارد البشرية. [2] هذا ما جعل رئيس جنوب أفريقيا يعلن بان صادرات الصين و "هونغ كونغ" إلى بلاده اكبر مرتين منها نحو أفريقيا. فنحن نعطيهم المواد الأولية و نجلب مواد مصنعة و النتيجة منطقية توازن تجاري سلبي لجنوب أفريقيا. كما أن صادرات الصين من المواد المصنعة ضعيف التكاليف و الأسعار الزهيدة نحو أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية حطمت كل آمال الدول الأفريقية للدخول إلى هذه الأسواق.[3]

خلاصة القول، هي أن بكين، بدأت تمارس بعض من السياسات التي تشبه السياسات الاستعمارية الغربية في أفريقيا لكن بشكل جديد. وهو ما يسميه البعض الاستعمار الاقتصادي أو (الاستعمار الجديد). وهذا ما اتضح من نتائج سياسية و اقتصادية، بدأت تبرز تداعياتها على أفريقيا خاصة تعاملها مع بعض النظم الاستبدادية، تحت غطاء المساعدات المالية و الدبلوماسية. وهي تميز في سياستها هذه من دولة لأخرى، حسب أهميتها وما توفره لها من إمدادات نفطية و السماح لها بالاستثمار على أراضيها.

---

[1] Stephen, marks. op.cit.
[2] Jean-Christophe, servant. La chine à l'assaut du marché africain. op.cit.
[3] Stephen, marks. Op.cit.

خـــاتـــــــــــمة:

في ختام هذه الدراسة، و بعد تناولنا بالتحليل و النقد، لاهم عناصر الاستراتيجية الصينية في افريقيا فاننا توصلنا الى النتائج التالية و قد قسمناها الى نتائج نظرية و اخرى اجرائية.

شهد مفهوم الإستراتيجية، توسعا شاملا بعدما كان يختص بالشأن العسكري، و حكرا على الدوائر الحربية في حين لم يعد هذا المفهوم صالحا في وقتنا الراهن، خاصة بعد الحرب الباردة، و ما أفرزته من تحولات عميقة. و دخول بعض المتغيرات التي كانت عاملا في توسع هذا المفهوم، خاصة تراجع المتغير العسكري (نسبيا) في حسم الصراعات بين الدول لصالح المتغير الاقتصادي، الذي يرى أنصار هذا الطرح خاصة المدرسة الليبرالية، انه هو من سيتحكم في التفاعلات العالمية بعد الحرب الباردة. و هذا ما جعل الدول، تعتمد على الاقتصاد كوسيلة في إدارة علاقات القوة التي تنشا بينها، و بين الوحدات الأخرى. وبالتالي أصبح احد وسائل و أهداف استراتيجيات الدول.

التوسع الثاني: كان في مستوى التحليل، بحيث كانت الدولة هي وحدة التحليل أو الفاعل الأساسي، و التهديد يأتي من دولة أخرى، و لا يكون إلا في شكل عسكري، في حين ظهرت فواعل أخرى، أفرغت هذا المضمون من محتواه، خاصة ما يعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة، في شكلها المرضي. فهي فواعل غير دولاتية غير مرئية، و لا تستعمل و سائل عسكرية، و لا يمكن التصدي لها بالوسيلة الحربية التقليدية. كل هذه التحولات جعلت من مفهوم الإستراتيجية، مفهوما واسعا. يشمل الأبعاد السياسية–الاقتصادية–الاجتماعية.

– تتبنى الصين في ساستها الخارجية، و في صعودها نظرية "القوة الناعمة" ويتضح ذلك، في تركيزها على العوامل الغير قسرية، أو تلك التي يسميها جوزيف ناي القوة الصلبة، مثل المبادلات التجارية و الثقافية. و نلمس هذه السياسة بشكل واضح، في سياستها الأفريقية. فالصين قد نجحت إلى حد كبير، فيما فشلت فيه الكثير من القوى الغربية، وهي اعتمادها على الاقتصاد والتجارة في علاقتها مع القارة الأفريقية. وتجنبها للأبعاد السياسية التي تركز عليها الدول الغربية، كالديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و الخصخصة.

– تشكل مقاربة الاعتماد المتبادل، احد الأطر النظرية شديدة الأهمية التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير العديد من أشكال التفاعلات العالمية، خاصة التعاونية منها. بما تتضمنه و تسلم به من افتراضات، تلاءم إلى حد بعيد واقع ما بعد الحرب الباردة. و بإسقاط مسلمات هذه المقاربة، على العلاقات الصينية الأفريقية، يساعدنا الأمر في تحليل و تفسير العديد من جوانب الإستراتيجية الصينية في أفريقيا. التي ترتكز أساسا على الاقتصاد (النفط)، وعلى الحضور الدولاتي الحكومي و الغير حكومي.

– إن أهم نتيجة يمكن أن نخرج بها في هذه الدراسة، هي ما وجدناه من ترويج كبير، لمسالة الغزو الصيني لأفريقيا. من طرف الغرب خاصة الفرنسيين و الأمريكيين. الذين يعتبرون أن الصين، هي مزاحم خطير لنفوذهم العميق و التقليدي في القارة.

فالسياسة الصينية في أفريقيا، تواجهها عددا من القيود التي تحد من فاعليتها و تأثيرها، مقارنة بالسياسة الأمريكية و الفرنسية. و هي ضعف معدلات التبادل التجاري و الاقتصادي الصيني مع الدول الأفريقية، ذلك بالمقارنة بمعدلات التبادل التجاري مع أقاليم و مناطق جغرافية أخرى في

العالم. حيث لا تحظى أفريقيا، سوى بنسبة تتراوح بين 2 و 3 % من إجمالي المنتجات الصينية، في السوق الأفريقية، إلى نحو 9% من إجمالي التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. في حين بلغ إجمالي المنتجات الأوروبية في أفريقيا، إلى نحو 32% من إجمالي التجارة للدول الأوروبية.

– تركيز الصين على عدة دول افريقية، في إطار سياستها خاصة في منطقة خليج غينيا و الدول التي يطلق عليها الدول المحورية في القارة. و التي تشمل(مصر–الجزائر–أثيوبيا–جنوب أفريقيا–كينيا–السنغال). و هي الدول نفسها، التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الاهتمام الاستراتيجي نفسه. و تجاهل الدول الأفريقية الأخرى، في حجم التجارة معها و دفع الاستثمارات الصينية إليها. و لا شك في أن هذا التركيز يضعف من قدرة صانعي السياسة الخارجية الصينية، على الانتشار و الامتداد داخل القارة الأفريقية.

– تباين الأهداف و الأغراض الأفريقية من السياسة الصينية نظرا لتعاطي هذه السياسة مع نحو 49 دولة افريقية، لكل منها مصالحها الذاتية و الخاصة التي يصعب التوافق الصيني معها.

– أما على المستوى الدبلوماسي، فبالرغم من القيود و التحديات، فقد نجحت الصين في الاستفادة من الكثرة العددية للدول الأفريقية في المنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، و الجمعية العامة للأمم المتحدة. و توظيفها لخدمة أهداف السياسة الخارجية الصينية، الرامية إلى مواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية الواقعة عليها، في مجال تحرير التجارة الدولية و محاصرة محاولات تايوان الانفصالية، التي تعتبرها الصين جزءا منها للنفاذ إلى داخل المنظمات، لتأكيد شرعية حكومتها ووجودها السياسي على الساحة الدولية.

بالإضافة إلى وضع اللبنة الأولى، في سوق افريقية ضخمة، ستكون محط أنضار المنافسين الاقتصاديين للصين في الفترة المقبلة.

– أما فيما يخص السياسة النفطية الصينية بأفريقيا، و بعد ما عرضناه بالتحليل، للرهانات و التحديات المترتبة على هذه السياسة، بالنسبة لأفريقيا والصين على حد سواء، فانه يمكن القول، بان الصين سيزيد اعتمادها على النفط الأفريقي في المستقبل القريب و المتوسط. على اعتبار أن بكين اعتمدت على سياسة تنويع مصادر التزود بالنفط، و ذلك بعد أن كان الشرق الأوسط هو الممول الحصري للصين في مجال الطاقة عموما، و النفط خصوصا. فركزت أنضارها على منطقة آسيا الوسطى، و أفريقيا. و يبدو أن أفريقيا ستكون أهم منطقة تستهدفها بكين، لاعتبارات أتينا على ذكرها في سياق هذه الدراسة. و هي جودة النفط الأفريقي، و سهولة تأمينه و قربه من مناطق التزود.

– هذه السياسة النفطية الصينية الجديدة في أفريقيا، أفرزت نتائج إستراتيجية عالمية، أهمها على المستوى الاقتصادي، و حسب العديد من المحللين زيادة أسعار النفط، الذي يرجعه البعض بالإضافة إلى أسباب أخرى هي نهم الصين وزيادة استهلاكها.

– بالإضافة إلى المنافسة التي تعانيها بكين، من طرف القوى الكبر خاصة أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية. التي يمكن حصر دوافعها في التموقع في أفريقيا في الآتي: الرغبة في احتواء المد المستقبلي للاتحاد الأوروبي– التموقع من اجل استغلال نفعي لمصادر الطاقة، مع التحكم في طريق الطاقة من نيجيريا نحو أوروبا(عبر المغرب العربي مستقبلا). و كذلك في الواردات

الأوروبية من الغاز الجزائري –دون إهمال العامل الأمني، عبر التعامل مع مصادر الإرهاب كما يظهر من المبادرات الأمريكية المتعددة.

في الأخير، يمكن القول بان الإستراتيجية الصينية في أفريقيا، ستفرز فرصا وتهديدات، يمكن أن تشكل تحديات و رهانات حقيقية على القارة الأفريقية. فالدعم الصيني لبعض النظم التسلطية في أفريقيا، بما يحققه من مزايا للصين، فانه قد يعود بنتائج كارثية على القارة السوداء، من منطق أن دعم هذه النظم، يعني تكريس الاستبداد و الفساد السياسي. و هو ما ينتج عنه التطرف و الإرهاب و غيرها من المخاطر التي قد تهدد الأفارقة. بالإضافة إلى التهديدات الاقتصادية، و المتمثلة في المنافسة الاقتصادية الكبيرة التي تعاني منها القارة الأفريقية، من خلال الدخول الغزير للشركات الصينية و التي تنتج في كل شيء تقريبا خاصة مع انخفاض أسعار المنتجات الصينية. فعجزت الشركات الأفريقية، على مجاراتها فادى هذا، في الكثير من الأحيان إلى إفلاس العديد من الشركات الأفريقية. هذا بالإضافة إلى دخول العمالة الرخيصة الصينية، شكل تهديدا للعمالة الأفريقية التي تعاني البطالة أصلا.

– في حين انه كان للإستراتيجية الصينية، بعض الايجابيات التي حققت فرصا للقارة الأفريقية. خاصة المساعدات المالية و التنموية، التي تستفيد منها أفريقيا دون ربطها بالمسائل السياسية كالمشروطية و غيرها.

– كما يبدو أن مستقبل العلاقات الصينية الأفريقية، ستتحكم فيه الاعتبارات الاقتصادية. فبعد اعتمادنا على التقنية الاستشرافية Mic-Mac فان الصين، وحسب المتغيرات التي وضعناها لهذه الإستراتيجية (حسب الخبراء)، فان زيادة اعتماد الصين على النفط الأفريقي، و مزاحمتها للغرب على مناطق النفوذ في أفريقيا، وزيادة التبادلات التجارية مع القارة، هي المتغيرات

الأساسية التي ستتحكم بمستقبل السياسة الصينية بأفريقيا. مستقبلا (2020) إن شاء الله.

تـــوصـــيات:

إذا ما أرادت الدول الأفريقيةّ، التقليل من مخاطر التغلغل الصيني، فان العلاج التقليدي، و المتمثل في تخفيض الحواجز الجمركية، لن يكفي. فالأهم هو إجراء إصلاحات "داخلية"، لتشجيع المنافسة، و تقوية الأسواق، و تحسين نظم الإدارة العامة في البلدان الأفريقية، و إجراء إصلاحات فيما بين البلدان، من اجل تخفيض تكلفة المعاملات الدولية.

و يظهر تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال 2007" الذي أصدرته مجموعة البنك الدولي مؤخرا، أن بعض البلدان الأفريقية، تتحرك بالفعل في هذا الاتجاه. و أن مناخ الاستثمار في العديد من البلدان الأفريقية، قد تحسن عام 2005. و أن أفريقيا جنوب الصحراء، كانت ثالث أفضل منطقة في مجال الإصلاح بعد أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى، و بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الميادين التي يجب أن يركز عليها الأفارقة، في تبادلاتهم مع الصين هي "المعارف". وهذه المعارف، قد تكون اكبر هدية يمكن أن تقدمها الصين. والتي ستكون اكبر أهمية من تدفقات التجارة و الاستثمارات. و هو ما تفتقر إليه القارة الأفريقية. فنقل المعارف، قد يساعدها في البنية الأساسية بما في ذلك: التعليم–الصحة–البنى التحتية، التي تساهم أكثر في بناء الاقتصاديات الأفريقية، المنهكة و التقليل من التعاملات التجارية المادية، التي لا تعود على الأفارقة بالكثير من الايجابيات.

يجب البحث عن تلبية حاجيات الصين، و استغلالها كفرص للتبادل والشراكة، بالخصوص قطاع الفلاحة. و توظيف التهديد الذي يطرحه بروز

القطب الصيني، كفرص للمؤسسات الأفريقية، لاسيما أن نمو الصين يؤدي إلى ارتفاع الطلب فيها. و هي فرصة لأفريقيا، للاستجابة إليها و ضرورة الاستئناس بطريقة ذكية اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالنموذج الآسيوي في مجال الاندماج الإقليمي، الذي شجع الاستقطاب بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و النمو.

إذا كان العالم و المؤسسات المالية و الاقتصادية الدولية، ترغب في أن تغير الصين سلوكها، فعليها عرض بديل عليها، كالحوافز بالنظر إلى مصالحها، في الدول النامية بشكل أفضل. و إذا ما فشلت الصين، في استغلال هذه الفرصة، فبإمكان الدول الأفريقية، انتقاد حق تواجدها بالقارة الأفريقية.

و بهدف دمج الصين، في اطر العمل القائمة للمساعدات التنموية الخارجية، على الدول الأخرى العمل بنشاط، على تشجيع المسئولين الصينيين على المشاركة في برامج التنسيق بين الجهات المانحة داخل الدول الأفريقية الفردية، علاوة على منح الصين صوتا اكبر بالمؤسسات المالية الدولية.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1) الأخرس، إبراهيم. **الصين الخلفية الإيديولوجية و النفعية البراغماتية.** دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2006

2) أبو عامر، علاء. **العلاقات الدولية: الظاهرة، العلم, دبلوماسية، إستراتيجية.** دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2004

3) بن عنتر، عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري.** المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2005

4) بوقاره حسين و آخرون. **الانعكاسات الدولية و الإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001** .شركة باتنيت، باتنة، 2002

5) البحيري، زكي. **مشكلة دارفور.** عربية للطباعة والنشر،القاهرة، 2005

6) بريزنسكي، زيبغنيو. **رقعة الشطرنج الكبرى.** ترجمة:(أمل الشرقي) الأهلية للنشر و التوزيع،عمان، 1999.

7) بيليس، جون و سميث ستيف. **عولمة السياسة العالمية.** ترجمة:(مركز الخليج للأبحاث) مركز الخليج العربي، أبو ظبي، 2004

8) جراد، عبد العزيز. **العلاقات الدولية.** موفم للنشر، الجزائر، 1992

9) جونسونّ، لويد **تفسير السياسة الخارجية.** ترجمة: (محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم) عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياضّ، 1982

10) بيارنيس، بيير **القرن الواحد و العشرون لن يكون أمريكيا.** ترجمة: (مدني قصري) المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2003

11) حتي، ناصيف يوسف **النظرية في العلاقات الدولية.** دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1985

12) خليل زاد، زلماي و آخرون **التقييم الاستراتيجي.** مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997

13) سعودي، محمد عبد الغني **قضايا أفريقيا.** عالم المعرفة، الكويت، 1980

14) كلير، مايكل **الحروب على الموارد.** ترجمة: (عدنان حسن) دار الكتاب العربي، بيروت' 2002

15) عبد الحي، وليد **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010.** مركز الإمارات للدراسات و البحوث، أبو ظبي، 2002.

16) عبد الحي، وليد **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية.** مؤسسة الشروق للإعلام و النشر، الجزائر، 1994

17) عبد الحي، وليد و آخرون **آفاق التحولات الدولية الجديدة**. دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2002

18) مقلد،إسماعيل صبري **العلاقات السياسية الدولية.** مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1979

19) ناي،جوزيف **مفارقة القوة الأمريكية.** ترجمة:(محمد توفيق البجيرمي) مكتبة العبيكان، الرياض، 2003

20) مركز الإمارات للدراسات و البحوث **توازن القوى في جنوب آسيا.** مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001

الدوريات:

1) الدسوقي، محمد إبراهيم." رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين". السياسة الدولية، العدد 112، افريل، 1993

2) الفالح، متروك. "النموذج الصيني للتوحيد الدولة الواحدة ذات النظامين". المستقبل العربي، العدد 152

3) الشيخ، طارق عادل. "الصين و تجديد سياستها الأفريقية". السياسة الدولية، العدد 156، افريل، 2004

4) بولعراس، بوعلام. "التقارب الصيني–الأمريكي خيار استراتيجي أم ود ظرفي؟." مجلة الجيش، ديسمبر، 1997

5) بومالة، فوضيل. "الصين أو هل سيكون كونفوشيوس حكيم القرن الواحد و العشرون؟". مجلة استراتيجيات و مستقبليات، العدد 21، الأسبوع من 16 إلى 23 ديسمبر، 1993

6) حسين، سوسن. "هونغ كونغ بعد العودة". السياسة الدولية، العدد 130، أكتوبر، 1997

7) حسن، جمدي عبد الرحمن. "ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا". السياسة الدولية، العدد 113، يوليو، 1993

8) حجاج، احمد. " الصين تعيد اكتشاف أفريقيا". السياسة الدولية، العدد 163، 2006

9) قنديل، حنان ماهر. "التغيير السياسي في الصين 1986–1995". السياسة الدولية، العدد 91، يناير، 1990

10) رأفت، إجلال. "القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة". المستقبل العربي، العدد 218، افريل، 1997

11) عبد الله، عبد الخالق. "النفط و النظام الإقليمي الخليجي". المستقبل العربي، العدد 181، مارس، 1994، المجلد 16

12) عبد الهادي، هويدا عبد العظيم." كيف تستفيد أفريقيا من المعونات الدولية؟". السياسة الدولية، العدد 169، يوليو، 2007، المجلد 42

13) عبد الحي، وليد. "العلاقات العربية–الصينية". المستقبل العربي، العدد 322، ديسمبر، 2005، المجلد 28

14) علي، خالد حنفي. "الشركات العالمية لعبة الصراع على الموارد في أفريقيا". السياسة الدولية، العدد 169، يوليو، 2007، المجلد 42

15) عبد الوهاب' أيمن السيد. "تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية". السياسة الدولية، العدد 147، 2002

_المراجع باللغة الأجنبية:

باللغة الانجليزية:

Books

Van Clausewitz, Karl. War, politics and power. trans(Edward, M colins regenry), gateway, 1962.

باللغة الفرنسية:

Les lexiques.

Oxford. 3em éditions, London , 200
La Rousse. La présentation édition France, 2007.

Les livres

1) Batessttella, Dario. **Théories des relation international.** 2ed, Sciences Po les presses, Paris, 2006.

2) Ben Antar, Abdenour. **L'ONU âpres la guerre froide; L'impératif de reforme.** casbah éditions, Alger, 2002.

3) Berding, Andrew. **Qui fait la politique étranger américaine**. Les éditions internationales, Paris, 1996.

4) Chauprade, Aymeric. **Introduction à L'analyse géopolitique.** Ellipse, Paris, 1999.

5) charillon, Fréderic. **Politique étranger nouveaux regard.** Press de science Po, Paris, 2002.

6) Davide, Charles Philipe et Roche Jean-Jack. **Théories de la sécurité.** Montchrestien, paris, 2002.

7) Mathey, Jean-Marie. **Comprendre la stratégie.** Economica, Paris, 1995.

8) Défargues Moreau, Philipe. **Problèmes stratégique contemporain.** Hachette, Paris, 1992.

9) De senarclens, Pierre et arifine Yohann. **La Politique internationale.** Ormond colin, Paris, 2006.

10) Godement, François et autres. **Chine-êtas unis entre méfiance et pragmatisme.** Les étude de le documentation française, Paris, 2001.

11) Kessler, Marie-Christine. **La politique étranger de la France.** Presse de science po, Paris, 1999.

12) Laroche, Josépha. **Politique internationale.** 2ed, Libraire générale de droit et de jurisprudence, Paris, 2000.

13) Roche, Jean-Jack. **Théories des relation internationale.** 5ed, Montchrestien, Paris, 2004.

14) Traoré, Aminata. **L'étau ;L'Afrique dans un monde sans frontières.** Babel, (S,M,E), 2001.

Les Périodique

1) Bu, Fu. "Le silence diplomatique de la chine." Le monde diplomatique, Mars, 2003.

2) Cot, Jean-Pierre. "La coopération franco-africaine en échec" .Le Monde diplomatique, janvier, 2001.

2) Gandini, Jean-Jack. "Hong Kong sous l'Hégémonie de la chine" .Le monde diplomatique, Join, 2003.

3) Grolub, Philip. "retour de l'Asie sur la scène mondial" .Le monde diplomatique, Mars, 2004.

4) Hui, Wang. "Aux origines du néolibéralisme en chine" .Le monde diplomatique, Avril, 2002.

5) kandiyoti, Rafael. "De nouvelles routes pour le pétrole et le gaze." Le monde diplomatique, Mai, 2005 .

6) Lecourt, Delphine. "L'Afrique et la reforme des nation unit" .Le monde diplomatique, Juillet, 2005.

7) Lemoine, Françoise. "Gagnants et Perdent de l'ouverture chinoise". Le monde diplomatique, avril, 2002.

8) Namibel, O daïra. "Quand les chinois débarquent au japon" .Le monde diplomatique, Janvier, 2002 .

9) Poison, Anne-chaire. "Ou est passé l'argent du pétrole tchadien ?". Le monde diplomatique, septembre, 2005.

10) Prunier, Gérard. "Paix fragile et partielle au soudan." Le monde diplomatique, février, 2005.

11) Prunier, Gérard. "Paix introuvable au soudan." Le monde diplomatique février 2005.

12) Ramonet, Ignacio. "La chine, méga puissance." Le monde diplomatique, Aout, 2004.

13) Robert, Ann-Cécile. "Le développement économique en Afrique repenser le robe de l'investissement étranger direct". Le monde diplomatique, novembre, 2005.

14) Servant, Jean-Christophe. "La chine à l'assaut du marché africain" Le monde diplomatique, Mais, 2005.

15) Servant, Jean-Christophe. "Offensive sur l'or noir africain". Le monde diplomatique, Janvier, 2003.

16) Shen, Dengli. "Emergence d'une diplomatie active". Le monde diplomatique, Octobre, 2004.

17) Groupe de recherche et de stratégie économique alternative ".Le pétrole en Afrique, la violence faite au peuple". Le monde diplomatique, décembre, 2000.

18) "Tonne et kilomètres". Le monde diplomatique, janvier, 2005

.

Les Journaux:

—— —— "Nouvel Excédent commercial record pour la chine". Le Monde, 11/11/2006.

Franck, Desevedavy. "Hong gong ; in régime fiscal plus avantageux". Les échos, 1er janvier, 2007.

المواقع الالكترونية:

1) Amadou seck, Tom. L'œuvre du nouveau partenariat pour l'Afrique: Chinese-embassy org uk/fra/zilao/topics/hjttcf/t 1935 10htm-19k.

2)Bottelier, Pieter. La chine sur la scène internationale après 20 ans de reformes économique: www fdtl org/img/PDF/mouwatinoun-28pdf

3)Boussena, sadek et Locatelli, Katharine. Les enjeux de la dépendance pétrolière de la chine: www Cepu FR/franc graph/ publications/ ecomond/ dossierstart/ 2007 ch5 PDF

4)Braude, pierre Antoine. La chine en Afrique ; Anatomie d'une nouvelle stratégie chinoise: www iss-eu org/ new/anaysise/analy 124 PDF.

5)Busselen, Tony. Les états unis à nouveau intéressé par l'Afrique: stopusa Be/ scripts/texte PHP !section=brebe et langue= 1et id=25273

6)Chan, Cherley. La chine en Afrique- l'extorsion des richesse: www asia Pacific ca/ analisis/ pubs/pdfs/cacf 44 PDF.

7)Chaponnière, jean-Raphaël. Les échanges entre la chine et l'Afrique: http//www dial prd FR/dial-publications/stateco/PDF/ 100/100/17 PDF.

8) Jiang, Chung liang. La chine, le pétrole et L'Afrique: www iss-eu org/new/analysise/analy 124 PDF.

9) Kenen, Antoine. Les stratégie chinoise en Afrique du pétrole aux bassine en plastique: Http://site ressources. World Bank. Org/ africaext/ ressources/ asr franch Overview. PDF .

9) L'afrague, François. La ruée vers le pétrole. www Politique africaine com./numéros/PDF/conjectures/105163 PDF.

10) Nessi, Gelien. L'afrique, nouveaux terrain de la chasse de la chine. www cybers copie info/ pages/art-decryp/art 42decryp html.

11) Niquet, valerie. La stratégie africaine de la chine: Http: //www ifri org/fils/politique étranger/ PE 2 2006 niquet PDF.

12) Niquet, Valérie. L'offensive africaine de la chine: http: //ifri org /frontdispacher/ifri/publications/ publications en ligne PDF.

13) Niquet, Valérie. Architecture de sécurité régionale paix et stabilité une vision chinoise. www iris-France org/docs/consulting/2003 régionale PDF.

14) Ministre de l'économie des finances et de l'industrie. Energie – Matières premières. Stopusa be/scripts/ text PHP؟ section= brbe et langue=1et id= 25273.

15) Ramonet, Ignacio. China wakes up and alarms the world http: //mondiplo com/ 2004/08/10 china.

16) Vairon, Lionel. défis chinoise introduction a une géopolitique de la chine. www princeminister com. /vairon-Lionel-défis chinoise-qui-sont ceux-qui-vont-changer-le monde-livre html.

17)Van der Walt, Lucien Michael Schmidt´.Afrique, la chine nouvelle puissance impérialist: http// www anarchism net/newsire php story id= 5236.

18) Chambre de commerce et d'industrie de paris. Le dynamisme économique de la chine. www études ccip FR/dossiers/chine/dossier-chine PDF.

19) Les relation économique entre la chine et L'Afrique: www boubou com./ relations-chine-Afrique-premier-nouvelle polarité-monde-17046 html.

20) Pétrole, sécurité internationale des états unis et défi du développement en Afrique de l'ouest: www FR stratégie org/barre frs/publications/ colloques/ 20040914/pierre-noel PDF.

21) centre d'économie de paris. Enjeux pétroliers en Afrique. http://www.ladocumentationfrancaise.fr/revues-collections/problemes-economiques/questions-actualite/matieres-premieres.shtml

22) حسن المصدق البترول الأفريقي يدخل حلبة المنافسة الدولية من http// www alnahla com. /mix/nor PHP id=2689-0-14-0n

23) فورد' بيتر الدعم الصيني لأفريقيا نعمة أم نقمة؟ من :

http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=12197&P=15

الفـــــهـــــــرس:

مقدمة..... 1

الفصل التمهيدي: مقاربة نظرية و تاريخية للعلاقات الصينية –الأفريقية.

المبحث الأول: تحديد مفهوم الإستراتيجية 11

لمحة ايتيمولوجية للإستراتيجية 12

الإستراتيجية كعلم 13

الإستراتيجية كفن 14

المبحث الثاني المقاربات النظرية لتفسير العلاقات الصينية الأفريقية 18

مقاربة القوة الناعمة (تحولات القوة العالمية) 18

مقاربة الاعتماد المتبادل..... 23

المبحث الثالث خلفية تاريخية للعلاقات الصينية الأفريقية 24

الفصل الأول: بروز الصين كقوة عالمية و توجهاتها الإستراتيجية نحو أفريقيا

المبحث الأول صعود القطب الصيني 37

المطلب الأول النموذج الإصلاحي في الصين 38

المطلب الثاني القدرات الاقتصادية الصينية 43

الدور الاستراتيجي لهونغ كونغ 46

انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة 48

المبحث الثاني أهداف الإستراتيجية الصينية في أفريقيا 53

المطلب الأول دعم الموقف الصيني بشان ضم تايوان 53

المطلب الثاني كسب التأييد الدبلوماسي الأفريقي لدى هيئة الأمم المتحدة 56

اتهام الصين بانتهاك حقوق الإنسان 59

إصلاح الأمم المتحدة و احتمال انضمام اليابان كعضو دائم في مجلس الأمن.....60

مسالة تعريف المناطق الاقتصادية في بحر الصين الجنوبي 62

المطلب الثالث سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب.....63

المبحث الثالث وسائل الإستراتيجية الصينية في أفريقيا..... 66

المطلب الأول التبادلات التجارية الصينية الأفريقية..... 66

أهمية السوق الأفريقي بالنسبة للصين..... 66

الصادرات الصينية نحو أفريقيا..... 67

الواردات الصينية من أفريقيا..... 70

المطلب الثاني الاستثمارات الصينية في أفريقيا..... 72

الفصل الثاني: الإستراتيجية النفطية الصينية في أفريقيا

المبحث الأول دور النفط الأفريقي في السياسة الدولية..... 79

المطلب الأول النفط الأفريقي كعامل توتر داخلي..... 79

الصراعات البترولية الداخلية في أفريقيا..... 80

المطلب الثاني النفط الأفريقي كمصدر تنافس دولي.....84

المبحث الثاني الرهانات النفطية الصينية.....86

المطلب الأول الزيادة الاستهلاكية النفطية الصينية و تبعيتها للخارج.....86

المطلب الثاني سياسة الصين في تنويع مصادر التزود بالنفط.....90

آسيا الوسطى كمنطقة إمدادات نفطية للصين..... 93

المبحث الثالث السياسة النفطية الصينية في أفريقيا.....97

المطلب الأول رهانات وآفاق السياسة النفطية الصينية في أفريقيا.....97

المطلب الثاني التنافس الصيني- الأمريكي على النفط في أفريقيا.....101

السودان كنموذج للتنافس الصيني –الأمريكي.....102

الفصل الثالث: تقييم الإستراتيجية الصينية في أفريقيا و آفاقها

المبحث الأول الايجابيات المترتبة على الإستراتيجية الصينية في أفريقيا.....108

المطلب الأول المساعدات المالية و الدبلوماسية.....108

المطلب الثاني المساعدات الصينية في مجال التنمية بأفريقيا.....114

المبحث الثاني السلبيات المترتبة على الإستراتيجية الصينية في أفريقيا.....120

المطلب الأول دعم الصين للنظم التسلطية في أفريقيا.....120

المطلب الثاني منافسة الشركات الصينية و تأثيرها على اقتصاديات القارة الأفريقية..125

المبحث الثالث آفاق الإستراتيجية الصينية في أفريقيا.....128

الخاتمة..... 136

توصيات..... 142

قائمة المراجع..... 144

الفهرس..... 155

الملاحق.....